دراســة تحليلية لآثــار المتغيــرات الإقتصــادية العالميــة على الصادرات الزراعية المصرية

رسالة مقدمة من

شيماء محمد نجيب جمعه الشافعى

بكالوريوس العلوم الزراعية (إقتصاد زراعى)- كلية الزراعة - جامعة الزقازيق (٢٠٠٩)

للحصول على درجة

الماجستير فى العلوم الزراعية

(إقتصاد زراعى)

قسم الإقتصاد الزراعى

كلية الزراعة - جامعة الزقازيق

٢٠١٣

دراســة تحليلية لآثــار المتغيــرات الإقتصــادية العالميــة على الصادرات الزراعية المصرية

رسالة مقدمة من

شيماء محمد نجيب جمعه الشافعى

بكالوريوس العلوم الزراعية (إقتصاد زراعى)- كلية الزراعة - جامعة الزقازيق (٢٠٠٩)

لجنة الإشراف العلمى :

أ.د. شــوقــى عبدالخــالـق إمــام .....

أستاذ الإقتصاد الزراعى المتفرغ – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.

أ.د. عبدالحكيم محمــد إسماعيل .....

أستاذ الإقتصاد الزراعى وعميد كلية الزراعة- كلية الزراعة - جامعة الزقازيق.

د. سهام عبدالمولى محمد قنديل .....

أستاذ الإقتصاد الزراعى المساعد – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.

قسم الإقتصاد الزراعى

كلية الزراعة - جامعة الزقازيق

دراســة تحليلية لآثــار المتغيــرات الإقتصــادية العالميــة على الصادرات الزراعية المصرية

رسالة مقدمة من

شيماء محمد نجيب جمعه الشافعى

بكالوريوس العلوم الزراعية (إقتصاد زراعى)- كلية الزراعة - جامعة الزقازيق (٢٠٠٩)

للحصول على درجة

الماجستير فى العلوم الزراعية - إقتصاد زراعى

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها

اللجنـــــــة

أ.د. محمد سعيد أمين الششتاوى .....

أستاذ الإقتصاد الزراعى– كلية الزراعة – جامعة بنها.

أ.د. شــوقى عبـدالخــالـق إمـام .....

أستاذ الإقتصاد الزراعى المتفرغ – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.

أ.د. عبدالحكيم محمد إســـماعيل .....

أستاذ الإقتصاد الزراعى وعميد كلية الزراعة- كلية الزراعة - جامعة الزقازيق.

د.هــالة الســيد محمد بســيونى .....

أستاذ الإقتصاد الزراعى المساعد – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.

د. سهام عبدالمولى محمد قنديل .....

أستاذ الإقتصاد الزراعى المساعد – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.

تاريخ الموافقة: ٢٠١٣/١٢/١٨

المـوجـز

تهدف الرسالة إلى دراسة آثار المتغيرات الإقتصادية العالمية على الصادرات الزراعية المصرية وذلك من خلال توصيف الوضع الراهن لأداء التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) وإتجاهات أهم الحاصلات الزراعية المصرية لأهم أسواقها الخارجية وذلك باستخدام أساليب التحليل الإقتصادى والإحصائى الملائم لموضوع الدراسة ، حيث تم اختيار عدد من المحاصيل التصديرية الهامة وهى (القطن ، الأرز ، البطاطس ، البرتقال ، البصل ، العنب ، الفاصوليا ، الثوم ، الفراولة ، الطماطم) والتى تمثل قيمتها نحو ٦١,٣% من قيمة قيمة الصادرات الزراعية، و ٦,٣% من قيمة الصادرات الكلية ، وتم أيضاً تقدير الميل الحدى والمتوسط والمرونات للصادرات الزراعية

وقد تم قياس معادلات الإتجاه الزمنى العام ، وأيضاً قياس درجات عدم الإستقرار للصادرات والواردات الكلية والزراعية وكذلك لأهم الحاصلات الزراعية، وكانت من أهم النتائج أن معامل عدم الإستقرار لقيمة الصادرات القومية بلغ نحو ٧٧,٦ ، فى حين كان نظيره لقيمة الصادرات الزراعية نحو ١٣٤ حيث كانت تعانى من عدم الإستقرار خلال فترة الدراسة ، أما بالنسبة للواردات الكلية والزراعية المصرية فكانت أكثر إستقرار حيث بلغ معامل عدم الإستقرار لها نحو ٢٤,٣ ، ٢٣ على الترتيب ، أما بالنسبة لمحاصيل الدراسة فقد أكدت النتائج أن كميات تصدير كل من (البطاطس، الأرز، القطن) كانت أكثر إستقراراً خلال فترة الدراسة حيث بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار فى المتوسط نحو ٢٥,٥ ، ٣١,١ ،44.1 على الترتيب. وفيما يختص بالسعر فإن أسعار التصدير لمعظم المحاصيل كانت أكثر إستقرار على مستوى الفترة كلها . وتجدر الإشارة إلى أن من أهم المتغيرات الإقتصادية العالمية التى لها تأثير على الصادرات الزراعية المصرية هى الأسعار العالمية للسلعة (أسعار التصدير ، أسعار الإستيراد) ، والنصيب السوقى للسلعة المصرية فى الأسواق العالمية ، والمنافسة العالمية فى الأسواق العالمية وعلى هذا تم تقدير دوال الطلب على صادرات البرتقال المصرى بإستخدام ثلاث نماذج هى النموذج المباشر ونموذج الإحلال ونموذج النصيب السوقى ، وكان من أهم النتائج بالنسبة للنموذج المباشر هى أن المرونة السعرية للطلب على البرتقال فى كل من (روسيا ،السعودية ، أوكرانيا ، المملكة المتحدة) ، تعنى أن إنخفاض متوسط سعر الإستيراد بنسبة ١% يؤدى إلى

زيادة طلبها الكلى على البرتقال بنسبة ٠,٤٦% ، ٠,٤١% ، ٠,٥٣% ، ٠,٢٥% وذلك على الترتيب. أما بالنسبة لنموذج الإحلال فكان من أهم النتائج أن معاملات المرونة المقدرة كانت أكبر من الواحد الصحيح (طلب مرن) فى دولة السعودية فقط والتى بلغت نحو -٢,٢٥ ، بمعنى أن إنخفاض نسبة السعر المصرى إلى متوسط سعر الدول المنافسة بمقدار ١% يؤدى إلى زيادة كمية الطلب من محصول البرتقال المصرى على حساب واردات محصول البرتقال من باقى الدول المنافسة بنسبة أكبر من ١% ، وكانت المرونة السعرية للطلب على واردات كل من (روسيا ، أوكرانيا ، المملكة المتحدة) من البرتقال المصرى أقل من الواحد الصحيح (طلب غير مرن)، وبلغت حوالى -٠,١٧ ، -٠,٢٢ ،-٠,٠٥ على الترتيب . وبالنسبة لنتائج نموذج النصيب السوقى فيمكن تفسير المرونات المقدرة بواسطة النموذج بأنه عند حدوث تغير بمقدار ١% فى السعر النسبى ، يحدث تغير أقل منه فى النصيب السوقى للبرتقال المصرى يقدر بحوالى -٠,٥٢% ، -٠,٧٦% ، -٠,٨٧% فى كل من (روسيا ، السعودية ، أوكرانيا) على الترتيب. أما المرونة السعرية المقدرة بحوالى -١,٢٨ فى سوق المملكة المتحدة فتبين أن حدوث تغير السعر النسبى يقابلة تغير معنوى إحصائياً أكبر منه فى النصيب السوقى للبرتقال المصرى فى سوق المملكة المتحدة.

وقد اشتملت أدوات البحث على إستمارات إستبيان لمجموعة من الشركات العاملة فى مجال تصدير الحاصلات الزراعية المصرية وكانت من أهم المشاكل التى تواجهم هى قصور المعلومات عن الأسواق الخارجية وعدم وجود مزارع متخصصة للتصدير ، ومن أهم مقترحاتهم لزيادة الصادرات الزراعية هى تفعيل الإتفاقيات التجارية التى تساعد على زيادة التصدير وفتح أسواق جديدة مع المحافظة على الأسواق الموجودة . وتوصى الدراسة بأهمية رفع الحكومة للقيود عن الصادرات دون رفع القيود الرقابية من أجل الجودة والكفاءة وضرورة خفض الرسوم والضرائب وتقليل تكاليف الشحن والنقل البحرى والجوى والعمل على زيادة الإنتاج من أجل التصدير وليس تصدير فائض الإنتاج .

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

"وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب"

صدق الله العظيم

أتوجه إلى الله عز وجل بالشكر الجزيل أن وفقنى فى إتمام وإنجاز هذا العمل العلمى.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/ شوقى عبدالخالق إمام** أستاذ الإقتصاد الزراعى بكلية الزراعة جامعة الزقازيق والمشرف الرئيسى على هذه الرسالة على مساعدتة المستمرة بالتوجيه والإرشاد ، ولما قدمه من ملاحظات علمية بناءه أدت إلى خروج هذا العمل فى أفضل صورة جزاه الله عنى خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/عبدالحكيم محمد إسماعيل نورالدين** أستاذ الإقتصاد الزراعى وعميد كلية الزراعة جامعة الزقازيق ومشرف على هذه الرسالة، كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى **الدكتورة/ سهام عبدالمولى قنديل** الأستاذ المساعد بقسم الإقتصاد الزراعى بالكلية ومشرفة على الرسالة.

كما أتوجه بعظيم الشكر والتقدير إلى **الأستاذ الدكتور/عبدالوهاب شحاته عبدالوهاب** أستاذ الإقتصاد الزراعى بمركز البحوث الزراعية والمستشار بمنظمة الفاو والذى واصل معى هذا العمل بالمتابعة والنصائح القيمة والتشجيع المستمر حتى خرجت هذه الرسالة فى صورتها الراهنة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى **الدكتور/ محمد عزالدين زكريا** مدير عام التمويل المحلى والأجنبى بوزارة الزراعة على ما قدمة لى من بيانات لازمة للرسالة ، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى جميع أعضاء هيئة التدريس بقسم الإقتصاد الزراعى بالكلية وبصفة خاصة **الأستاذ الدكتور/ الدسوقى عبدالسلام الملاحى ، والأستاذ الدكتور/ على إبراهيم محمد .**

وأتوجه بالشكر والإمتنان إلى كل من ساهم فى إنجاز هذا العمل وأخص منهم أختى وصديقتى **المعيدة / رشا محمد نجيب جمعه الشافعى** على ما منحتنى من جهد ووقت لإخراج وطبع هذه الرسالة جزاها الله كل الخير.. ونسأل الله شاكرين أن يوفقنا جميعاً إلى خير العلم وطالبيه.

الباحثـــة

شيماء محمد نجيب جمعه الشافعى

المحتويات

الموضوع	الصفحة
- المقدمة	١
- مشكلة الدراسة	٢
- أهداف الدراسة	٣
- أسلوب الدراسة	٣
- مصادر البيانات وأختيار عينة الدراسة	٣
الباب الأول	
الإستعراض المرجعى	٤-٥١
تمهيد	٤
الفصل الأول : الإطار النظرى	٦-٢٧
تمهيد	٦
- الاقتصاد الدولي والنظرية الاقتصادية	٦
- نظريات التجارة الدولية	٨
- نظرية التجاريين في التجارة	٩
- نظرية آدم سميث فى الميزة المطلقة	١٠
- نظرية ديفيد ريكاردو في الميزة النسبية.....	١١
- النظرية الحديثة في التجارة الدولية : هكشر – أولين	١٢
- سوق الصرف الأجنبي	١٤
- المضاربة والتغطية	١٤
- سياسات سعر الصرف	١٥
- شروط التجارة الدولية ومعدلات التبادل الدولى terms of trade	١٦
- القيود على تدفق التجارة الدولية	١٦
- التعريفة الجمركية والحماية الأسمية والفعالة effective and nominal tariffs.	١٧
- بعض الحجج المؤيدة للتعريفة الجمركية	١٧
- الصادرات فى ميزان المدفوعات	١٨
- اتفاقية الجات GATT ومنظمة التجارة العالمية WTO	١٩

- أهم المبادئ الأساسية لاتفاقية الجات التى تحكم السلوك التجارى والمفاوضات بين الدول الاعضاء ١٩
- جولات المفاوضات جولة كيندى (١٩٦٤-١٩٦٧) ٢٠
- جولة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩) ٢١
- مهام وأهداف منظمة التجارة العالمية WTO ٢٢
- إتفاق الزراعة فى أتفاقية الجات ٢٢
- إلتزام إتفاق الزراعة فى ثلاث مجالات محددة ٢٢
- المجال الأول : الدعم المحلى للإنتاج الزراعى ٢٣
- المجال الثانى : النفاذ إلى الاسواق Market Access ٢٣
- المجال الثالث : التزامات إعانة أو دعم الصادرات..... ٢٦

الفصل الثانى : الدراسات السابقة ٢٨-٥١

تمهيد ٢٨
- ملخص الدراسات والبحوث السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ٥٠

الباب الثانى

الأهمية الإقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية ٥٢-٩٠

تمهيد ٥٢

الفصل الأول: تطور التجارة الخارجية والزراعية المصرية ٥٣-٧٠

تمهيد ٥٣
- تطور قيمة الصادرات والواردات الكلية والميزان التجارى المصرى ٥٣
- تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية والميزان التجارى الزراعى. ٥٦
- الإتجاه الزمنى العام لتطور الصادرات والواردات الكلية والزراعية المصرية. ٥٧
- الأهمية النسبية للصادرات الزراعية المصرية فى الدخل القومى والزراعى ٦١
- الإتجاه الزمنى العام لتطور الناتج المحلى الإجمالى والزراعى المصرى. ٦٣
- الأهمية النسبية لقيمة الصادرات لأهم المحاصيل الزراعية ٦٥

الفصل الثانى : تطور الصادرات لأهم المحاصيل الزراعية المصرية ٧١-٩٠

تمهيد ٧١

- تطور صادرات القطن ٧١
- تطور صادرات الأرز ٧٥
- تطور صادرات البطاطس ٧٩
- تطور صادرات البرتقال..... ٨٠
- تطور صادرات البصل ٨٢
- تطور صادرات العنب ٨٤
- تطور صادرات الفاصوليا ٨٥
- تطور صادرات الثوم ٨٧
- تطور صادرات الفراولة ٨٨
- تطور صادرات الطماطم ٨٩

الباب الثالث

مؤشرات الكفاءة الإقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية ٩١-١٠٧

تمهيد ٩١
أولاً: الإستقرار الإقتصادى للصادرات الزراعية ٩١
تمهيد ٩١
- معاملات عدم الإستقرار للصادرات والواردات الكلية والزراعية..... ٩٢
- معاملات عدم الإستقرار الكمى للصادرات من المحاصيل الزراعية..... ٩٤
- معاملات عدم الإستقرار السعرى للصادرات من المحاصيل الزراعية.... ٩٩
ثانياً : مؤشرات الكفاءة الإقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية..... ١٠٤
تمهيد ١٠٤
- نسبة تغطية الصادرات الكلية إلى الواردات الكلية..... ١٠٤
- نسبة تغطية الصادرات الكلية إلى الناتج المحلى الإجمالى..... ١٠٤
- نسبة تغطية الواردات الكلية إلى الناتج المحلى الإجمالى ١٠٤
- نسبة تغطية الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية..... ١٠٤
- نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية..... ١٠٥
- نسبة الصادرات الزراعية إلى الناتج المحلى الإجمالى ١٠٥
- نسبة الواردات الزراعية إلى الناتج المحلى الإجمالى..... ١٠٥
- نصيب الفرد من الصادرات والواردات الزراعية..... ١٠٥

- الميل المتوسط للتصدير والإستيراد الكلى..... ١٠٦
- الميل الحدى للتصدير والإستيراد الكلى..... ١٠٦
- الميل المتوسط للتصدير والإستيراد الزراعى..... ١٠٦
- الميل الحدى للتصدير والإستيراد الزراعى..... ١٠٦

الباب الرابع

تطور أهم الصادرات الزراعية المصرية فى الأسواق الخارجية ١٠٨-١٣٦

تمهيد ١٠٨

أولاً: الأهمية النسبية لأهم الصادرات الزراعية المصرية لأهم الدول المستوردة..... ١٠٨

تمهيد ١٠٨
الأهمية النسبية للدول المستوردة للقطن المصرى ١٠٨
الأهمية النسبية للدول المستوردة للأرز المصرى ١٠٨
الأهمية النسبية للدول المستوردة للبطاطس ١١١
الأهمية النسبية للدول المستوردة للبرتقال ١١١
الأهمية النسبية للدول المستوردة للبصل ١١١
الأهمية النسبية للدول المستوردة للعنب ١١٥
الأهمية النسبية للدول المستوردة للفاصوليا ١١٥
الأهمية النسبية للدول المستوردة للثوم ١١٥
الأهمية النسبية للدول المستوردة للطماطم ١١٩
الأهمية النسبية للدول المستوردة للفراولة ١١٩

ثانياً : تقدير دوال الطلب على صادرات مصر من محصول القطن..... ١٢٢

تمهيد ١٢٢
نماذج التقدير ١٢٢
النموذج المباشر Direct Model ١٢٣
نموذج الإحلال Substitution Model ١٢٤
نموذج النصيب السوقى Market Share Model ١٢٥
نتائج تقدير النموذج المباشر Direct Model ١٢٧
نتائج تقدير نموذج الإحلال: substitution model ١٢٨

نتائج تقدير نموذج النصيب السوقى : Market Share Model ١٢٩
ثالثـاً: دور الشـركات العاملـة فـى مجـال تصـدير الحاصـلات الزراعيـة المصرية..... ١٣١
تمهيد ١٣١
- وصف مجتمع الدراسة ١٣١
- مصدر توفير الإحتياجات التصديرية ١٣١
- مصادر المعلومات التسويقية ١٣١
- المنتجات التصديرية الواعدة ١٣٢
- المشاكل والمعوقات التى تواجه المصدرين ١٣٢
- آراء ومقترحات الشركات لزيادة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية. ١٣٥
الملخص والتوصيات ١٣٧
المراجع ١٤٣
الملاحق..... ١٤٩
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية .....

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١)	تطور التجارة الخارجية بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	٥٤
(٢)	الإتجاة الزمنى العام لتطور الصادرات الكلية والزراعية للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	٥٩
(٣)	الأهمية النسبية لقيمة الصادرات الزراعية فى تكوين الدخل القومى والدخل الزراعى خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	٦٢
(٤)	الإتجاه الزمنى العام لتطور الناتج المحلي الإجمالى والزراعي للفترة (١٩٩٥-٢٠١٠).....	٦٣
(٥)	الأهمية النسبية لقيمة صادرات محاصيل الدراسة إلى قيمة الصادرات القومية والزراعية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	٦٧
(٦)	كميات وقيم وأسعار أهم الحاصلات الزراعية المصرية (القطن، الأرز، البطاطس، البرتقال، البصل العنب، الفاصوليا الخضراء، الثوم، الفراولة، الطماطم) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	٧٢
(٧)	الإتجاه الزمنى العام لتطور كميات الصادرات المصرية من أهم السلع الزراعية خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	٧٦
(٨)	الإتجاه الزمنى العام لتطور قيم الصادرات المصرية من أهم السلع الزراعية خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	٧٧
(٩)	الإتجاه الزمنى العام لتطور أسعار الصادرات المصرية من أهم السلع الزراعية خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	٧٨
(١٠)	معاملات عدم استقرار التجارة الكلية والزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	٩٣
(١١)	معاملات عدم استقرار كميات الصادرات الزراعية المصرية من محاصيل الدراسة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	٩٥
(١٢)	معاملات عدم استقرار أسعار الصادرات الزراعية المصرية من محاصيل الدراسة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	١٠٠

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١٣)	بعض مؤشرات الكفاءة الإقتصادية للتجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	١٠٧
(١٤)	تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من القطن لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	١٠٩
(١٥)	تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من الأرز لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	١١٠
(١٦)	تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من البطاطس لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	١١٢
(١٧)	تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من البرتقال لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	١١٣
(١٨)	تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من البصل لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	١١٤
(١٩)	تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من العنب لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	١١٦
(٢٠)	تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من الفاصوليا لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	١١٧
(٢١)	تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من الثوم لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	١١٨
(٢٢)	تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من الطماطم لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	١٢٠
(٢٣)	تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من الفراولة لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	١٢١
(٢٤)	معاملات دوال الطلب على البرتقال فى أهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	١٢٨
(٢٥)	معاملات الإنحدار والمرونة السعرية للطلب على البرتقال فى نموذج الإحلال خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	١٢٩

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(٢٦)	معاملات الإنحدار والمرونة السعرية للطلب على البرتقال المصرى بإستخدام نموذج النصيب السوقى خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	١٣٠
(٢٧)	توزيع شركات التصدير بالعينة وفقاً لنشاطها التصديرى.....	١٣٦

قائمة الأشكال التوضيحية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(١)	الإتجاه العام للواردات والصادرات الكلية في مصر للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	٦٠
(٢)	الإتجاه العام للواردات والصادرات الزراعية في مصر للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	٦٠
(٣)	الإتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).	٦٤
(٤)	الإتجاه العام للناتج الزراعي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	٦٤
(٥)	نسبة الناتج المحلي الزراعي من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	٦٥
(٦)	الإتجاه الزمنى العام للصادرات من محصول القطن (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	٧٤
(٧)	الإتجاه الزمنى العام للصادرات من محصول الأرز (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	٧٩
(٨)	الإتجاه الزمنى العام للصادرات من محصول البطاطس (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	٨١
(٩)	الإتجاه الزمنى العام للصادرات من محصول البرتقال (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	٨٢
(١٠)	الإتجاه الزمنى العام للصادرات من محصول البصل (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	٨٣
(١١)	الإتجاه العام للصادرات من محصول العنب (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	٨٥
(١٢)	الإتجاه الزمنى العام للصادرات من محصول الفاصوليا الخضراء (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	٨٦
(١٣)	الإتجاه الزمنى العام للصادرات من محصول الثوم (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	٨٨

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(١٤)	الإتجاه الزمنى العام للصادرات من محصول الفراولة (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	٨٩
(١٥)	الإتجاه العام الزمنى للصادرات من محصول الطماطم (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	٩٠

فهرس جداول الملاحق

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(١)	الأهمية النسبية لقيمة صادرات محاصيل الدراسة إلى قيمة الصادرات القومية والزراعية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	١٥٣
(٢)	بعض مؤشرات الكفاءة الإقتصادية للتجارة الخارجية الكلية المصرية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).....	١٥٥
(٣)	إجمالى قيم الصادرات المصرية من القطن لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	١٥٧
(٤)	إجمالى قيم الصادرات المصرية من الأرز لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	١٥٨
(٥)	إجمالى قيم الصادرات المصرية من البطاطس لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	١٥٩
(٦)	إجمالى قيم الصادرات المصرية من البرتقال لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).....	١٦٠
(٧)	إجمالى قيم الصادرات المصرية من البصل لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩)	١٦١
(٨)	إجمالى قيم الصادرات المصرية من العنب لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩)	١٦٢
(٩)	إجمالى قيم الصادرات المصرية من الفاصوليا لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩)	١٦٣
(١٠)	إجمالى قيم الصادرات المصرية من الثوم لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩)	١٦٤
(١١)	إجمالى قيم الصادرات المصرية من الطماطم لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩)	١٦٥
(١٢)	إجمالى قيم الصادرات المصرية من الفراولة لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩)	١٦٦

المقدمة

شهدت العقود الثلاث الماضية العديد من التطورات والتغيرات الإقتصادية حيث ظهرت التكتلات الإقتصادية العالمية وتأسست منظمة التجارة العالمية ، مع إتجاه الدول وبخطي واسعة نحو التجارة الحرة ، ومن ثم تتسابق الدول فيما بينها لزيادة صادراتها وذلك بوضع إستراتيجيات تهدف الي زيادة القدرة التنافسية في الأسوق.

ولما كان الإقتصاد المصري جزء لا يتجزأ من الإقتصاد العالمي فقد تأثرت التجارة الخارجية الزراعية المصرية بتلك المتغيرات. حيث أن قطاع التجارة الخارجية يعتبر من أكثر القطاعات الإقتصادية أهمية فى مصر لأنه يشكل المصدر الرئيسى للحصول على العملات الصعبة اللازمة لإستيراد متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتلعب إيرادات التصدير دوراً هاماً فى تمويل الموازنة العامة للدولة لمواجهه إنفاقها العام بشقية الجارى والإستثمارى. وفى تقليص عجز الميزان التجارى والزراعى المصرى. وتعتبر مؤشرات الآداء فى قطاع التجارة الخارجية من المؤشرات الأساسية للتعرف على مدى قدرة القطاع الزراعى على الوفاء بالإحتياجات الزراعية والغذائية.

وبأعتبار التصدير ركيزة أساسية يستند إليها الإنطلاق الإقتصادى المصرى لتوفير المصادر النقدية المستقرة من الإيرادات الخارجية فإن الإنتاج بهدف التصدير أى إعداد إنتاج مخصص للتصدير يتم بالكفاءة العالية يستطيع بها أن ينافس فى الأسواق العالمية والإسهام فى رفع معدل النمو الإقتصادى.

وحيث أن التصدير يعد من الأهداف الهامة لتحقيق التنمية الإقتصادية. وتزداد الفرص التصديرية فى العالم لأسباب عديدة منها زيادة السكان والحاجات المطلوب إشباعها. ولقد زادت الصادرات منذ الحرب العالمية حتى الآن بشكل مضطرد لفتح أسواق الدول النامية وللتبادل التجارى مع بقية دول العالم، وتسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى زيادة الصادرات وفتح الأسواق العالمية ومواجهة المنافسة عن طريق الأسعار التنافسية والجودة العالية وتمييز المنتجات وابتكار منتجات جديدة. ونجحت العديد من الدول فى التصدير، ولكن لا تزال الصادرات الزراعية تعتمد بالدرجة الأساسية على عدد محدود من السلع التصديرية التقليدية وبخاصة القطن الخام والأرز والموالح والبطاطس وفى المقابل تتضاءل مساهمة

المنتجات غير التقليدية ذات المزايا التنافسية فى الصادرات كما هو الحال بالنسبة لباقى الأنواع من الخضر والفاكهة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم أختيار عشرة محاصيل تصديرية رئيسية تمثل ٦١,٣% من إجمالى قيمة الصادرات الزراعية المصرية خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩) وهى (القطن ، الأرز، البطاطس ، البرتقال ، البصل ، العنب ، الفاصوليا ، الثوم ، الفراولة ، الطماطم) وهى من المحاصيل التصديرية الهامة نظراً السياسة الإقتصادية المصرية تهدف إلى تعظيم العائد منها بزيادة صادراتها. إلا أن زيادة صادرات تلك المحاصيل للأسواق الخارجية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالأحداث والمتغيرات الإقتصادية الدولية التى من المتوقع أن يكون لها تأثير مباشر على الدول النامية ومنها مصر.

ويعتبر إنشاء وإنتشار التكتلات الإقتصادية من أهم تلك المتغيرات والتى تؤثر على صادرات تلك المحاصيل وهى الإتحاد الأوروبى، السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ونظراً للتغيرات الهيكلية فى الصادرات الزراعية فى الآونة الأخيرة فقد إستلزم الأمر إستخدام بيانات فترة زمنية من (١٩٩٥-٢٠٠٩) قسمت إلى ثلاث فترات هى (١٩٩٥-١٩٩٩)، (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، (٢٠٠٥-٢٠٠٩) لتعكس أثر السياسات الإقتصادية والزراعية والمتغيرات العالمية والمحلية على الصادرات الزراعية المصرية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة فى وجود العديد من المشكلات التى تواجه التجارة الخارجية الزراعية المصرية وذلك بسبب إنخفاض معدل نمو الصادرات بالنسبة للواردات فالميزان التجارى المصرى بصفة عامة والميزان التجارى الزراعى بصفة خاصة فى عجز دائم من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩) وتوجد مشكلات عديدة تواجه الصادرات الزراعية المصرية فى الأسواق الخارجية وترجع تلك المشكلات بصفة أساسية إما إلى عوامل داخل القطاع الزراعى على مستوى الإقتصاد الجزئى مثل الأسعار التصديرية وقيم الصادرات للحاصلات موضع الدراسة، أو إلى عوامل إقتصادية على مستوى الإقتصاد الكلى مثل سعر الصرف، وحجم الإستثمارات، هذا بالإضافة إلى المتغيرات الإقتصادية العالمية التى تؤثر تأثير كبير على طبيعة الصادرات الزراعية المصرية من حيث تطورها ونوعيتها

وتوجهاتها والتى يلزم تناولها ودراسة إمكانية التعامل معها من أجل التغلب على الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية المترتبة عليها. حيث تجدر الإشارة إلى أن من أهم المتغيرات الإقتصادية العالمية التى لها تأثير على الصادرات الزراعية المصرية هى الأسعار العالمية للسلعة (أسعار التصدير، أسعار الإستيراد)، والنصيب السوقى للسلعة المصرية فى الأسواق العالمية، والمنافسة العالمية فى الأسواق العالمية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توصيف الوضع الراهن لأداء التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية، كما تهتم الدراسة بإلقاء الضوء على التركيب السلعي للصادرات الزراعية المصرية ، وذلك فى الوقت الذى تشير فيه الدراسة لإتجاهات الصادرات الزراعية المصرية لأهم أسواقها العالمية، وأخيراً تحليل ودراسة أهم مؤشرات الكفاءة الإقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية وقياس دوال الطلب لصادرات مصر من محصول البرتقال وأيضاً تقدير المرونات لأهم الحاصلات فى الأسواق العالمية .

أسلوب الدراسة:

سوف تستخدم الدراسة أساليب التحليل الإقتصادي والإحصائي التي تلائم موضوع الدراسة من حيث: تقدير معدلات الإتجاه الزمني العام للصادرات الزراعية المصرية، والميل المتوسط والحدي والمرونات للصادرات الزراعية ، وقياس درجات عدم الإستقرار، ومعدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية ، ودراسة أثر المتغيرات الإقتصادية علي الصادرات الزراعية بإستخدام أساليب التحليل الإحصائي للمقارنة بين فترات مختلفة وسوف تستخدم الدراسة البرامج الإحصائية في رصد وتحليل البيانات المطلوبة مثل برنامج EXCEL, SPSS.

مصادر البيانات، واختيار عينة الدراسة:

تعتمد الدراسة علي المصادر العالمية والمحلية للبيانات المطلوبة مثل : قاعدة بيانات البنك الدولي ، قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية ، قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، قاعدة بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة بيانات قطاع الشئون الإقتصادية بوزارة الزراعة. واعتمدت الدراسة على إجراء استبيان ميدانى بإستخدام أسلوب الحصر الشامل لمجتمع المصدرين الزراعيين من خلال إستمارات إستبيان أعدت لهذا الغرض للوقوف على أهم المشاكل والمعوقات التى تواجه المصدرين ومحاولة إيجاد الحلول لها .

الباب الأول

الاستعراض المرجعي

يعد تباين خصائص الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية والتقنية على مستوى العالم من حيث الكم والنوع والتوزيع بالإضافة إلى تباين الأحتياجات من السلع والخدمات من هذه الموارد وفق أساليب التقنية المستخدمة فى إنتاجها من أهم الأسباب المؤدية إلى قيام التجارة بين الدول ، ولهذه الأسباب فإنه لا تسطيع أى دولة أن تكتفى ذاتياً بتوفير كامل إحتياجتها من جميع السلع والخدمات.

ويقتضى الأستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية على مستوى العالم[1] أن تتخصص كل دولة فى إنتاج السلع التى تتمتع فيها بمزايا نسبية Comparative Advantages عن غيرها من الدول من حيث نوع الأرض أو المناخ أو المياه أو مستوى التقنية المستخدمة فى الإنتاج وما ينجم عن ذلك من إمكانية إنتاج السلعة بتكلفة أقل من نظيرتها بالدول الأخرى وتدعيم مركزها التنافسى فى الأسواق الخارجية ، وهو ما من شأنة توسيع دائرة السوق وتنشيط حجم التبادل التجارى بين الدول ، وإرتفاع مستويات الرفاهية والنعيم الاستهلاكى بين سكان دول العالم ككل .وقد أتسمت حركة التجارة الدولية منذ أمد بعيد بقيام العديد من الدول بالتدخل الحكومى فى الإنتاج والتجارة للسلع، وتخصيص مبالغ كبيرة من الدعم والإعانات واتباع سياسات متشددة فى الحماية الجمركية ، وإقامة التكتلات التجارية فى السوق العالمى مما أدى إلى حدوث تشوهات سعرية وسوقية Price and Market Distortions ذات آثار سلبية على المنتجين والمستهلكين .

وقد نتج عن ذلك أيضاً سوء فى تخصيص واستخدام الموارد الإقتصادية العالمية ، وما صاحب ذلك من تغيرات هيكلية كبيرة فى إتجاه وحجم التجارة الدولية وإختلال فى معدلات التبادل التجارى الدولى ، ومن ثم العلاقات التجارية والإقتصادية بين الدول. وهو ما دفع بالكثير من الدول إلى التفكير فى الكيفية التى يمكن بها إصلاح هذا الخلل الحادث فى التجارة الدولية للسلع ، ووضع أسس جديدة لتحسين أوضاع السوق العالمى لإنتاج وتجارة السلع ، وقد بدأت هذه المحاولات بوضع الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة General Agreement at

---

(1) فريد النجار (دكتور)، **تسويق الصادرات العربية (آليات تفعيل التسويق الدولى ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى)**، دار قباء للنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٢.

Tariffs and Trade والمعروفة أختصاراً باسم الجات (GATT) ، وقد مرت هذه الإتفاقية بجولات مفاوضات عديدة حتى الجولة الأخيرة وهى جولة أوروجواى Uruguay Round، والتى تضمنت لأول مرة فى تاريخ الاتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)[١] لتؤدى دورها المحورى فى إدارة النظام الإقتصادى العالمى الجديد مع كل من صندوق النقد الدولى(IMF)[٢] والبنك الدولى للإنشاء والتعمير(IBRD)[٣]، بحيث تتولى كل من هذه المنظمات الدولية الثلاث مسئولية إدارة النظام التجارى والنقدى والمالى العالمى على الترتيب. ويقع فى هذا الباب فصلين الفصل الأول يتناول الإطار النظرى للتجارة الخارجية والثانى يتناول توضيح أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسات السابقة فى التجارة الخارجية .

([1]) (W.T.O) World Trade Organization.
([2]) (I.M.F) International Monetary Fund.
([3]) (I.B.R.D) International Bank for Reconstruction and Development.

الفصل الأول

الإطـــار النظـــرى

يتناول هذا الفصل نظريات التجارة الدولية وتشمل نظريات التجاريين وآدم سميث(الميزة المطلقة)، وديفيد ريكاردو (الميزة النسبية)، وهكشر أولين (النظرية الحديثة) ، بالإضافة إلى سوق الصرف الأجنبى وشروط التجارة الدولية ومعدلات التبادل الدولى والقيود على تدفق التجارة الدولية والتعريفة الجمركية الأسمية والفعالة، وميزان المدفوعات، كما يتضمن إتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية وجولات المفاوضات مثل جولة كيندى (١٩٦٤-١٩٦٧) ، وجولة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٢)، وإتفاق الزراعة.

الإقتصاد الدولي والنظرية الإقتصادية :

يعالج الإقتصاد الدولي العلاقات الإقتصادية بين الأقطار. والتشابك الناتج هام جداً للرفاهية الاقتصادية لمعظم أقطار العالم ، كما أنه في إزدياد ، ويؤثر على العلاقات السياسية والإجتماعية والثقافية والعسكرية بين الدول وتتم دراسة الإقتصاد الدولي أساساً بغية تحليل أثر التدفق الدولي للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج على رفاهية المستهلكين المحليين حيث أن الإستهلاك هو غاية النشاط الإقتصادي، والإنتاج والتبادل هما فقط وسائل لتلك الغاية[1]. كذلك لبحث أو التنبؤ بكيفية تأثير السياسات الوطنية الموجهة لتنظيم هذه التدفقات الدولية على الرفاهية المحلية، كأفراد تكون هناك حاجة لدراسة الإقتصاد الدولي لتكوين آراء عن هذه الموضوعات. ويمكن التأكيد على أن الإقتصاد الدولي يعتبر فرعاً خاصاً من علم الإقتصاد على أساس أن العلاقات الإقتصادية الدولية تختلف عن العلاقات الإقتصادية الإقليمية وتحتاج إلى أدوات مختلفة نوعا ما فى التحليل عن تلك التي تستخدم في تحليل الإقتصاد المحلى. وقد أصبح الاقتصاد الدولي فرعاً خاصاً من علم الاقتصاد منذ حوالي قرنين ويدين في تطوره إلى بعض الاقتصاديين العالميين مثل آدم سميث ، وريكاردو ، وميل، ومارشال ، وكينز، وساموسون ، وتختلف العلاقات الإقتصادية الدولية بين الأقطار عن العلاقات الإقتصادية بين الأجزاء المختلفة للقطر الواحد. وهذا يولد مشاكل

([1]) دومينيك سالفاتور، **الاقتصاد الدولى**. ترجمة محمد رضا العدل، ملخصات شوم، دار ماكجروهيل للنشر، القاهرة، ١٩٧٥.

مختلفة تستلزم أدوات تحليل مختلفة إلى حد ما ، مما يشير إلى أن الإقتصاد الدولي يعتبر فرعاً متميزاً ومنفصلاً عن الإقتصاد "التطبيقي". وتختلف العلاقات الإقتصادية الدولية عن العلاقات الإقتصادية الإقليمية من عدة وجوة حيث تفرض الدول القيود على التدفق الدولي الحر للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج. كذلك تعيق الفروق في اللغة والعادات والتقاليد والقوانين هذه التدفقات الدولية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن التدفقات الدولية تنطوى على متحصلات ومدفوعات من العملات الأجنبية قد تتغير من حيث القيمة الواحدة بالنسبة إلى الأخرى عبر الزمن.

وعلى العكس[١] من ذلك فإن التدفق الاقليمى للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج الذي لا يواجه قيوداً مثل الجمارك ، ويتم بنفس العملة ، وعادة بنفس اللغة ، وأساسا في ظل نفس المجموعة من العادات والقوانين . فمعظم أقطار العالم تصدر بعض السلع والخدمات وعوامل الإنتاج مقابل واردات قد يمكن توفيرها محلياً بكفاءة نسبية أقل ، أو لا يمكن توفيرها أصلاً (مثل البن في الولايات المتحدة ، والبترول في المانيا، والسيارات في كينيا). وعليه فإن قدراً كبيراً من الرفاهية الإقتصادية لمعظم الأقطار يعتمد بشكل كبير على التشابك الدولي. وقد نما هذا التشابك خلال العقود الماضية، كما يستدل على ذلك من حقيقة أن التجارة الدولية نمت أسرع من نمو الناتج العالمي. عندما تريد شركة أمريكية تصدير آلة إلى ألمانيا فإنها تواجه قيوداً معينة (مثل الرسوم الجمركية) التي تفرضها ألمانيا. كذلك يجب أن تتغلب على اختلاف اللغة والعادات والقوانين. وبالإضافة إلى ذلك فسوف تصدر الشركة الأمريكية الآلة بعملة أجنبية قد تختلف في القيمة بالنسبة للدولار. ولا توجد مثل هذه الحواجز عندما تبيع الشركة الأمريكية آلاتها محلياً.

ولتحليل المشاكل المختلفة الناجمة عن العلاقات الدولية (مقابل العلاقات الإقليمية) يجب العمل على تعديل وتكيف وتكامل أدوات التحليل الإقتصادي الجزئي والكلي التي هي ملائمة لتحليل مشاكل محلية بحتة بحيث تتواءم ومتطلبات التحليل الإقتصادى للتبادل الدولى. ويتعلق الإقتصاد الدولي بما يلى[٢]:

١- النظرية البحتة للتجارة: وهذه تبحث أساس التجارة ومكاسبها.

---

(١) دومينيك سالفاتور، **الإقتصاد الدولى** ،المرجع السابق .
(٢) دومينيك سالفاتور، **الاقتصاد الدولى** ، المرجع السابق.

٢- نظرية السياسة التجارية: وهذه تدرس أسباب عوائق التدفق الحر للتجارة، ونتائج هذه العوائق.

٣- ميزان المدفوعات : وهو يبحث المدفوعات الكلية لقطر ما إلى العالم الخارجي ومتحصلاته الكلية منه. وهذه المدفوعات والمتحصلات تتضمن مبادلة عملة واحدة بعملات أخري

٤- التعديل في نظام المدفوعات : وهو يعالج آلية تعديل إختلالات ميزان المدفوعات في ظل النظم النقدية الدولية.

والموضوعان (الأول والثانى) يمثلان الجوانب الإقتصادية الجزئية للإقتصاد الدولي، أما الموضوعان (الثالث والرابع) فيمثلان الجوانب الإقتصادية الكلية. حيث تبحث النظرية البحتة للتجارة الأساس للمكاسب من التجارة. كما تدرس نظرية السياسة التجارية أسباب ونتائج عوائق التدفق الحر للتجارة. وطالما أن هذه الموضوعات تناقش عموماً بمعاملة كل قطر كوحدة مفردة وبمعالجة السلع وتكاليف عوامل الإنتاج والأسعار الفردية (نسبياً) فإننا نكون في مجال التحليل الإقتصادي الجزئي. وفي العالم الحقيقي تتبادل الأقطار عادة مع غيرها كثيراً من السلع والخدمات وعوامل الإنتاج. ويلخص ميزان المدفوعات المتحصلات والمدفوعات الكلية الناتجة من جميع هذه المعاملات الدولية ، ومن ثم فهو مفهوم اقتصادي كلي.

وإضافة إلى ذلك تؤثر التجارة والتعديل اللازم للإختلالات في ميزان المدفوعات التي تنتج من التجارة على المستوي الكلي للناتج والدخل والمستوي العام للأسعار للدول المتعاملة. وهذه أيضاً مفاهيم إقتصادية كلية .

نظريات التجارة الدولية :

فيما يلي أهم نظريات التجارة الدولية وموقع الصادرات في كل منها، وغرض النظرية – ليس فقط النظرية الإقتصادية، بل النظرية بوجه عام – هو التنبؤ والتفسير. فالنظرية تتجرد من تفاصيل حدث ما وتركز على علاقة أو علاقتين تكون أكثر أهمية حتى تتنبأ وتفسر الحدث.

وعادة يفترض الإقتصاديون الدوليون عالماً من قطرين وسلعتين وعاملين. كما يفترضون وجود منافسة كاملة وأن عوامل الإنتاج ذات حراك تام داخلياً ولكن بلا حراك دولياً، وأنه لا يوجد أصلاً ثمة عوائق أمام التدفق الدولي الحر للسلع والخدمات، وان تكاليف النقل صفر. وغالباً ما يجرون فروضاً إضافية. قد تبدو هذه

الفروض مقيدة أكثر من اللازم بحيث أنه يمكن البرهنة على أن معظم النتائج التي تم التوصل إليها على أساس مثل هذه النماذج المبسطة يمكن سحبها على العالم المتعدد الأقطار والمتعدد المنتجات والمتعدد العوامل. إلى عالم المنافسة الكاملة فيه غير متعددة، والعوامل ليس لها حراك تام داخلياً. بينما يوجد بعض الحراك الدولي، وحيث تفرض الأقطار القيود على التجارة، وحيث تكاليف النقل ليس صفراً[١]. وتحت هذه الفروض المبسطة يسعي الاقتصاد الدولي إلى التفسير والتنبؤ بهيكل وحجم التدفق الدولي من السلع والخدمات، وتقدير أثارهما على الرفاهية المحلية والتنبؤ بكيفية تأثير السياسات القومية على هذه التدفقات ومن خلالها على الرفاهية المحلية. ومن نظريات التجارة الدولية ما يلى :

نظرية التجاريين في التجارة :

كانت نظرية التجاريين التي سادت بداية من القرن السادس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر في بلدان مثل: بريطانيا ، وأسبانيا ، وفرنسا ، وهولندا - تري أن أهم طريق لدي قطر ما لكي يصبح غنياً وقوياً هو أن يصدر أكثر مما يستورد. ويسوي الفرق بين الصادر والوارد بتدفق المعادن النفيسة (غالباً الذهب) إلى الداخل. وكلما استحوذ قطر على ذهب أكثر أصبح أعظم غني، وأشد بأساً، ومن ثم تبني التجاريون فكرة أن على الحكومة أن تنمي الصادرات، وتقيد الواردات. وحيث أنه يستحيل على كل الأقطار أن تحقق فائض صادرات في نفس الوقت، وحيث أن كمية الذهب الموجودة ثابتة في أي لحظة زمنية فإن ما يكسبه قطر ما لابد أن يكون على حساب أقطار أخرى. ووفقاً للتجاريين كانت ثروة القطر تقاس بالمخزون من المعادن النفيسة – عملياً الذهب – التي تحوزها. واليوم تقاس ثروة قطر ما بالمخزون الكلي من الموارد البشرية، والمصنعة، والطبيعية التي تستخدمها في الإنتاج. وكلما عظمت ثروة القطر عظم تدفق السلع والخدمات التي يمكن أن تتاح لكل شخص وإرتفاع مستوي معيشة هذا القطر. وقد دعا التجاريون لتراكم الذهب لأنه كان ينظر إليه على أنه الثروة الحقيقية للقطر. ومع مستوي أكثر تعقيداً من التحليل كانت هناك أسباب أكثر رشاده ، فبالذهب يمكن للملك أن يجهز الجيوش، ويشتري الإمدادات ، ويحافظ على الأسطول الذي يحتاجه لتدعيم قوته، والاستيلاء على المستعمرات

---

(١) محمد سيد عابد (دكتور)، **التجارة الدولية** ، مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية ، ٢٠٠١.

والذهب الأكثر كان يعني عملات ذهبية أكثر في التداول ونشاطاً أعظم للأعمال[١]. ولكي يعاظم القطر ما يحوزه من الذهب فإنه كان يتعين عليه تشجيع صادراته وتقليل الواردات، ومن ثم تنشيط الناتج القومي والتوظف. كما دعا التجاريون إلى ضوابط صارمة على التجارة من قبل الحكومة، وقد حاولوا أن يبينوا أن أهداف الأقطار هي أساساً متناقضة، وبشروا بالقومية الإقتصادية. وعلى نحو أكثر تهذيباً وتخفياً، فإن بعض هذه الآراء ما زالت حية. ومن جهة أخري دعا آدم سميث (وغيره من الإقتصاديين الكلاسيك) إلى التجارة الحرة Free Trade كأحسن سياسة لأقطار العالم. ولقد سمح باستثناءات قليلة عن هذه السياسة في التجارة الحرة. من هذه الإستثناءات حماية الصناعات الهامة للدفاع القومي.

نظرية آدم سميث فى الميزة المطلقة :

في عام ١٧٧٦ نشر آدم سميث كتابة الشهير "ثروة الأمم" The Wealth of Nations حيث هاجم فيه نظرية التجاريين عن التجارة الخارجية ، ودعا بدلاً منها إلى التجارة الحرة بإعتبارها أحسن سياسة لأقطار العالم. ويري سميث أنه بالتجارة الحرة يمكن لكل قطر أن يتخصص في إنتاج تلك السلع التي له فيها ميزة مطلقة (أو يمكن ان ينتجها بكفاءة أكبر من غيره من الأقطار) ويستورد تلك السلع التي لا تتوافر له فيها ميزة مطلقة (أو ينتجها بكفاءة أقل). ويمكن لهذا التخصص الدولي للعوامل في الإنتاج أن يؤدي إلى زيادة في الناتج العالمي تتقاسمها الأقطار المتعاملة فيما بينها. ومن ثم فليس من اللازم أن يكون مكسب قطر ما على حساب الأقطار الأخرى – فكل الأقطار يمكن أن يتحقق لها الكسب في آن واحد.

وقد قرر آدم سميث أنه لو أن كل قطر تخصص (أو أنتج أكثر مما يحتاج لإستهلاكه داخلياً) في السلعة التي يكون فيها أكثر كفاءة ، وبادل هذا الفائض مقابل سلعة يكون فيها أقل كفاءة، فإن إنتاج جميع السلع الداخلة في التجارة يمكن أن يزيد. ويمكن أن تتقاسم هذه الزيادة من قبل جميع الأقطار التي تشترك طواعية في التجارة. وعليه فإن المكاسب من التجارة تنتج من التخصص في الإنتاج والتجارة. وهذا ببساطة امتداد (أو انسحاب) إلى النطاق الدولي للمكاسب الناجمة عن تقسيم العمل (والتبادل) الذي بين سميث حدوثه داخل الإقتصاد القومي. وتصل هذه المكاسب إلى أقصاها عندما يقل تدخل القطر إلى أقل حد ممكن في أداء الإقتصاد المحلي (دعه

---

(١) محمد سيد عابد (دكتور)، **التجارة الدولية** ، المرجع السابق.

يعمل–Laissez faire) وفي التجارة الدولية (التجارة الحرة) . (دعه يمر Laissez pass) وطالما أن سميث إعتقد أن التجارة الحرة تؤدي عموماً إلى أقصي رفاهية عالمية فقد يبدو محيراً ما تفرضه الأقطار من بعض القيود على التدفق الحر للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج. وقيود التجارة ترشد بدلالة الرفاهية القومية. وفي الواقع تفرض الأقطار قيود التجارة لحماية تلك الصناعات التي قد تضرها الواردات. وعليه فإن قيود التجارة عموماً تفيد القلة على حساب الكثرة (الذين سوف يكون عليهم أن يدفعوا أسعاراً أعلى للسلعة المنتجة محلياً). ومن الواضح أن نظرية سميث في الميزة المطلقة صحيحة إلا أنها لا تذهب بعيداً جداً – فهي تشرح فقط قسطاً صغيراً من التجارة الدولية. وبقي على ريكاردو الذي كتب بعد ذلك بأربعين عاماً محاولاً تفسير أن مجمل التجارة الدولية يخضع لقانونه عن الميزة النسبية.

نظرية ديفيد ريكاردو في الميزة النسبية :

يقرر ريكاردو[١] أنه حتى لو كان لقطر ما قصور (disadvantage) مطلق في إنتاج كلتا السلعتين بالنسبة إلى القطر الآخر، فإن التجارة ذات نفع متبادل يمكن مع ذلك ان تحدث. فعلى القطر الأقل كفاءة أن يتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي يكون قصوره النسبى فيها أقل. وتلك هي السلعة التي يكون للقطر ميزة نسبية بشأنها. ومن جهة أخري ينبغي أن يستورد القطر السلعة التي يكون قصورها النسبى فيها أكبر. فتلك هي منطقة القصور النسبي. وهذا يعرف بقانون الميزة النسبية Law of Comparative Advantage وهو واحد من أعظم قوانين الاقتصاد شهرة، وما زال حتى اليوم دون تحد. وقد أسند ريكاردو منطقه على عدد من الفروض المبسطة ومن هذه الفروض نظرية القيمة في العمل التي تقول: أن قيمة، أو سعر السلعة يساوي أو يمكن إستنباطه من كمية زمن العمل الذاهب إلى إنتاج السلعة. واليوم يرفض الإقتصاديون نظرية القيمة فى العمل وبالتالي يجب أن يرفض أيضاً تفسير ريكاردو عن الميزة النسبية ولكن ليس من اللازم رفض قانون الميزة النسبية في حد ذاته. فقانون الميزة النسبية صحيح، ويمكن تفسيره بدلالة تكلفة الفرصة . ويستند تفسير ريكاردو لقانون الميزة النسبية على نظرية القيمة في العمل. وتقرر هذه النظرية أن العمل هو عامل الإنتاج الوحيد (أو أن العمل يستخدم بنفس النسبة الثابتة في إنتاج جميع السلع)، كما يفترض أن العمل متجانس (أي من نوع واحد)، ويستنتج

---

(١) عمر حسن خير الدين (دكتور)، **التسويق الدولي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٦.

أن تكلفة ، أو سعر السلعة تساوي (أو يمكن استنتاجها) من العمل المدخل في إنتاجها. وحيث أن العمل يفترض أنه متجانس داخل كل قطر وغير متجانس (أي بإنتاجيات مختلفة) في الأقطار المختلفة، يكون هناك تكاليف إنتاج ثابتة داخل القطر الواحد، ولكن مع ميزة قصور نسبى بين الأقطار. ويرفض الإقتصاديون هذا التفسير لقانون الميزة النسبية لأنه مبني على نظرية غير مقبولة للقيمة على أساس العمل. وتعترف نظرية تكلفة الفرصة بأن عوامل الإنتاج غير المتجانسة العديدة تتآلف عادة بنسب مختلفة لإنتاج منتجات عديدة، كما تسمح بتكاليف (فرصة) متزايدة لإنتاج أكثر من كل منتج. ومن ثم يمكن شرح قانون الميزة النسبية بدلالة تكاليف الفرصة المختلفة، أو أسعار السلع النسبية في الدول المختلفة. لقد أنتهي ريكاردو من خلال قانونه عن الميزة النسبية القائم على نظرية القيمة في العمل وعلى الرغم أنها غير مقبوله. ومع ذلك فإن قانون الميزة النسبية يمكن شرحه بدلالة نظرية تكلفة الفرصة البديلة Opportunity cost theory . وهذه تقول أن تكلفة السلعة هي كمية سلعة أخري التي يجب أن يتم التخلي عنها لكي يمكن إطلاق ما يكفي من العوامل أو الموارد من السلعة الأولي وهنا فإن العمل ليس هو عامل الإنتاج الوحيد ، ولا يفترض ان تكلفة او سعر السلعة يمكن استنتاجه من محتوي العمل الذي يدخل فيها كما لا يفترض أن العمل متجانس. ويكون للقطر ذات تكلفة الفرصة الأقل لسلعة ما ميزة نسبية في تلك السلعة قصور نسبى في السلعة الأخرى.

النظرية الحديثة في التجارة الدولية : (هكشر – أوهلن) :

ترى هذه النظرية[١] أن أساس التجارة هو الإختلاف في أسعار السلع النسبية قبل التجارة بين القطرين. ويستند هذا الفرق بدوره إلى فرق في عوائد عوامل الإنتاج أو في التكنولوجيا أو في الأذواق بين القطرين. إن فارقاً في عوائد عوامل الإنتاج أو التكنولوجيا يؤدي إلى فارق في شكل وموضع منحني إمكانيات الإنتاج لكل قطر، وما لم يحيد (يقابل) هذا الفارق بفرق في الأذواق، فسوف يؤدي إلى أسعار سلعية نسبية مختلفة، وتجارة متبادلة الميزة . ومع ذلك وحتي إذا كان للقطرين نفس عوائد عوامل الإنتاج والتكنولوجيا تماماً (وبالتالي منحنيات إنتاج متطابقة) ، فإن فرق الأذواق يمكن أن يكون أساس التجارة المتبادلة الميزة. وتركز نظرية (هكشر – أوهلن) على الفرق في العوائد النسبية لعوامل الإنتاج وأسعار عوامل الإنتاج بين الأقطار كأهم

---

(١) عمر حسن خير الدين (دكتور) ، **التسويق الدولى** ، المرجع السابق .

سبب للتجارة. وتتنبأ هذه النظرية بأن كل قطر سوف يصدر السلعة التي يستخدم في إنتاجها عاملاً وفيراً ورخيصاً نسبياً وتستورد السلعة التي تستخدم في إنتاجها عاملاً أكثر ندرة وتكلفة نسبياً . كذلك تتنبأ النظرية بأن التجارة سوف تؤدي إلى إلغاء أو تخفيض الفروق في أسعار عوامل الإنتاج بين الأقطار. وتصح هذه النظريات ما لم يكن لدينا ما يسمي عكس عامل الإنتاج Factor Reversibility . وأخيراً يمكن أن يبين أن التجارة يمكن أن تستند إلى تكاليف متناقصة Decreasing costs.

ويمكن أن تستند التجارة على الفرق بين عوائد العوامل، أو التكنولوجيا أو الأذواق بين قطرين. ويؤدي الفرق في عوائد العوامل، أو التكنولوجيا إلى منحني إمكانات إنتاج مختلف لكل قطر. والذي يؤدي، ما لم يحيد (يقابل) بفرق في الأذواق، إلى فرق في سعر السلعة النسبي وإلى تجارة متبادلة الميزة. وإذا واجه قطران تكاليف متزايدة وكان لهما منحنيا إمكانات إنتاج متماثلين، ولكن بأذواق مختلفة، فسوف يوجد أيضاً فرق في أسعار السلعة النسبي والأساس لتجارة متبادلة الميزة بين القطرين. وعندئذ يترجم الفرق في أسعار السلعة النسبية إلى فرق في أسعار السلعة المتبادلة بين القطرين والذي هو السبب المباشر للتجارة. وتفترض نظرية (هكشر – أوهلن) أن الأقطار لها نفس الأذواق، وتستخدم نفس التكنولوجيا ، وتواجه عوائد ثابتة نسبياً (أي أن زيادة نسبة معينة في جميع المدخلات تزيد الإنتاج بنفس النسبة) ولكن تختلف اختلافاً كبيراً في عوائد عوامل الإنتاج. كذلك تقرر النظرية أنه في مواجهة الأذواق وظروف الطلب المتماثلة فإن هذا الفرق في عوائد عوامل الإنتاج يؤدي إلى فرق في الأسعار النسبية للعوامل بين الأقطار وهذا يؤدي بدوره إلى فرق في الأسعار النسبية للسلع ثم إلى التجارة. وعليه في نظرية هكشر وأوهلن يحدد الفرق الدولي في ظروف العرض وحده نمط التجارة . وتري نظرية (هكشر – أوهلن) أن كل قطر سوف يصدر السلعة التي يستخدم في إنتاجها قدر كبير من عامل وفير ورخيص نسبياً ويستورد السلعة التي يستخدم في إنتاجها قدر كبير من عامل نادر ومكلف نسبياً. وكنتيجة هامة تضيف النظرية أنه في ظل فروض متشددة جداً سوف تزيل التجارة تماماً الفرق المطلق لما قبل التجارة في سعر العوامل المتجانسة بين الأقطار. ومع ذلك ففي ظروف أقل تشدداً وأكثر اعتيادية فسوف تخفض التجارة، ولكنها لن تزيل فروق ما قبل التجارة في الأسعار المطلقة للعوامل بين الأقطار. وعلى أى الحالات تذكر نظرية (هكشر – أوهلن) شيئاً ما مفيداً جداً عن كيفية تأثير التجارة في أسعار

العوامل وتوزيع الدخل في كل قطر. وكان الاقتصاديون الكلاسيكيون عملياً صامتين في هذه النقطة.

سوق الصرف الأجنبي :

سوق الصرف الأجنبي[١] هو الإطار التنظيمي الذي فيه يقوم الأفراد والشركات والبنوك بشراء وبيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي. وتتكون سوق الصرف الأجنبية لأي عملة : الدولار مثلاً، من جميع المواقع، مثل لندن، وزيورخ، وباريس، كذلك نيويورك حيث تباع وتشتري مقابل عملات أجنبية أخري. وتكمن الوظيفة الأساسية لسوق الصرف الأجنبية في تحويل الأرصدة أو القوة الشرائية من قطر وعمله إلى أخري. وثمة وظائف أخري تتجلي في تقديم إئتمان قصير الأجل لتمويل التجارة وتسهيلات لتجنب مخاطر الصرف الأجنبي أو التغطية للتأمين ضد الخسارة . وسعر الصرف الأجنبي هو سعر وحدة العملة الأجنبية بدلالة العملة المحلية. وسعر الصرف هذا يبقي ثابتاً في كل أجزاء السوق بإتفاق تحكيمي. ويشير تحكيم الصرف الأجنبي إلى عملية شراء عملة أجنبية حيث يكون سعرها منخفضاً وبيعها حيث يكون سعرها مرتفعاً. وعندما يرتفع سعر الصرف الأجنبي، فإن العملة المحلية تنخفض أو تهبط قيمتها بالنسبة للعملة الأجنبية. وعندما ينخفض سعر الصرف فإن العملة المحلية ترتفع أو تزيد من حيث القيمة. وبصفة عامة يتحدد سعر الصرف الأجنبي بتقاطع منحني الطلب في السوق على العملة الأجنبية مع منحني العرض السوقى لها. ويرتفع الطلب على الصرف الأجنبي أساساً خلال إستيراد السلع والخدمات من الخارج وتقديم الإستثمارات والقروض الأجنبية.

ويرتفع عرض الصرف الأجنبي خلال تصدير السلع والخدمات والحصول على القروض والإستثمارات الأجنبية.

وهناك بعض العمليات المالية التي تتم في سوق الصرف الأجنبى مثل **المضاربة والتغطية** حيث تتم عملية التغطية نظراً لأن أسعار الصرف الأجنبي عادة تتقلب عبر الزمن ، فإن أي شخص عليه القيام بدفع أو تسلم مبالغ بعملة أجنبية في تاريخ لاحق يتعرض لمخاطرة أنه سوف يتعين عليه أن يدفع أكثر أو يستلم أقل مما يتوقع بدلالة العملة المحلية. ويمكن تجنب أو تغطية هذه المخاطر في الصرف

---

(١) فريد النجار (دكتور): **تسويق الصادرات العربية (آليات تفعيل التسويق الدولى ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى)**، مرجع سابق .

الأجنبي من خلال عملية التغطية. وهذه عادة تتضمن إتفاقاً على شراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي في تاريخ لاحق بسعر يتفق عليه اليوم (عادة ٣ شهور من تاريخه) (سعر الصرف الآجل).

أما بالنسبة للمضاربة فهي عكس التغطية. فبينما المغطي يسعي إلى تجنب، أو تغطية مخاطر الصرف الأجنبي خوفاً من الخسارة ، فان المضارب يقبل أو حتى يسعي إلى مخاطر الصرف الأجنبي أو إلى وضع غير مغطي بأمل تحقيق الربح. وإذا كان تنبؤ المضارب عن السوق صحيحاً، فإنه يحقق ربحاً. وإلا تعرض لخسارة. وتحدث المضاربة عادة في سوق الصرف الآجل.

سياسات سعر الصرف :

سياسة خفض قيمة العملة تشير إلى زيادة ما في سعر الصرف من قيمة أسمية معينة إلى أخري ويمكن أن يستخدم كأداة سياسية من جانب قطر ما في ظل نظام مرن لسعر الصرف لتصحيح عجز في ميزان مدفوعاته. ومن جهة أخري فإن إنخفاض قيمة العملة يشير إلى زيادة ما في سعر الصرف ناتجة عن الأداء الحر لقوي العرض والطلب في السوق في ظل نظام مرن لسعر الصرف. وأحياناً لا يتم هنا التمييز بين المصطلحين، ويستخدم أحدهما مكان الآخر.

أما سياسة الرفع فتشير إلى تخفيض سعر الصرف من قيمة أسمية معينة إلى أخرى، ويمكن أن تستخدم كأداة سياسية من جانب قطر ما في ظل نظام مرن لسعر الصرف لتصحيح فائض في ميزان مدفوعاته. ومن جهة أخري يشير الارتفاع إلى تخفيض في سعر الصرف ناتج عن الأداء الحر لقوي العرض والطلب في السوق في ظل نظام مرن لسعر الصرف. وأحياناً يستخدم المصطلحان الواحد مكان الآخر. ويشار إلى الخفض والرفع باعتبارهما سياسات محولة للإنفاق لأنهما يحولان الإنفاق من السلع والخدمات الأجنبية إلى المحلية والعكس بالعكس. وبشكل أكثر تحديداً، فإن زيادة سعر وحدة العملة الأجنبية سيجعل واردات القطر أكثر تكلفة بدلالة العملة المحلية وصادراته أرخص للأجانب بدلالة العملة الأجنبية. وهذا يؤدي بالأنفاق إلى التحول من السلع الأجنبية إلى المحلية كلما أشبع القطر حاجاته بالإنتاج المحلي بدلاً من الواردات، وكلما زادت الصادرات. وبالمثل يحفز الرفع واردات القطر ويثبط صادراته ومن ثم يتحول الأنفاق من السلع والخدمات المحلية إلى الأجنبية.

شروط التجارة الدولية ومعدلات التبادل الدولى terms of trade :

فى عالم مكون من سلعتين تتم التجارة فيهما تسمى نسبة سعر السلعة المصدرة من دولة ما الى سعر السلعة[١] التى تستوردها هذه الدولة px/pm عند التوازن بشروط التجارة لهذه الدولة أو معدلات التبادل التجارى. وحيث أنه فى عالم من دولتين ، فأن واردات دولة ما هى صادرات دولة أخرى. ويتحدد معدل التبادل الدولى بتفاعل منحنيات الطلب المتبادل Reciprocal Demand Curves ويعرف منحنى الطلب المتبادل على أنه الشكل البيانى الذى يظهر الكميات التى تطلبها كل دولة من سلعة ما (التى تستوردها) مقابل عرض كميات من سلعة أخرى(التى تصدرها) عند معدلات التبادل الدولية المختلفة. ونظراً لأنه يعبر عن جانبى الطلب والعرض فإنه يسمى أحياناً منحى عرض المبادلة حيث يُظهر الكميات التى تعرضها كل دولة من السلعة التى تصدرها وتتميز فى إنتاجها مقابل الكميات التى تطلبها من السلعة المستوردة التى لا تتمتع فى إنتاجها بأى ميزة عند معدلات التبادل الدولية المحتملة.

القيود على تدفق التجارة الدولية :

يرى بعض الاقتصاديين أن التجارة الحرة تؤدى إلى أكفأ استخدام للموارد الإقتصادية، ومن ثم الى تعظيم الناتج العالمى ، ولهذا أعتقد الإقتصاديون الكلاسيك مثل آدم سميث أن التجارة الدولية الحرة تعظم أيضاً الرفاهية العالمية . وليست ثمة شك فى أن التجارة الحرة أحسن من الإكتفاء الذاتى لكل دولة تتعامل فى التجارة، ومن ثم للعالم ككل. ومع ذلك، فإن للتجارة الحرة شرط ضرورى ، ولكنه غير كاف لتعظيم الرفاهية العالمية إذ أن توزيع الدخل بين الناس والدول مهم كذلك. وحتى عندما تعظم التجارة من الرفاهية العالمية فليس كل خطوة نحو تجارة أكثر حرية عندما لا يمكن تحقيق التجارة الحرة نفسها سوف تزيد بالضرورة من الرفاهية العالمية. وعملياً فان كل دول العالم تفرض قيوداً على تدفق التجارة الدولية ودائماً تبرر قيد التجارة بالرفاهيه القومية. وفى الحقيقة فهى تحبز عادتة وتفرض لحماية تلك الصناعات والعمال الذين يمكن أن يتضرروا بالواردات. ومن ثم فقيود التجارة بصفة عامة تفيد القلة على حساب الكثرة (الذين سوف يتعين عليهم أن يدفعوا أسعار أعلى للسلع المنتجة محلياً).

---

(١) محمد سيد عابد (دكتور) : **التجارة الدولية**، مطبعة الإشعاع الفنية ، الاسكندرية ، ٢٠٠١.

وهناك نوعان من قيود التجارة : قيود جمركية وقيود غير جمركية، والتعريفة الجمركية هى ضريبة على السلعة المتاجر فيها دولياً. وتعريفة الوارد أكثر شيوعاً من تعريفة الصادر. والأخيرة محرمة بدستور الولايات المتحدة ، ولكنها مطبقة من جانب بعض الدول النامية على صادراتها التقليدية لكى تحصل على أسعار أعلى وترفع الإيرادات. والتعريفة القيمية معبر عنها كنسبة مئوية من قيمة السلعة المتاجر فيها وهى أكثر شيوعاً من التعريفة النوعية (معبر عنها كرسم على وحدة السلعة المتاجر فيها) . وأهم القيود غير الجمركية على تدفق التجارة هى الحصص وهى قيد كمى مباشر على كمية السلعة المسموح بإستيرادها أو تصديرها. ورغم أن للحصة كثير من نفس أثار التعريفة فأنها بصفة عامة أكثر تقيداً.

التعريفة الجمركية والحماية الأسمية والفعالة[١]

Tariffs, nominal and effective protect

من المعتاد أن تفرض الدولة تعريفة جمركية تسمى التعريفة الجمركية الأسمية على الواردات. وعندما تستخدم صناعة محلية منافسة للواردات مدخلات مستوردة خاضعة لمعدل تعريفة أسمى مختلف عن ذلك المفروض على السلعة النهائية ، فإن معدل التعريفة الأسمى يختلف عن معدل الحماية الفعال effective protective rate. والأخير يقيس المعدل الفعلى للحماية الذى يقدمة فعلاً معدل التعريفة الأسمى للصناعة المنافسة للواردات. ويقاس معدل الحماية الفعال بالصيغة الاتية:

$$F = t - ar \setminus 1- a$$

حيث :

f = معدل الحماية الفعال.

t= معدل التعريفة الجمركية الإسمى على السلعة النهائية.

a = نسبة قيمة المدخل المستورد الى قيمة السلعة النهائية.

r = معدل التعريفة الجمركية الإسمى على المدخل المستورد.

وهناك بعض الحجج المؤيدة للتعريفة الجمركية منها :

حماية العمل المحلى ضد العمل الرخيص وجعل تكلفة السلع المستوردة مساوية لتكلفة السلع المنتجة محلياً (التعريفة العملية). حتى يكون من الممكن للمنتجين

---

(١) دومينيك سالفاتور، **الإقتصاد الدولى** ، مرجع سابق .

المحليين مواجهة المنافسة الأجنبية ، وتخفيض البطالة المحلية بالإنتاج فى الداخل لبعض السلع التى كانت تستورد فى السابق ، ومعالجة عجز ميزان المدفوعات فى الدولة (أى إزالة فائض مصروفات الدولة فى الخارج على إيراداتها الأجنبية)، وتحسين شروط التجارة والرفاهية للدولة ، وحماية المنتجين المحليين من الإغراق (الإغراق يشير الى بيع السلعة فى السوق الأجنبية المستوردة لأدنى من القيمة العادلة أو بأدنى من السعر المحلى)، والسماح بإقامة الصناعات المحلية ونموها حتى تصبح بكفاءة (حجة حماية الصناعة الناشئة) وحماية الصناعات الهامة للدفاع القومى.

الصادرات فى ميزان المدفوعات :

ميزان المدفوعات balance of payments لدولة ما هو سجل[١] منتظم لجميع معاملاتها الإقتصادية مع العالم الخارجى فى سنة معينة. ومكونات الميزان الرئيسية هى الحساب الجارى وحساب رأس المال وحساب التسويات الرسمية. وتدخل كل معاملة فى ميزان المدفوعات كدائنة أو مدينة. والمعاملة الدائنة Accredit transaction هى تلك التى تؤدى إلى الحصول على مدفوعات من الأجانب. والمعاملة المدينة debtor هى تلك التى تؤدى إلى مدفوعات للأجانب.

ويتضمن الحساب الجارى current account التجارة فى السلع والخدمات (الصادرات والواردات السلعية) والمدفوعات التحويلية. أما حساب الخدمات فهو الذى يضم كافة التعاملات الإقتصادية الدائنة والمدينة المتخذة فى شكل خدمات (أى شكل غير مادى) والفئات الرئيسية لمعاملات الخدمات هى: السفر والنقل، ودخل الإستثمارات الأجنبية ومدفوعاتها والمعاملات العسكرية. وتشير المدفوعات التحويلية التى تقدمها الحكومة الى الأجانب، والهبات المتحصل عليها من الأجانب. وتدخل صادرات السلع والخدمات وإيرادات المدفوعات التحويلية فى الحساب الجارى فى الجانب الدائن (+) لأنها تؤدى الى الحصول على مدفوعات من الأجانب. ومن جهة أخرى تدخل واردات السلع والخدمات وصرف المدفوعات التحويلية فى الجانب المدين (-) لأنها تؤدى الى مدفوعات للأجانب.

---

(١) وجيه شندى: **المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية**، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥.

إتفاقية الجات GATT ومنظمة التجارة العالمية WTO :

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ظهرت الحاجة لوجود تنظيم تجارى دولى يضع أسس جديدة للنظام التجارى العالمى لمرحلة مابعد الحرب ، وأدت المفاوضات الى صياغة الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) التى وقعت عليها٢٣دولة فى ١٩٤٧/١٠/٣٠م. وقد تضمنت هذه الإتفاقية أحكاما خاصة لتحقيق التوازن بين الحماية المناسبة للإنتاج المحلى وزيادة تدفق التجارة الدولية بين الدول الأعضاء

استناداً إلى قواعد حرية التجارة وإقتصاديات السوق الحر. وقد مرت هذه الإتفاقية بجولات مفاوضات عديدة حتى جولة أوروجواى التى تضمنت إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO لتؤدى دورها الهام فى إدارة النظام الإقتصادى العالمى الجديد مع كل من صندوق النقد الدولى IMF والبنك الدولى للإنشاء والتعمير World Bank حيث تتولى هذه المنظمات الثلاث إدارة النظام التجارى والنقدى والمالى العالمى . كما تضمنت إتفاقاً جديداً لتحرير التجارة الدولية فى المنتجات الزراعية (إتفاق الزراعة) يتضمن إجراء تخفيضات فى الدعم والحماية لإزالة القيود الكمية والتشوهات السعرية فى الأسواق الزراعية العالمية[١]، [٢].

وأهم المبادئ الأساسية لإتفاقية الجات التى تحكم السلوك التجارى والمفاوضات بين الدول الأعضاء يمكن إيجازها فيما يلى :

مبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most Favored Nation Principle (MFN) :

ويستهدف عدم التمييز بين الدول الاعضاء فى مجال التجارة ، بمعنى أن أى ميزة تمنحها دولة عضو إلى دولة أخرى من الدول الأعضاء بالإتفاقية يجب أن تسرى فوراً وبلا أى شروط على بقية الأعضاء ودون مطالبة بتوقيع إتفاق جديد ، ولهذا المبدأ بعض الإستثناءات مثل العلاقات التفضيلية التى تربط بعض الدول النامية بالدول المتقدمة (المستعمرة لها قديماً) والتكتلات الإقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة وغيرها.

---

(١) منظمة التجارة العالمية ، لجنة المفاوضات التجارية ، **الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أوروجواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف** ، مراكش ، ١٥ نيسان / إبريل ١٩٩٤.

(٢) **الآثار المتوقعة لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعى** . قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الملك سعود ، وزارة الزراعة والمياه ، الرياض ، صفر ١٤١٨.

مبدأ الشفافية Transparency:

ويقصد به تفضيل الإعتماد على القيود الجمركية السعرية مثل (التعريفات الجمركية) كأداة للحماية بدلاً من القيود الجمركية الكمية مثل (حصص الاستيراد) وبشرط أن تكون تلك القيود معلنة ومؤقتة لفترة يقرها البلد العضو بالإتفاقية مع المنظمة ويمكن أن تكون هناك إستثناءات من هذا المبدأ عند وجود حالة عجز حاد فى ميزان المدفوعات أو فى حالات الإغراق المهدد للصناعات الناشئة .

مبدأ المفاوضات التجارية Negotiations :

ويقصد به أن يكون التفاوض هو الأداه الأساسية لربط مستويات التعريفة الجمركية أو تخفيضها وكذلك لحل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء من خلال محكمة دولية منبثقة من الدول الأعضاء بالمنظمة .

ومن أهم جولات المفاوضات:

جولة كيندى (١٩٦٤-١٩٦٧):

لقد حاولت أمريكا فى عام ١٩٦٢ قيادة جولة جديدة[١،٢]، ولقد أقر الكونجرس الأمريكى لأول مرة مساعدات تعديل التجارة Trade (TAA) Adjustment Assistance تلك المساعدات تقدم للصناعات الأمريكية التى تواجه صعوبات بسبب تحرير التجارة ويستخدم الدعم المقدم فى المساعدة فى إعادة التدريب وتغيير هيكل الصناعة للتأقلم مع ظروف التجارة .

وقد شاركت فى مفاوضات جولة كيندى ٦٢ دولة وأهم الموضوعات التى تناولتها هى إجراء مكافحة الإغراق ، أما بالنسبة للرسوم الجمركية فقد تم الإتفاق على إجراء تخفيض جوهرى وصل إلى ٣٥% فى مقدار التعريفة الجمركية على السلع المصنعة التى تصدرها الدول المتقدمة. وعلى العكس من ذلك فإن الجولة لم تحقق أى تخفيض يذكر فى القيود التجارية على الصادرات من المنتجات الزراعية التى تصدرها الدول النامية. ولقد تحددت فترة خمس سنوات يتم خلالها إجراء التخفيضات فى الرسوم الجمركية على السلع المصنعة (١٩٦٧-١٩٧٢).

---

(1) General Agreement on Tariffs and Trade the Results of The Uruguay Round of Multi lateral Trade Negotiations Market Access for Good and Services, Geneva, November, 1994.

(2) World Bank Papers The Uruguay Round and The Developing Economics Washington, D.C.1995.

جولة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩):

لقد كان الموضوع الرئيسى لهذه الجولة هو القيود غير الجمركية. لأنه على الرغم من أن الرسوم الجمركية بدأت فى الإنخفاض على السلع المصنعة إلا أن القيود غيرالجمركية بدأت فى التزايد مما تسبب فى إلغاء بعض المزايا التى تحققت من التخفيض فى الرسوم الجمركية. ولقد نجحت جولة طوكيو فى تحقيق النتائج التالية :

١- تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة إلى الثلث خلال فترة تنفيذ تمتد إلى ثمانية سنوات.

٢- الأنظمة التفضيلية Generalized System Of Prefeance (GSP) للدول النامية التى تصدر السلع المصنعة على إلا تلتزم الدول النامية بالمعاملة بالمثل للدول المتقدمة. ويعد هذا اعترافاً واضحاً بحاجة الدول المتقدمة إلى معاملة الدول النامية بصورة تمييزية نظراً لإنخفاض متوسط دخل الفرد فى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة. ولكن إستبعدت من صادرات الدول النامية التى تعامل معاملة تفضيلية مجموعة هامة جداً من السلع مثل المنسوجات، الأحذية، الصناعات الإلكترونية وغيرها، الأمر الذى قلل من أهمية هذا الإتفاق.

٣- لم يتم الإتفاق على إجراء أى تخفيضات على القيود المفروضة على الصادرات الزراعية التى تهم الدول النامية.

- **مبدأ عدم التفرقة فى المعاملة بين السلع الوطنية والمستوردة Treatment National :**

بمعنى أنه لا يجوز لدولة ما بعد أن تفرض رسوماً جمركية على السلعة المستوردة، أن تقوم بفرض ضرائب أو رسوم أخرى أو تشديد فى إجراءات الرقابة الحكومية عليها للتحكم فى تجارة السلع المستوردة بالداخل

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المبادئ العامة لها استثناءاتها التى تجيز للدول الأعضاء عدم الإلتزام بها فى حالات معينة وبشروط معينة. وتجدر الإشارة إلى أن أهم الإتفاقات التى أسفرت عنها مفاوضات جولة الأورجواى ما يلى:

(١) الإتفاق بشأن تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية.

(٢) الإتفاق بشأن التجارة فى الخدمات.

(٣) الإتفاق بشأن إجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة.

(٤) الإتفاق بشأن الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.
(٥) الإتفاق بشأن تحرير التجارة الدولية للمنسوجات والملابس الجاهزة.
(٦) الإتفاق بشأن إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO.

مهام وأهداف منظمة التجارة العالمية WTO:

تعتبر منظمة التجارة العالمية WTO بمثابة المحور (التجارى) الثالث لإدارة النظام الاقتصادى العالمى الجديد إلى جانب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير والمنوط بهما إدارة النظام النقدى والمالى العالمى ، ومنظمة التجارة العالمية هى منظمة دولية ذات شخصية قانونية مستقلة ولها سلطة إدارة الشئون التجارية العالمية، وتتولى القيام بالمهام التالية:

(١) الإشراف والتوجيه للنظام التجارى الدولى وعقد الإتفاقيات وتنفيذها وتنظيم المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء .
(٢) تسوية المنازعات التجارية المحتمل قيامها بين الدول الأعضاء وألزام الدول المخالفة بالأحكام الصادرة عن المنظمة .
(٣) مراجعة وتقييم السياسات التجارية المنفذة بالدول الأعضاء.
(٤) التعاون مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير من أجل تحقيق اكبر قدر ممكن من التناسق فى رسم السياسات الإقتصادية العالمية

ومن أهدافها رفع مستوى المعيشة وتحقيق مستوى العمالة الكاملة وزيادة الدخل الحقيقى والطلب الفعال والإنتاج والتجارة فى السلع والخدمات بما يتيح الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية العالمية مع الحفاظ على البيئة وحمايتها ودعم البلاد النامية والأقل نموآ فى إحتياجاتها التنموية.

إتفاق الزراعة فى أتفاقية الجات:

إستهدفت أتفاقية الجات إنشاء نظام منصف وعادل Fair لتحرير التجارة فى المنتجات الزراعية يستند إلى قوى السوق بالإضافة إلى التفاوض حول الإلتزامات المتعلقة بالدعم والحماية وإجراء تخفيضات تدريجية لتصحيح وضع القيود الكمية والتشوهات السعرية فى الأسواق الزراعية العالمية .

ويتضمن إتفاق الزراعة ألتزامات محددة بشأن ثلاثة مجالات رئيسية هى :

(١) الدعم المحلى للإنتاج الزراعى Commitments on Domestic Support

(٢) النفاذ إلى الأسواق Market Access Commitments ويتعلق بالواردات .
(٣) إلتزامات إعانة دعم التصدير Commitments on Export Subsidies وتتعلق بالصادرات.

المجال الأول الدعم المحلى للإنتاج الزراعى[١]:

يعرف الدعم Support بأنة المدفوعات التى تقدمها الحكومة لدعم أسعار منتجات زراعية معينة بما يفوق سعرها الحقيقى ، أو تقديم خدمات بأسعار تقل عن تكلفتها أو مجاناً ، أو تقديم منح أو قروض أو مساهمة فى رأس المال للمشروعات الإنتاجية، كما يشمل أيضاً تنازل الحكومة عن إيراداتها مثل الإعفاءات الضريبية. كما يقسم الدعم وفقآ لأسلوب تحديده والهدف منه وأثارة الإقتصادية إلى دعم سعرى Price، Support ودعم دخلى Income Support ، حيث يعنى الدعم السعرى تحديد الأسعار حكومياً أو رسميا أو إدارياً تبعاً لإعتبارات إجتماعية وليس لإعتبارات التكلفة الحقيقية أو الندرة النسبية ، وبذلك يتوقف جهاز الاسعار عن تأدية وظيفتة الطبيعية فى توجيه الموارد حيث يؤدى هذا الدعم السعرى إلى إرتفاع الاسعار وزيادة الضغوط التضخمية والتشوهات السعرية السوقية Market Price Distortions وسيادة أسعار غير إقتصادية تؤدى إلى سوء فى التخصيص وإستخدام الموارد الإقتصادية .

أما الدعم الدخلى Income Support فهو الذى يقدم إلى فئة من المجتمع ولا يرتبط بسلعة معينة وإنما يهدف لمساعدة فئة أو طبقة معينة مثل المزارعين المعدمين أو العجزة ، وليس له تأثيرات على الأسعار وآلية نظام السوق ، ويعتبر مقبولا من الناحية الاقتصادية ومرغوبا من الناحية الاجتماعية. ومن هنا كان لبعض أنواع الدعم أثارها على الإستغلال الكفؤ للموارد الإقتصادية على مستوى الدولة والعالم ، كما أن لها آثار على الأسعار ومستويات المعيشة للمستهلكين، وحجم التبادل التجارى بين الدول ، وهو الأمر الذى دعا إلى الاهتمام بمعالجة موضوع الدعم فى إتفاقية الجات .

المجال الثانى النفاذ إلى الأسواق Market Access :

هناك ثلاثة نقاط رئيسية فى الإلتزامات للوصول إلى الأسواق وهى :

---

(١) صبحى تادرس فريصة (دكتور)، **العوامل الإقتصادية المحددة لآثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة**، مجلة كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، العدد الأول ، يونيه ، ١٩٦٢.

(١) تحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية (Tariffication):

وتشمل :

- القيود الكمية على الواردات Quantitative Restrictions.
- الرسوم المتغيرة على الواردات Variable Import Levies.
- أسعار الإستيراد الدنيا Minimum Import Prices.
- تراخيص الإستيراد التمييزية Discretionary Import Licensing.
- التدابير غير الجمركية Non-Tariff Measures التى تقوم بها المؤسسات التجارية الحكومية .
- القيود الأختيارية على الصادرات Voluntary Exports Restraints.
- التدابير الحكومية المماثلة خلاف الرسوم الجمركية العادية Similar Border Measures .

ويتم تحويل هذه القيود إلى رسوم جمركية Tariffication بالنسبة للسلع المحمية بقيود غير جمركية وتفرض على الواردات منها تعرفة جمركية مثبتة أو مربوطة Blinded Tariffs عن طريق تقدير التعرفة الجمركية المعادلة لكل ناتج زراعى بإستخدام الفرق بين الأسعار المحلية الداخلية Internal والأسعار الخارجية لهذا المنتج فوب (F.O.B)[١]، أو سيف (C.I.F)[٢]، وتحول هذه الأسعار الخارجية الي العملات المحلية باستخدام سعر الصرف لنفس الفترة ، وتحدد التعرفة الجمركية الجديدة إما على أساس قيمة السلعة Ad ValOrem أو مبلغ معين لوحدة السلعة Specific Duty. أما بالنسبة للسلع التى لايوجد عليها رسوم جمركية مثبتة (مربوطة) Not Blinded حاليا فان تحديد رسوم جديدة عليها لايخضع للطريقة السابقة لتحيد مكافىء التعرفة الجمركية Tariffication بل يتم ربط التعرفة الجمركية لهذه السلعة على أساس المستويات الحالية أو بتحديد سقف Ceiling يكون أعلى من التعرفة الحالية، وبصفة عامة تتحدد مستويات هذه التعرفة الجمركية من خلال مفاوضات الانضمام Accession Process . ويسمح للدول التى تقوم بتحويل القيود غير الجمركية على السلع إلى رسوم جمركية بعمل إجراءات وقائية خاصة

([1]) (F.O.B) Free On Board.
([2]) (C.I.F) Cost, Insurance and Freight.

Special Safeguard من خلال فرض رسوم جمركية إضافية على وارداتها من هذه السلع عندما يتجاوز حجم الواردات الحجم اللازم للتدخل الوقائى Trigger Volume أو عندما تنخفض أسعار الواردات عن السعر اللازم للتدخل الوقائىTrigger Price. ويجب على الدول المستوردة أن ترسل إخطاراً إلى لجنة الزراعة بمنظمة التجارة العالمية بنيتها لإتخاذ أى إجراء وقائى خاص وأن تكون أسعارها المرجعية اللازمة للتدخل معلنة.

وعلى الرغم من أن جميع الإلتزامات المنصوص عليها فى النفاذ إلى الأسواق تطبق على الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إلا أن الدول النامية أعطيت الفرصة فى أثناء المفاوضات لفرض سقف أعلى مربوط للتعرفة على السلع الزراعية الخاضعة لحماية غير جمركية أو المحمية بتعرفه غير مربوطة. ويكون مستوى التعرفة الذى يمثله السقف المربوط Ceiling Binding هو أعلى مستوى للتعرفة يمكن تطبيقة فى أى سنة من السنوات ويلزم خفض هذا السقف بمعدل ٢٤% على مدى عشر (١٠) سنوات. وفى حالة تطبيق سقف التعرفة فإن الإجراءات الوقائية الخاصة، وإلتزامات الحد الأدنى من النفاذ إلى الأسواق لا تنطبق.

(٢) تخفيض التعرفة الجمركية[١] Tariff Reduction :

ويقصد بذلك تخفيض التعرفة الجمركية على جميع السلع التى كان مفروضاً عليها رسوم جمركية من قبل، وكذلك السلع التى كانت عليها قيود غير جمركية وتم تحويلها إلى رسوم جمركية. وتبلغ نسبة التخفيض ٣٦% على مدى ٦ سنوات فى الدول المتقدمة (٢٤% على مدى ١٠ سنوات فى الدول النامية) بحد أدنى Minimum Cut ١٥% للدول المتقدمة (١٠% للدول النامية) لكل تعرفة Tariff Line .

هذا وبينما تطالب منظمة التجارة العالمية الدول الأعضاء بتحديد الرسوم الجمركية على جميع السلع الزراعية وتخفيضها وفقاً للنسب والبرنامج المشار إليها، إلا أن الدول الإسلامية لها استثناء من ذلك بالنسبة للمشروبات الكحولية ولحوم الخنزير التى يمنع إستيرادها لأسباب دينية.

---

(١) دومينيك سالفاتور ، **الاقتصاد الدولى** ، مرجع سابق.

ومن الجدير بالذكر أنة وفقآ لأحكام إتفاقية الجات (١٩٤٧م) والتى أستمر العمل بها فى إطار منظمة التجارة العالمية فإن هناك مرونة للدول النامية للتحلل المؤقت من إلتزامات التثبيت الجمركى. كما أنه يمكن تعديل الإلتزامات مع تعويض الأطراف المتضررة من زيادة التعرفة الجمركية عن مستوى التثبيت المتفق عليه ، وذلك بمشاورات تتم بين الأطراف المتضررة ، وهذا التعويض ليس تعويضا ماديا أنما هو تعويض بإعادة هيكلة التعرفة الجمركية بتقديم تخفيضات على بنود أخرى وتثبيتها على أن تقبلها الأطراف الأخرى بالإتفاقية تعويضاً لها عن نفاذ صادرات سلعها المطلوب زيادة التعريفة الجمركية عليها .

وفى هذا الشأن فإن معظم دول أوروبا الشرقية قامت بإعادة هيكلة تعرفتها بعدما تحولت من الإقتصاد المركزى إلى السوق المفتوحة ، كما أن جمهورية مصر العربية قامت بتعديل جدول تعرفتها المثبتة بالجات عند انضمامها عام ١٩٧٠م خلال تطبيق مراحل الإصلاح الإقتصادى حيث تمت زيادة نسبة الربط الجمركى على أكثر من ٥٠ سلعة مقابل خفض التثبيت الجمركى على نحو 25 سلعة وذلك خلال عام ١٩٩٣م .

(٣) الحد الأدنى للنفاذ إلى الأسواق Minimum Access :

عندما لا يكون هناك استيراد للسلعة بمعدلات تزيد عن ٣% من الاستهلاك فإنه يلزم السماح بإستيراد حصة Traffic Quota بنسبة ٣% على الأقل من الإستهلاك المحلى لسنة الأساس فى ظل رسوم تعريفية مخفضة with reduced tariff rates ثم تزداد الكمية المسموح بها إلى ٥% من الإستهلاك المحلى فى نهاية فترة التطبيق.

المجال الثالث: إلتزامات إعانة أو دعم الصادرات

Subsidies Export on Commitment

وتعنى الإلتزامات الخاصة بإعانة التصدير لكل سلعة تخفيض قيمة الدعم المالى المباشر للصادرات منها، وتبلغ نسبه هذا التخفيض فى الدول المتقدمة ٣٦% من مستوى الدعم فى فترة الأساس (١٩٨٦- ١٩٩٠م) على مدى ٦ سنوات (٢٤% على مدى ١٠ سنوات للدول النامية) كما يتم تخفيض كمية الصادرات المدعومة بنسبة ٢١% للدول المتقدمة، (١٤% للدول النامية) وذلك على أساس نسبة مئوية سنوية متساوية. وفى حالات خاصة عندما تزيد الصادرات المدعومة عن مستواها

فـى فتـرة الأسـاس (١٩٨٦ – ١٩٩٠م) فإنـه تسـتخدم الفتـرة (١٩٩١-١٩٩٢م) لبـدء التخفيضات على أن يبقى المستوى الذى يصل إليه الدعم فى نهاية الفترة. وفى حالة عدم وجود دعم حالياً لأى سلعة من السلع التى تصدرها الدولة فإنه لا يجوز تقديم دعم لهذه السلعة مستقبلا حيث يعتبر ذلك مخالفا للإلتزامات.

وتخضع الأنواع التالية من دعم الصادرات للإلتزام بالتخفيض :

١- الدعم الحكومى المباشر سواء كان مالياً عينياً لصناعة أو شركة أو منتجى أحد المنتجات الزراعية، أو جمعية تعاونية، أو جمعية لمنتجى منتج معين، أو هيئة تسويق.

٢- البيع أو التصرف فى المخزون الحكومى غير التجارى من السلع المماثل والذى يتم دفعة من قبل المشترين فى الأسواق المحلية للسلع المماثلة.

٣- المدفوعات الحكومية لتمويل التصدير للسلع الزراعية سواء كانت مصروفات الميزانية، أو مدفوعات الدعم الممولة من حصيلة رسم يفرض على المنتج الزراعى أو على ناتج زراعى يشتق منه الناتج التصديرى.

٤- المدفوعات الحكومية لتخفيض تكاليف تسويق الصادرات (خلاف خدمات الترويج) وتكاليف النقل والشحن الدوليين، والدول النامية مستثناه من هذا الإلتزام.

٥- رسوم الشحن والنقل الداخليين على شحنات الصادرات التى تقدمها الحكومة بشروط أفضل من الشروط الخاصة بالشحنات المحلية، والدول النامية مستثناه من هذا الإلتزام.

٦- الدعم الحكومى للسلع الزراعية المرتبط بإدخالها فى منتجات أو سلع للتصدير.

الفصل الثانى

الدراســـات الســـابقــة

يتنـاول هذا الفصـل استعراضـاً مرجعياً لأهم الدراسـات والبحـوث الإقتصـادية التى أجريت في مجـال التجـارة الخارجيـة الزراعيـة المصـرية والنتـائج التـى توصـلت إليها هذه الدراسات وذلك حتى يتسنى الوقوف على مدى ما توصلت إليه من نتائج ومؤشرات تفيد الدراسة الحالية. ويتضمن الإستعراض المرجعى عدد (٣٣) بحثاً مرتبة ترتيباً زمنياً بداية من عام (١٩٧٥) حتى عام(٢٠١١).

فقد أشار **(جمعه، ١٩٧٥)**[١] في دراسة ايكونومتريه للتجارة الخارجية لبعض الحاصلات البستانية المصرية إلى أن النتائج المتحققة في تجارة التصدير البستاني المصري قد أخفقت بمختلف المقاييس في بلوغ الأمال القومية المرجوه منها وذلك رغم تكرار تدخل السلطات الحكومية المختصة ببعض التعديلات بقصد إحداث تأثيرات مواتية في بعض الأنشطة المتصلة بهذه التجارة ويمثل هذا الاخفاق المتكرر حالة عملية غامضة وقد أمكن ارجاع هذا الوضع إلى قصور المعرفة المنظمة بالنظام التسويقي وبطبيعة ردود فعله على مختلف تغيرات الظروف المحيطة والمؤثرة على بعض مكوناته. وقد أدي هذا القصور إلى صعوبة التنبؤ بأداء هذا النظام وإلى دعم فاعلية قرارات السياسة الاقتصادية اللازمة لتعديله وتتوجه هذه الدراسة نحو الاسهام في التعيين المنطقي لهذه الحالة العملية الملتبسة. وتركزت مشكلة الدراسة في تحقيق معرفة كاملة بالإنتظامات المشاهدة في العلاقات السببية لأداء النظام التسويقي للمنتجات البستانية المصرية في صورة عبارات رياضية احتمالية ، لتكون قابلة للتحقق منها في مواجهة الواقع ويمكن استخدامها في الأغراض العملية التنبؤ وتطبيقات السياسة ، والمنهاج المستخدم في هذه الدراسة هو مدخل الأنظمة لتفسير سلوك المكونات المتداخلة العديدة لهذا النشاط في إطار متكامل وتكوين نموذج ايكونومتري للنظام ثم استخدام مدخل التمثيل لإجراء تجارب محاكاة على النظام لإجراء الاستبيانات المطلوبة عن أدائه تحت مختلف تغيرات بدائل توليفات السياسة والظروف الأولية ولغرض التحديد الكمي فقد اقتصرت الدراسة على تناول سلعة بستانية مصرية واحدة هي البرتقال الطازج.

---

(١) محمد زكي جمعة: **دراسة ايكونومترية للتجارة الخارجية لبعض الحاصلات البستانية المصرية**، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٥.

وأشارت دراسة **(فتحية مصطفى ، ١٩٧٨)**[١] إلى المساهمة في دراسة الأسواق الخارجية للوقوف على أهم العوامل التي تؤثر على صادرات الأرز المصري لهذه الأسواق كما تهدف إلى وضع خطة تصديرية لمحاولة تعظيم الدخل الكلي من الكمية المصدرة من هذا المحصول وكذلك وضع نموذج نقلي للتجارة الدولية للأرز العالمي باستخدام الأساليب الرياضية وقد بينت الدراسة أن الإنتاج العالمي من الأرز قد اخذ في الزيادة خلال الفترة (١٩٥٢ – ١٩٧٥) بمعدل نمو سنوي بلغ نحو ٦,٨% من المتوسط السنوي لإنتاج العالم من الأرز والذي قدر بنحو ٢٥٥,٣ مليون طن متري خلال هذه الفترة وبلغ المتوسط السنوي للإنتاج في الخمس سنوات الأخيرة (١٩٧١– ١٩٧٥) نحو ٣١٨ مليون طن متري وبدراسة الإنتاج على مستوي القارات فقد تبين ان قارة أسيا تحتل المركز الأول في إنتاج الأرز إذ تنتج وحدها نحو ٨٥% من الإنتاج العالمي للأرز في الفترة (١٩٧١ – ١٩٧٥) ويتأثر إنتاج هذه القارة بدرجة كبيرة بالتقلبات في الغلة بسبب الظروف الجوية في منطقة جنوب شرق القارة أما الرقعة المزروعة بالأرز فتتميز بالاستقرار النسبي وتأتي قارة أمريكا الجنوبية في المرتبة الثانية من حيث أهميتها في الإنتاج العالمي للأرز حيث تنتج حوالي ٣,٢% من المتوسط العالمي للإنتاج خلال الفترة(١٩٧١ – ١٩٧٥)، أما قارة إفريقيا فتحتل المركز الثالث على المستوي العالمي في إنتاج الأرز اذ تنتج نحو ٢,١% من الإنتاج العالمي للأرز خلال ذات الفترة. وقامت الدراسة بمحاولة تقدير دول الطلب الإجمالية على الأرز المصري ، وتبين ان أهم العوامل المؤثرة فيها هي أسعار التصدير المصرية، ونسبة سعر تصدير الأرز المصري إلى سعر التصدير لكل من الأرز الأمريكي والأرز الايطالي، وتمكنت الدراسة من عمل نموذج لتخطيط برامج النقل للتجارة الدولية للأرز العالمي بما في ذلك الأرز المصري بطبيعة النقل وكانت نتيجة النموذج بالنسبة لمصر أن الدول التي يجب التصدير إليها والتي تعمل على تدنيه هذه المسافات هي ليبيا ، والسودان ويصدر لها ٢٨,٣% من جملة كميات الأرز المصري المصدر ، وسوريا ، والأردن ، ولبنان ، وفلسطين ويصدر لها نحو ١٧% من جملة صادرات الأرز المصري ودول أوروبا الشرقية ويصدر لها حوالي ٤,٧% من جملة الصادرات المصرية من الأرز.

---

(١) فتحية مصطفي السيد مصطفي : **دراسة اقتصادية قياسية للتجارة الخارجية لمحصول الأرز بجمهورية مصر العربية**، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ١٩٧٨.

وأشارت دراسة **(إمام، ١٩٨٤)**[١] إلى أثر التجارة الخارجية على التنمية الزراعية وذلك بتحليل تطور الصادرات وأثارها على الهيكل المحصولى والأسعار المزرعية وتحليل تطور الواردات وأثرها على حصيلة النقد الأجنبى، والأسعار المحلية، والإستثمارات الزراعية، وتكاليف الإنتاج الزراعى. وإستخدم البحث عدة أساليب إحصائية منها تحليل الإنحدار، تحليل التباين، وتقدير مربع كاى، والأنحراف المعيارى، والأرقام القياسية. وهدفت هذه الدراسة إلى تقدير بعض المؤشرات الإقتصادية لتحليل تطور وآثار الصادرات الزراعية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٨٠). حيث أن قيمة الصادرات تتجه نحو الإنخفاض بمقدار ١٦,٩٢ مليون دولار سنوياً، ويرجع ذلك لأسباب داخلية وخارجية منها زيادة السكان، والتغيرات فى الأسواق الخارجية ذات الطلب على المنتجات الزراعية المصرية، والإختلالات السعرية المحلية، ومن ناحية أخرى تبين من الدراسة أن هناك إتجاها عاما نحو زيادة الأسعار الجارية بالجنية المصري من محاصيل القطن، الأرز، البصل، البطاطس، الفول، البرتقال، اليوسفى، كما تبين أن الواردات الزراعية تتجه نحو الزيادة بمعدلات مرتفعة تفوق الزيادة فى الصادرات مما يؤدى لزيادة العجز فى الميزان التجارى الزراعى، وتتمثل معظم الواردات على السلع الغذائية حيث تبلغ نسبتها نحو ٨٠% من إجمالى قيمة الواردات الزراعية.

ومن خلال دراسة **(الصوالحي ١٩٨٦)**[٢] التى تناولت أثار سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية الزراعية المصرية تبين ان سياسة سعر الصرف تمثل أحد المشكلات الهامة التي يعاني منها الاقتصاد المصري وذلك نظراً لزيادة طلب الدولة للعملات الأجنبية عن المعروض منها وقد كانت التجارة الخارجية الزراعية تمثل المصدر الاساسي للعملات الأجنبية فقد بلغ عائدها حوالي ٥١٣ مليون دولار تمثل نحو ٥٨,٥% من إجمالي متحصلات العملات الأجنبية لمصر خلال الفترة (١٩٦٠– ١٩٧٣)، بينما كانت تكلفة الواردات الزراعية والغذائية حوالي ٢٤٧ مليون دولار تمثل نحو ١٥% من مدفوعات العملات الأجنبية كمتوسط لنفس الفترة وبذلك بلغ متوسط صافي ما قدمته التجارة الخارجية الزراعية حوالي ٤٨,١% من

---

(١) شوقى عبدالخالق إمام (دكتور) : **أثر التجارة الخارجية على التنمية الزراعية** ، المؤتمر الدولى التاسع للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث والإجتماعية والسكانية ، مارس ، ١٩٨٤.

(٢) حمدي عبده على الصوالحي: **آثار سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية الزراعية المصرية**. رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة الزقازيق، ١٩٨٦.

متحصلات العملات الأجنبية في ذات الفترة (١٩٦٠ – ١٩٧٣) وخلال الفترة (١٩٧٤– ١٩٨٤) حدث تحول ملحوظ في هيكل وحجم التجارة الخارجية الزراعية المصرية فمنذ عام ١٩٧٤ أصبحت التجارة الخارجية الزراعية احد الاستخدامات الرئيسية للعملات الأجنبية في مصر فقد ارتفع متوسط قيمة الواردات الزراعية والغذائية إلى حوالي ٣٢٧٠ مليون دولار تمثل ٢٥,٥% من إجمالي مدفوعات العملات الأجنبية خلال الفترة (١٩٨٠– ١٩٨٤)، بينما انخفض متوسط عائد الصادرات الزراعية إلى نحو ٥٩٥ مليون دولار تمثل حوالي ٧,١%من إجمالي متحصلات العملات الأجنبية في نفس الفترة .

أوضحت دراسة **(الششتاوي، ١٩٩٠)**[١] قياس الآثار الاقتصادية لصادرات الحاصلات الزراعية على المزارعين في مصر والعمل على إعادة توزيع الدخول لصالح المزارعين لتكون حافزاً لزيادة الإنتاج والارتفاع بمستوي المعيشة للمنتجين الزراعيين ، وقد صاحب هذا الهدف الرئيسي أهداف جانبيه ، مثل دراسة الإمكانيات الإنتاجية للحاصلات الزراعية التصديرية للتركيب المحصولي ، ودراسة العوامل المحددة لحجم الصادرات من الحاصلات الزراعية ، المصرية موضع الدراسة لرسم السياسة التصديرية المناسبة لتشجيع تلك الحاصلات الزراعية وكذلك وضع استراتيجية عامة لما يمكن أن يكون عليه مستقبل التجارة الخارجية للصادرات المصرية من الحاصلات الزراعية موضع الدراسة ، وذلك بغرض تعظيم حصيلة الدولة من الصادرات الزراعية. وأوضحت الدراسة أن أهم مشكلات إنتاج وتصدير الحاصلات الزراعية قد تمثلت في المعوقات الإنتاجية وهي انخفاض معدل الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي، انخفاض جودة الإنتاج ، ارتفاع تكلفة الإنتاج، السياسة السعرية، بينما تمثلت المشكلات التسويقية والتصديرية في إنخفاض كفاءة بعض الخدمات التسويقية والتصديرية ومنها القصور في الإعلان الخارجي، قصور البيانات والمعلومات التسويقية والتصديرية ، عدم التنسيق بين الأجهزة الإنتاجية والتسويقية والتصديرية، عدم تكامل النشاط التصديري والتصنيعي وإستراتيجية التسويق.

---

(١) محمد سعيد أمين الششتاوى **(دكتور): <u>الأثار الاقتصادية لصادرات بعض الحاصلات الزراعية على المزارعين</u>**، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بمشتهر، جامعة بنها، ١٩٩٠.

واستهدفت دراسة **(تريل وأبو النجا، ١٩٩١)**[١] إلى تحليل معدلات التبادل الدولي للتجارة الخارجية المصرية الإجمالية والزراعية خلال الفترة (١٩٧٤ – ١٩٨٩) وكذا إستعراض العوامل والسياسات المؤثرة والمتأثرة بمعدل التبادل الدولي للتجارة الخارجية بهدف التعرف على إيجابيات وسلبيات تلك العوامل والسياسات لأخذها في الاعتبار عند وضع السياسات التصديرية التي تلعب دوراً هاماً ورئيسياً في تدعيم برامج التنمية الإقتصادية في مصر وذلك بهدف التعرف على الملامح الرئيسية للتجارة الخارجية المصرية. وتبين ان قيمة الصادرات وقيمة الواردات المصرية قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً معنوياً إحصائياً خلال فترة الدراسة كذلك اتجهت الأرقام القياسية لأسعار الصادرات المصريه نحو الزيادة، أما بالنسبة للواردات المصرية فقد اتجهت نحو التناقص في الفترة (١٩٨٢ – ١٩٨٤) ثم اتجهت نحو الإرتفاع ابتداءاً من عام ١٩٨٥. كما تناولت الدراسة تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والدخل القومي المصري وذلك بدراسة الأهمية النسبية لقيمة كل من الصادرات والواردات الكلية إلى الدخل القومي وتبين أن نسبة قيمة الصادرات المصرية إلى الدخل القومي قد أخذت اتجاهاً نحو التراجع.

ويشير **(فضل الله، ١٩٩١)**[٢] **إلى** أن القطن يمثل المحصول التصديري الأول في هيكل الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٧٤ – ١٩٨٨)، وقد لوحظ في السنوات الأخيرة تعرض الكميات المصدرة منه إلى التناقص بدرجة كبيرة، وبالتالي انخفاض ما يمكن للدولة الحصول عليه من عملات أجنبية تلزم لتمويل عمليات التنمية، وإستهدف البحث التعرف على الكميات المنتجة والمستهلكة والمصدرة منه، ودراسة الأوضاع والعلاقات السعرية وقياس دوال الطلب المحلي والعالمي، بجانب دراسة أهم المتغيرات العالمية ذات التأثير على صادرات القطن المصري وقد أوضحت الدراسة اتجاه كلاً من الكميات المنتجة والمصدرة نحو الانخفاض في حين اتجهت الكميات المستهلكة محلياً نحو الزيادة وبمعدلات معنوية

---

(١) عبدالرحمن محمد تريل (دكتور)، صبحي أحمد أبو النجا (دكتور): **التحليل الاقتصادي لمعدلات التبادل الدولي للتجارة الخارجية المصرية** ، الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين ، المجلة المصرية للاقتصاديين الزراعيين ، المجلد الأول ،العدد الأول ، مارس ١٩٩١.

(٢) صلاح علي صالح فضل الله : **دراسة تحليلية للطلب الداخلي والخارجي على القطن المصري وأهم المتغيرات المحلية والعالمية المؤثرة عليها** ، الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الأول ، العدد الأول، مارس ١٩٩١.

إحصائيا عند مستوى ٠,١% ، وقد تبين من الدراسة أن أهم المتغيرات المحلية والدولية المؤثرة على الكميات المصدرة من القطن المصري هي الكميات المستهلكة محلياً والكميات المصدرة من الدول المنافسة حيث فسرت تلك المتغيرات حوالي ٨٢% من التغيرات الحادثة في الكميات المصدرة من القطن خلال فترة الدراسة، وتوصي الدراسة بانه يجب الأخذ في الاعتبار مرونة الطلب في الأسواق المختلفة عند تخطيط التجارة الخارجية له والاستفادة من الميزة النسبية للأقطان المصرية طويلة التيلة في الأسواق الخارجية.

بينما أشارت دراسة **(عبد النبي والسيد، ١٩٩١)**[١] والتى تهدف إلى التعرف على محددات مركز مصر التنافسي إلى جانب تحديد مواطن الضعف والقوة في محددات القوة التنافسية. وقد تم استخدام كل من مقياس السعر النسبي ومقياس الاستقرار النسبي للإنتاج للوفاء بمتطلبات التصدير ومقياس كفاءة أداء العمليات التصديرية وتم صياغة نموذج إحصائي يتضمن المقاييس الثلاث، وتبين من نتائج النموذج الإحصائي الأول عدم تأثير العوامل المحددة للمركز التنافسي لصادرات مصر من المحاصيل موضع الدراسة نظراً لضعف كل من معامل التحديد ومستوي المعنوية باستثناء محصول البطاطس ، في حين تبين من نتائج النموذج الإحصائي الثاني ان السعر بصفة عامة ليس في صالح مصر في أسواق تصدير البرتقال ، والبطاطس إذا ما قورن بأسعار الدول المنافسة لها ، في حين تتمتع مصر بمركز تنافسي للأسعار بالنسبة لمحصولى العنب والطماطم وتشير كفاءة أداء العمليات التصديرية انه يجب الاستمرار في تحسين أداء كفاءة التصدير ومراعاة احتياجات ومتطلبات الأسواق التصديرية بالنسبة لمحصولى البرتقال والبطاطس بينما تتمتع مصر بميزة نسبية في هذا الشأن بالنسبة لكل من العنب والطماطم.

إستهدفت دراسة **(مصيلحي ، ١٩٩١)** [٢] التعرف على صادرات بعض الخضر والفاكهة للدول العربية والأجنبية بهدف توفير السيولة من العملات الأجنبية

---

(١) محمد إمام عبد النبي (دكتور)، أحمد أحمد محمد السيد (دكتور): **دراسة تطبيقية إحصائية لمركز مصر التنافسي لبعض الصادرات الزراعية غير التقليدية**، الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الأول، العدد الأول، مارس ١٩٩١.

(٢) محمد أمين مصيلحي (دكتور): **دراسة اقتصادية للتسويق الخارجي للحاصلات البستانية لجمهورية مصر العربية**، الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلة المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلد الأول ، العدد الأول ، مارس ١٩٩١.

اللازمة لعملية التنمية وقد بدأ بالتعرف على المساحة والإنتاجية والإنتاج لبعض محاصيل الخضر، ودراسة كمية وقيمة الصادرات وأسعارها لمحاصيل الخضر كالبصل والثوم والبطاطس ، ومحاصيل الفاكهة كالبرتقال والليمون، وقدرت الدراسة الاتجاه العام لكمية وقيمة وأسعار الصادرات لمعرفة الزيادة أو الإنخفاض في حجم الصادرات، وما إذا كانت معنوية عند المستويات الإحصائية المألوفة وخاصة عند مستوي معنوي ٥% كما تعرضت الدراسة الأسواق التصديرية وحجم كل سوق من خلال دراسة الأهمية النسبية لاستيعاب كل سوق من كل منتج تصديري سواء بالنسبة لكمية أو قيمة الصادرات.

وتناولت دراسة **(عثمان ، ١٩٩٣)**[١] تطور صادرات مصر من البطاطس إلى الأسواق العالمية وعوامل التأثير على تلك الصادرات لوضع تصور عن مستقبل البطاطس كسلعة تصديرية هامة، وأثر توسع السوق الأوربية المشتركة على صادرات البطاطس المصرية إلى تلك السوق. وقد بينت الدراسة أن قارة أوربا هي اكبر القارات إنتاجاً واستيراداً وتصديراً للبطاطس في العالم، وأن قبرص وهولندا ومصر من أكثر الدول تخصصاً في تصدير البطاطس في العالم. كما بينت الدراسة أن الصادرات المصرية من البطاطس تتجه للتزايد بمرور الزمن، كما أوضحت الدراسة أن مصر تصدر البطاطس إلى مجموعة من الدول الأوربية وإلى الدول العربية كما أن السوق الانجليزي يعتبر من أهم الأسواق التصديرية للبطاطس المصرية، حيث يستوعب وحدة أكثر من نصف صادرات مصر من البطاطس وأن السعودية تعتبر أهم الأسواق العربية استيراداً للبطاطس المصرية ، إلا أن الصادرات المصرية إلى السعودية قد تدهورت في نهاية التسعينات مما يتطلب بالضرورة دراسة أسباب ذلك التدهور سواء إلى السعودية أو إلى غيرها من الدول العربية، وقد بينت الدراسة أن صادرات مصر لأوروبا تتأثر أساسا بحالة المحصول الأوروبي في السنة السابقة بالإضافة إلى إنتاج العروة الصيفية المصرية، وأن انخفاض المحصول الأوروبي بنسبة ١% يترتب عليه زيادة صادرات مصر إلى انجلترا بنسبة ١,٥%. وأوضحت الدراسة كذلك ان قبرص تعتبر المنافس الأول لمصر في تصدير

---

(١) مصطفي عبدالغني عثمان (دكتور): **دراسة تحليلية للصادرات المصرية من البطاطس**، الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلة المصرية للاقتصاديين الزراعيين، العدد الثاني، سبتمبر ١٩٩٣.

البطاطس إلى أوروبا، أما اسبانيا فإن أهميتها كدولة مصدرة للبطاطس تقل بمرور الزمن نتيجة اتجاه إنتاجها من البطاطس للتناقص ودخولها كدولة مستوردة لهذا المحصول.

تناولت دراسة **(نورالدين، ١٩٩٥)** [١] تحليل الأداء للتجارة الخارجية الزراعية المصرية واستهدفت تلك الدراسة تحليل الوضع الراهن للميزان التجاري العام والزراعي ، ودراسة أسباب الخلل في هيكل التجارة الخارجية الكلية والزراعية، ودراسة التغيرات والآثار المحتملة والتي يمكن ان تتعرض لها تجارة مصر الخارجية، في ظل تحرير التجارة العالمية مع تحليل أسباب التدهور في معدلات التبادل الدولي لتجارة مصر الخارجية وتحديد أسباب التقلبات الكبيرة في حصيلة التجارة الخارجية المصرية ويدخل ضمن أهداف الدراسة محاولة التوصل إلى مقترحات بشأن رفع مساهمة التجارة الخارجية المصرية في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر وإلقاء الضوء على أهم التحديات التي تواجه تجارة مصر الخارجية الزراعية وأهمها السياسات الزراعية، نظم التسويق الخارجي، فتح أسواق جديدة للصادرات الزراعية المصرية ، وزيادة النصيب السوقي لها ، قياس وتقدير أهم معايير الربحية والكفاءة للصادرات والواردات الزراعية المصرية، وأشارت الدراسة أن الصادرات الزراعية المصرية تمثل حوالي ٤٧,٥% من إجمالي الصادرات السلعية المصرية وذلك كمتوسط سنوياً للفترة (١٩٨٢ – ١٩٩٢). ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة أن تصبح الصادرات بصفة عامة والزراعية منها على وجه الخصوص صناعة مخطط لها إستراتيجية دقيقة واضحة الملامح ، تقوم على أساس الإنتاج من أجل التصدير وليس تصدير فائض الإنتاج بعد الوفاء بمتطلبات الإستهلاك المحلى. كما إتضح من الرسالة تفوق كل من الصادرات والواردات الزراعية على كل من الصادرات والواردات الكلية المصرية وفقاً لمعايير الكفاءة التسويقية والتصديرية ، الأمر الذى يعكس كفاءة الأداء فى التجارة الخارجية الزراعية المصرية ، هذا لأنه من المتوقع أن يبدأ إصلاح ميزان المدفوعات المصرية من إصلاح الميزان التجارى الزراعى المصرى.

---

(١) عبدالحكيم محمد إسماعيل نور الدين : **دراسة تحليلية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية**، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق ، ١٩٩٥.

واستهدفت دراسة **(الطماوي وعثمان ، ١٩٩٦)**[١] تحليل الوضع الراهن للتجارة المصرية لأهم السلع الزراعية إلى الدول العربية بهدف التعرف على ايجابيات وسلبيات السياسات الزراعية المصرية لهذه السلع، ورسم سياسة تصديرية ناجحة والتعرف على محددات الطلب عليها من قبل الدول العربية وبالتالي وضع تصور عن إمكانية تنمية صادرات مصر الزراعية إلى الدول العربية وتحديد حجم الطلب المتوقع عليها حتى عام ٢٠٠٠م، واعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الاحصائي الوصفي والكمي لبيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة بهدف استخلاص أهم المؤشرات الاقتصادية للعوامل المؤثرة على طلب الدول العربية من مصر للسلع موضع الدراسة كما استخدم أسلوب تحليل الانحدار في مختلف الصور الخطية واللوغارتيمية ، واتضح من نتائج التحليل والتوقعات التي اجريت بالدراسة لصادرات مصر إلى الدول العربية من البرتقال والطماطم والبصل والأرز ان الكميات المتوقع تصديرها من هذه السلع عام ٢٠٠٠م إلى الدول العربية حوالي ٣٠,٧، ١٨,١، ٧٤,١١، ٩٧,١٧ ألف طن لكل منها على الترتيب. ويستدل من هذه الأرقام المتوقعة عام ٢٠٠٠ أن الكميات المصدرة إلى الدول العربية فى هذا الوقت لا تتناسب مع الميزة النسبية لمصر فى إنتاج هذه الحاصلات ونظراً للعلاقة التنافسية بين مصر والدول المنافسة فى تصدير هذه الحاصلات إلى الدول العربية فإن هناك إمكانية لزيادة الصادرات منها إلى الأسواق العربية وذلك إذا ما تم مراعاه عدة عوامل هى : ترشيد الكميات المستهلكة منها محلياً ، وتخطيط التجارة الخارجية لهذه السلع وفقاً لمرونة الطلب عليها فى الأسواق العربية بما يحقق زيادة الكميات المصدرة منها وبما يتلاءم مع أنماط الإستهلاك وأذواق المستهلكين فى الدول العربية.

وقامت **(سحر البهائى، ١٩٩٧)**[٢] بدراسة تحليلية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية مع التكتلات الاقتصادية ، وإستهدفت دراسة وتحليل أوضاع التجارة الخارجية الزراعية المصرية مع التكتلات الاقتصادية الرئيسية ، والتي تمثلت في الاتحاد الأوربي، الافتا[٣]، إتفاقية منطقة التجارة الحرة الأمريكية (النافتا)، الاتحاد

---

(١) محمد نور الدين الطماوي (دكتور)، مصطفي عبدالغني عثمان (دكتور): **تنمية الصادرات المصرية إلى الدول العربية**، الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السادس، العدد الأول، مارس ١٩٩٦.

(2) (EFTA): European Free Trade Association.

(٣) سحر إبراهيم البهائي: **دراسة تحليلية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية مع التكتلات الاقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الاسكندرية، ١٩٩٧.

السوفيتي السابق، الايكو، إتحاد دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، وأوضحت نتائج الدراسة تناقص متوسط نسبة قيمة الصادرات الزراعية المصرية إلى التكتلات الاقتصادية من

حوالى ٤٩,٦% من متوسط قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٤) إلى حوالى ٣٦,٧% خلال الفترة (١٩٨٥-١٩٩٤)، وانخفاض معاملات التركز السلعي للصادرات. أما فيما يتعلق بالتركز الجغرافي فقد أظهرت نتائجه تركز الصادرات الزراعية المصرية في دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية وتم استخدام طريقة (A.P.D.M)[١] لقياس درجة عدم الاستقرار وتبين منها أن معاملات عدم الاستقرار لقيمة إجمالي الصادرات الزراعية كانت أكثر استقراراً في الفترة الأولى (١٩٧٤-١٩٨٤) مقارنة بالفترة الثانية (١٩٨٥-١٩٩٤)، كما تم استخدام عدة أساليب كبدائل للتنبؤ بكمية الفائض المتاح للتصدير مثل أسلوب مد الاتجاه العام الخطي للتنبؤ Extrapolation وأسلوب التمهيد الآسي المزدوج Double Smoothing .

ومن دراسة **(فتحية سالم ، ١٩٩٩)**[٢] والتى استهدفت إلقاء الضوء على التجارة الخارجية لبعض محاصيل الحبوب والبقوليات والبذور الزيتية الرئيسية في الدول العربية ، وتحديد مقدار العجز أو الفائض في الميزان التجاري للدول العربية المختلفة من تلك المحاصيل ، وكذا الوقوف على حجم التجارة البينية العربية لتلك المحاصيل من حيث الإمكانية والواقع الفعلي لتلك التجارة وتشير النتائج الخاصة بالميزان التجاري العربي للحبوب أن معظم الدول قد إستطاعت في خلال الفترة (١٩٩٢ – ١٩٩٥) تغطية وارداتها بل وحققت فائضاً بينما في الفترة (١٩٨٢ – ١٩٩٥) فقد حققت معظم الدول العربية عجزاً كبيراً ولم تستطع تغطية وارداتها من الحبوب، أما بالنسبة للبقوليات ففي خلال الفترات الثلاث للدراسة لم تستطيع الدول العربية تغطية وارداتها وحققت عجزاً فيما عدا سوريا التي حققت فائضاً كبيراً من البقول ، وكذلك البذور الزيتية حققت عجزاً في ميزانها التجاري خلال الفترة المذكورة.

---

(١)(A.P.D.M): Average Percentage Deviation Method.

(٢) فتحية رضوان سالم (دكتور): **التجارة البينية العربية للحبوب والبقول وبعض البذور الزيتية**، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد التاسع، العدد الثاني، سبتمبر ١٩٩٩.

استهدفت دراسة **(مدكور ، ٢٠٠٠)**[١] الوقوف على أثر اتفاقية الجات على التجارة الخارجية الزراعية المصرية وتمت دراسة أهم ثلاث محاصيل تصديرية ، القطن ، الأرز ، البطاطس ، وتناول الإطار النظري للتجارة الخارجية والتكتلات الاقتصادية والاستعراض المرجعي ، وتطور التجارة الخارجية الزراعية والغذائية المصرية لأهم الصادرات الزراعية ، وأوضحت الدراسة أن إتفاقية الجات كان لها تأثيراً ملموساً على صادرات البطاطس المصرية ، بينما لم تظهر آثار تلك الاتفاقية على المحاصيل الأخرى ، واستهدفت الدراسة تقدير حجم التجارة الخارجية الزراعية المصرية قبل وبعد تطبيق اتفاقية الجات، وتأثير اتفاقية الجات على بعض الصادرات الزراعية المصرية والتوقع بحجم تلك الصادرات لبعض السلع الزراعية حتى عام ٢٠٠٥ في ظل تطبيق اتفاقية الجات والأسلوب التحليلي الذى تم فيه تقدير حالة الطلب على الصادرات، حيث اخذ القطن الخام والأرز المصري والبطاطس كدالة لكل من السعر بالجنية للطن ومتغير الزمن ومتغير آخر صورى يعكس تطبيق اتفاقية الجات حيث يؤخذ القيمة (صفر) للسنوات (١٩٨٩ – ١٩٩٤) والقيمة١ للسنوات (١٩٩٥ – ١٩٩٨). وفي محاولة للتوقع بالكميات المصدرة من القطن والأرز والبطاطس وقيمة الصادرات من السلع الثلاث حتى عام ٢٠٠٥ تم استخدام معادلة الاتجاه الزمنى العام وكذلك معادلة محددات الصادرات المصرية من القطن والأرز والبطاطس وبدأت مصر في الالتزام بتطبيق بنود الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) والتي تولت إدارتها فيما بعد منظمة التجارة العالمية (WTO) اعتباراً من يناير ١٩٩٥ ويكون هذا التطبيق على مراحل خلال فترة عشر سنوات ، وعلى هذا الأساس يكون التطبيق الكامل لجميع بنود الاتفاقية اعتباراً من عام ٢٠٠٥ وتناول أهم التكتلات الاقتصادية في العالم حيث تجارب دول أمريكا اللاتينية ومنها منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينيةLAFTA.

وفى إحدى الدراسات **(سماح محمد، وعبدالمطلب، ٢٠٠١)**[٢] التى استهدفت التعرف على أهم إمكانيات تنمية وتشجيع إنتاج وتصدير العنب المصري وذلك من

---

(١) فهمي علي محمد مدكور (دكتور): **أثر اتفاقية الجات على التجارة الخارجية الزراعية المصرية**، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٠.

(٢) سماح كامل محمد (دكتور)، محمد عبدالحافظ عبدالمطلب (دكتور): **ممكنات تنمية وتشجيع إنتاج وتصدير العنب المصري في ظل المتغيرات العالمية والمحلية**، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الحادي عشر، العدد الأول، مارس ٢٠٠١.

خلال دراسة الوضع الإنتاجي والاستهلاكي والتسويقي للعنب، وأيضا دراسة الوضع التنافسي للصادرات المصرية من العنب في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية والمحلية، ولتحقيق هذه الأهداف تم تطبيق نموذج إحصائي خلال فترة الدراسة (١٩٨٠ – ١٩٩٩) الإجمالية والتي قسمت إلى فترتين الأولي قبل مرحلة التحرر الاقتصادي (١٩٨٠ – ١٩٨٩) والثانية بعد التحرر(١٩٩٠ – ١٩٩٩) وتضمن النموذج ثلاثة محددات، يفترض تأثيرها على المركز التنافسي للعنب وهي السعر النسبي ، الوفاء بمتطلبات التصدير لقياس الاستقرار النسبي في الإنتاج، كفاءة أداء العملية التصديرية ويوضح تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر على المركز التنافسي لمحصول العنب فضلاً عن دراسة حالة بعض المنتجين المستثمرين بالأراضى الجديدة.

استهدفت دراسة **(أنعام محمد ، ٢٠٠١)**[١] إلقاء الضوء على تطور المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بإقتصاديات الأرز المصري قبل وبعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في مصر، كما استهدفت الدراسة التعرف على مدى إستجابة صادرات الأرز المصرى للإصلاحات الاقتصادية سواء في قطاع الزراعة أو قطاع التجارة الخارجية وقد تضمن نموذج التحليل الاستهلاكي المحلي والعرض المحلي والمخزون والصادرات للمحصول وقد تم استخدام أسلوب Two Stage Least square وتم الحصول على تقديرات أكثر دقة في الصورة المختزلة، وأكدت نتائج تحليل التقديرات الإحصائية خلال فترة الدراسة للمتغيرات الاقتصادية المرتبطة باقتصاديات الأرز أن هناك اثر ايجابي لسياسات الإصلاح الاقتصادي على تلك المتغيرات، حيث تفوق معدلات النمو كل منها خلال الفترة الثانية بالمقارنة بالفترة الأولي، وأوضحت نتائج التقدير الإحصائي لمعادلات النموذج القياسي للأرز المصري أن الكمية المعروضة من الأرز المصري تزيد بزيادة كمية الإنتاج المحلي وانخفاض السعر المزرعي للطن من الأرز ، كما أنها تنخفض بزيادة كمية صادرات الأرز وارتفاع سعر التصدير.

---

(١) أنعام عبدالفتاح محمد (دكتور): **أثر سياسة التحرر الاقتصادي على إنتاج وصادرات الأرز المصري**، الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، سبتمبر ٢٠٠١.

تبين من دراسة **(شنيشن، ٢٠٠٢)**[١] والتى تهدف إلى تقدير المساحة المحصولية المناسبة من محاصيل التجارة الخارجية المصرية وهي: القمح، الذرة الصفراء، قصب السكر، القطن، الأرز، البطاطس، وفقا لأسلوب علمي إقتصادي سليم تحقق مصلحة كل من الدولة والمنتجين الزراعيين كنوع من الإنذار المبكر لمساعدة متخذي القرار الإقتصادي سواء على مستوي قطاع الزراعة أو المستوي القومي، وتوصلت الدراسة إلى أن المساحة المناسبة لمحصول القمح تقدر بحوالي ٢,٣٥ مليون فدان تحقق نسبة اكتفاء ذاتي من المحصول تناهز ٧٠% وعائد فداني ٢٢٣٣ جنيهاً بينما قدرت المساحة المحصولية المناسبة للذرة الصفراء بنحو ١٤٠ ألف فدان يحقق نسبة اكتفاء ذاتي وعائد فداني حوالي ١٠% ، ٢١٣٢ جنيهاً على التوالي . بينما قدرت المساحة المحصولية المناسبة للذرة الصفراء بنحو ١٤٠ ألف فدان يحقق نسبة اكتفاء ذاتى وعائد فدانى بحوالى ١٠%، ٢١٣٢ جنيهاً على التوالى، فى حين أتضح أن المساحة المحصولية المناسبة لمحصول قصب السكر قدرت بحوالى ٣١٠ ألف فدان، تحقق الاكتفاء الذاتى بنسبة ١٠٢% وعائد فدانى ٥٧٢٠جنيهاً، أما بخصوص المساحة القطنية المثلى فقدرت بحوالى مليون فدان تحقق فائض تصدير نحو ٢ مليون قنطار وعائد فدانى ٣٠٤٠ جنيهاً، بينما قدرت المساحة المحصولية المناسبة من محصول الأرز بحوالى ١,٢ مليون فدان تحقق فائض تصديرى وعائد فدانى نحو ٤١٦ ألف طن ، ٢٤٠٠ جنيهاً على التوالى، وأخيراً قدرت المساحة المحصولية المناسبة من محصول البطاطس بحوالى ٢٢٠ ألف فدان، تحقق فائض تصديرى وعائد فدانى نحو ٤٥٠ ألف طن، ٦٨٨٨ جنيهاً على التوالى.

كما أشارت **(رحاب أحمد، ٢٠٠٣)**[٢] فى دراسة تهدف إلى التعرف على التغيرات التي حدثت في هيكل التجارة الخارجية الزراعية المصرية وأثر المتغيرات المحلية والعالمية عليها ومحاولة التنبؤ بأثر تلك المتغيرات على مستقبل التجارة الخارجية الزراعية المصرية ، واعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي والكمي

---

(١) عبدالستار أحمد شنيشن (دكتور): **دراسة اقتصادية لتقدير المساحة المحصولية المناسبة لمحاصيل التجارة الخارجية**، الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، مارس٢٠٠٢.

(٢) رحاب سعيد إبراهيم أحمد (دكتور): **التغيرات في هيكل التجارة الخارجية الزراعية المصرية في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية المعاصرة**، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.

ونموذج المعادلات الآنية وتقديره بإستخدام (2sls) وتتناول المتغيرات الإقتصادية العالمية ذات العلاقة بهيكل التجارة الخارجية المصرية ، وتناولت التقدير الإحصائي للنموذج الاقتصادي القياسي الكلي لمتغيرات التجارة الخارجية الزراعية خلال الفترة (١٩٨١–٢٠٠١) وأوضحت نتائج النموذج الإقتصادي القياسي الزراعي بإستخدام المعادلات الآنية انه من المتوقع أن يصل متوسط نصيب الفرد من الصادرات الزراعية إلى حوالي ٤٢ جنيهاً عام ٢٠١٠، في حين يصل متوسط نصيب الفرد من الواردات الزراعية إلى حوالي ٢٦٦ جنيهاً في نفس العام ويصل متوسط نصيب الفرد من عجز الميزان التجاري الزراعي المصري إلى نحو ١٩٤ جنيهاً خلال عام ٢٠١٠ واعتماداً على هذه النتائج فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الصادرات الزراعية عام ٢٠١٠ نحو ٣ مليار جنيهاً.

كما تهدف دراسة **(سالى العوضى، ٢٠٠٣)**[١] إلى قياس الآثار الإقتصادية للمتغيرات العالمية على صادرات مصر الزراعية بواسطة تقدير مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية، وقياس القدرة التنافسية والعوامل المحددة لصادرات القطن والبطاطس والأرز، وتحليل طلب التصدير (النصيب السوقى) عليها عالمياً . وتبين التركز الجغرافى لصادرات هذه السلع، هذا وقد لوحظ أن هناك استقرار فى صادرات القطن والأرز ، وتحسناً بالنسبة لكفاءة التجارة الخارجية الزراعية فى الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠) مقارنة بما قبلها. كما تم استنتاج عدم وجود ميزة تنافسية سعرية فى تصدير القطن بينما توجد هذه الميزة فى تصدير البطاطس والأرز ، ومن المتوقع زيادة النصيب السوقى للقطن والأرز وانخفاضة للبطاطس فى الأسواق العالمية ، وتوصى الدراسة بتنشيط وتركز صادرات القطن والبطاطس إلى الأسواق الأوربية وصادرات الأرز إلى الأسواق العربية .

كما تستهدف دراسة (**أحمد، ٢٠٠٤**)[٢] قياس أثر المتغيرات الإقتصادية العالمية على التجارة الخارجية الزراعية المصرية، وذلك من خلال قياس درجة التركز السلعى والزمنى ودرجة عدم الإستقرار للصادرات والواردات الزراعية

---

(١) هشام أحمد عبدالرحيم أحمد: **المتغيرات الإقتصادية العالمية وآثارها على التجارة الخارجية الزراعية المصرية**، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة قناة السويس، الإسماعلية، ٢٠٠٤.

(٢) حازم توفيق الزنفلي (دكتور): **دراسة اقتصادية لصادرات القطن المصري**، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة بمشتهر ، جامعة بنها ، ٢٠٠٥.

المصرية، وتحليل النصيب السوقى للصادرات المصرية فى أسواقها الخارجية . وعند قياس أثر قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) على السلع موضوع الدراسة فقد تبين وجود آثار إيجابية على صادرات القطن والبطاطس وسلبية على صادرات الأرز وإيجابية على واردات دقيق القمح والسكر وسلبية على واردات القمح والذرة وتوصى الدراسة بالإهتمام بصفات الجودة لصادرات المصرية لزيادة قدرتها التنافسية فى الأسواق الخارجية، عدم الأعتماد على سوق وحيد للإستيراد لتجنب خطر التقلبات الإقتصادية والسياسية .

كما أوضح **(الزنفلي، ٢٠٠٥)**[٢] أن التصدير يعد عنصراً هاماً لتحقيق التنمية الإقتصادية بإعتباره أحد المكونات الرئيسية لحصيلة الدولة من النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الإقتصادية وسبيل إصلاح الإختلال في الميزان التجاري ونظراً لأهمية محصول القطن كمحصول تصديري ودوره في توفير النقد الأجنبي ، لذا فإن تنمية صادراته تعتبر أحد الأهداف التي تسعي الدولة إلى تحقيقها، وتنحصر مشكلة هذه الدراسة في أن الواقع التصديري للقطن المصري يشير إلى إنخفاض صادراته فضلاً عن أن الكميات المصدرة لبعض الأسواق الهامة لا تتصف بالإستمرارية ، كما أنها قد جاءت متواضعة للغاية بالمقارنة بالطاقة الإستيعابية لهذه الأسواق . وتهدف الدراسة إلى التعرف على إقتصاديات القطن المصري من خلال دراسة الوضع التصديري له ومركزه التنافسي في أهم الأسواق وأهم العوامل والمتغيرات الإقتصادية المؤثرة على الصادرات المصرية من القطن ، وقد إعتمد البحث على البيانات الثانوية المنشورة من قبل الجهات المختلفة المحلية والدولية بالإضافة إلى إستمارة إستبيان لشركات تصدير الأقطان وتم إستخدام المنهج التحليلى الوصفى مع الإستعانة ببعض الأساليب الإحصائية. وتبين من دراسة التقدير القياسى للطلب الخارجى على القطن المصرى أن المرونة تعبر عن مدى إستجابة التغير فى الصادرات القطنية المصرية للتغير فى المعروض المحلى من القطن قد بلغت ١,٨٣% أى أنه بزيادة المعروض المحلى من الأقطان بنسبة ١٠% تزداد الصادرات القطنية بنسبة ١٨,٣% لنفس العام، ومن أهم توصيات الدراسة تشجيع المنتجين على زراعة الأصناف الأكثر طلباً لتلبية إحتياجات التصدير والعمل على إستنباط أصناف جديدة تتميز بقصر موسمها الإنتاجى وإرتفاع إنتاجيتها وجودة خواصها.

وقد أشار **(مدكور ، ٢٠٠٦)** [١] إلى إلقاء الضوء على وضع التجارة الخارجية والزراعية المصرية على مدار عشر سنوات (١٩٩٥-٢٠٠٤)، ومستقبل التجارة الخارجية الزراعية المصرية فى ضوء التغيرات الإقتصادية الدولية المعاصرة وتناول هذا البحث إلقاء الضوء على مناطق التجارة الحرة العربية ، وإتفاقية شرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) ، والعديد من الإتفاقيات ، وقد تناول هيكل التجارة الخارجية المصرية من عدة جوانب منها : الميزان التجارى المصرى للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤)، وهيكل الميزان الزراعى والغذائى المصرى وقد أوضح أثر الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة على أهم محاصيل الصادرات الزراعية المصريه والمتمثلة فى القطن، الأرز، البطاطس، البصل، الفاصوليا الخضراء، البرتقال، العنب، وذلك على سلسلة زمنية مدتها عشرين عاماً (١٩٨٥-٢٠٠٤) وذلك على فترتين قبل وبعد تطبيق الإتفاقية لتوضيح آثارها. ومن أهم توصيات الدراسة تحديد الأسواق الهامة والمحافظة عليها والإهتمام بها وتنميتها. وكانت من أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة من خلال التعرف على هيكل التجارة الخارجية الزراعية المصرية بين مصر ودول العالم أن أهم الدول هى دول مناطق التجارة الحرة العربية، ودول الكوميسا ، الإتحاد الأوروبى وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلى الكمى والوصفى حيث إستخدمت المعادلات الرياضية لمعرفة تأثير الزمن على قيمة الواردات والزراعية مع الدول سالفة الذكر.

وفي إحدى الدراسات **(مقلد ، ٢٠٠٧)**[٢] أتضح عند تقدير معادلات الإتجاه الزمني العام أن كمية الصادرات المصرية من الزهور ونباتات الزينة بالألف طن وقيمة الصادرات منها تتزايد سنوياً ، في حين أشارت نتائج البحث إلى تناقص معدل التغيرات الحادثة في سعر الصادرات المصرية من الزهور ونباتات الزينة بمرور الزمن ، الأمر الذي يوحي بوجود خلل هام في السياسة السعرية التصديرية المصرية المتبعة بالنسبة لنباتات الزينة وزهور القطف ، حيث أنه رغم زيادة كمية صادراتها

---

[١] فهمى على محمد مدكور (دكتور): **مستقبل التجارة الخارجية الزراعية المصرية فى ضوء التغيرات الإقتصادية الدولية المعاصرة**، رسالة دكتوراه، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦.

(٢) صلاح محمود مقلد (دكتور)، وآخرون: **الأهمية التنافسية لصادرات مصر البستانية من الزهور ونباتات الزينة**، الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعيين، المجلد السابع عشر، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠٠٧.

إلا أن معدل زيادة الأسعار كان متناقصاً خلال فترة البحث (١٩٩١ – ٢٠٠٥) وتشير نتائج البحث إلى أن أفضل الفترات التصديرية للزهور المصرية إلى السوق الأوروبي هي الفترة التي تتراوح فيما بين شهر يناير وحتى شهر مايو ، في حين تبين أن أفضل الفترات التصديرية لصادرات الزهور إلى أسواق دول الخليج العربي هي شهور فبراير، إبريل، يونيو، أكتوبر، ديسمبر، كما أشارت النتائج إلى أن أفضل الفترات التصديرية للزهور المصرية إلى الأسواق الأخرى هي الفترة التي تتراوح بين شهر ديسمبر وحتي شهر مارس ولتحقيق الاستفادة القصوى من التعرف على أفضل الفترات التصديرية للصادرات المصرية من الزهور ونباتات الزينة من حيث الكمية فإن ذلك يتطلب التركيز على فترة فصل الشتاء في إنتاج وتصدير الزهور، وذلك من خلال التوسع في حجم المساحة المزروعة لهذه الفترة ومحاولة التصدير فى غير هذه الفترة ، هذا بالإضافة إلى أهمية رفع إنتاجية الوحدة الفدانية من خلال إستخدام الأساليب الحديثة في العملية الإنتاجية.

واستهدفت دراسة **(محمد، ٢٠٠٧)**[١] التعرف على الوضع التنافسي للصادرات المصرية من أهم السلع الزراعية في السوق السعودي، وقد استخدم البحث أدوات التحليل الوصفي والكمي التي تؤدي إلى تحقيق هدف البحث حيث تم إستخدام نموذج معدل اختراق السوق لأهم السلع الزراعية في السوق السعودي ، ونموذج التنافسية لقياس الموقف التنافسي للصادرات المصريه من أهم السلع الزراعية في السوق السعودي وأوضحت النتائج أهمية السوق السعودي للصادرات المصريه حيث يستوعب نحو ٧٩,٣% من صادرات مصر من المانجو الطازجة ، وحوالي ٦٤,٧% من صادرات الفراولة الطازجة، وقرابة ٥١,٥% من صادرات الليمون الطازج ، وحوالي ٣٧,٨% من صادرات الطماطم الطازجة، ونحو ٢١,٧% من صادرات البصل، وما يوازي ٥,٤% من صادرات الأرز الابيض، ونحو ٤,٦% من صادرات العنب الطازج، وحوالي ٢% من صادرات البرتقال الطازج، وذلك كمتوسط سنوي للسنوات(٢٠٠٣ – ٢٠٠٥)، كما أوضحت النتائج تزايد النصيب السوقي لصادرات أهم السلع الزراعية المصريه في السوق السعودي ٨٦,٣% للفراولة الطازجة،

---

(١) علي إبراهيم محمد (دكتور)، وآخرون : **دراسة تحليلية لتنافسية الصادرات المصرية من أهم السلع المصرية فى السوق السعودي**، الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلة المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلد السابع عشر، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠٠٧.

٦٩,٦% للبصل الطازج، ٥٩,٣% للبرتقال الطازج، ٢٨,٤% لليمون الطازج وانخفاض النصيب السوقي لبعض السلع ١,٥% للعنب الطازج، ١,٢% للطماطم الطازجة، ١,٧% للأرز المضروب كلياً او جزئياً، ٣,٤% للمانجو كمتوسط سنوي للسنوات (٢٠٠٣ – ٢٠٠٥).

وأكدت دراسة **(اليماني ، والخطيب ، ٢٠٠٩)**[١] على أن التجارة الخارجية الزراعية المصرية تلعب دوراً هاماً في الاقتصاد القومي المصري وهي تتركز في عدد من الحاصلات التصديرية أهمها القطن والأرز والبرتقال والبطاطس والبصل والتي بلغ متوسط قيمة صادرات مصر منها حوالي ٨,٥ مليون دولار تشمل نحو ٦,٧% من متوسط قيمة الصادرات الزراعية البالغة نحو ٤٤,٧ مليون دولار خلال الفترة (١٩٨٠– ٢٠٠٧). كما تتركز واردات مصر الزراعية في كل من القمح والذرة حيث بلغ متوسط قيمة واردات مصر من كل منها حوالي ٥٨,١ مليون دولار خلال نفس الفترة. وقد أستهدف البحث دراسة أثار وتداعيات الازمة المالية والاقتصادية الحالية على هذا القطاع الحيوي الهام استناداً إلى عدد من أساليب التحليل الوصفي والكمي واستناداً إلى البيانات التي تم تجميعها من مصادرها المختلفة المحلية والدولية خلال عامي ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨.

وأكدت دراسة **(سلام ، وفاطمة منصور ، ٢٠٠٩)**[٢] على أن العالم قد شهد في الآونة الأخيرة أزمة مالية عالمية أدت إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية ، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار ، ومن المتوقع أن تؤثر تلك الأزمة على مصر عبر قنوات عدة من أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات المصرية ، ويعد تحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة على تنافسية أهم الحاصلات البستانية التصديرية المصرية، وكذلك دراسة اثر الأزمة العالمية الجديدة والتي من المنتظر أن تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم والبطالة في العالم ، هما محور هذه

---

(١) عبدالتواب عبدالعزيز اليماني (دكتور)، طارق توفيق الخطيب (دكتور): **الأزمة المالية العالمية وتداعيتها على قطاع التجارة الخارجية المصرية**، جوانب زراعية، المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين ١٤/١٥ أكتوبر ٢٠٠٩، الدقي، القاهرة.

(٢) وليد يحيي سلام (دكتور)، فاطمة عبدالشافى منصور (دكتور): **أثر الأزمة العالمية على الصادرات المصرية من أهم الحاصلات البستانية**، المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين ١٤/١٥ أكتوبر ٢٠٠٩م، الدقي، القاهرة.

الدراسة وقد تم قياس القدرة التنافسية للصادرات المصرية على المدى القصير والطويل ، وتبين من النتائج أن قيمة الصادرات تتأثر بسعر الصرف، وسعر التصدير، وحجم الاستثمارات المتاحة، حيث ثبت وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف، وقيمة الصادرات، وترجع هذه الإشارة السالبة إلى فترة تثبيت سعر الصرف وهي فترة ما قبل التحرر الاقتصادي الكامل.

بينت دراسة **(العوضي، ودواليا هلال ، ٢٠٠٩)**[١] أن تجمع الميركسور يعتبر من أكبر التجمعات الاقتصادية بالنسبة لحجم التجارة في السلع الزراعية، وقد قامت مصر بتوقيع اتفاق إطاري مع الميركسور عام ٢٠٠٤، وتعتزم الدخول في مفاوضات للتوصل إلى اتفاق تفضيلي، الأمر الذي من المتوقع أن يؤدي إلى زيادة حجم الواردات الزراعية من التجمع، وعلى الجانب الآخر من الممكن أن يخلق العديد من الفرص للصادرات الزراعية المصرية. وقد أشارت الدراسة إلى أن الميزان الزراعي بين مصر ودول الميركسور قد حقق عجزاً بلغ في المتوسط نحو ٩٤٨,٥ مليون جنيه سنوياً، ولم تتعد نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية من الميركسور نسبة ٥% وأشارت الدراسة إلى أن القطن يعتبر أهم الصادرات الزراعية المصرية لهذا التكتل ، حيث تقدر قيمة صادراته بحوالي ٢ مليون جنيه أو ما يمثل نحو ٤٣,٣% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية المصرية للميركسور خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧ وعلى الجانب الأخر أشارت الدراسة إلى أن لحوم الأبقار والضان تعد أهم الواردات الزراعية المصرية من الميركسور خلال نفس الفترة، حيث تقدر قيمة وارداتها بحوالي ٣٥٢,٢ مليون جنيه ، كما اشارت النتائج إلى انه في حالة إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر ودول الميركسور فان ذلك من شأنه ان يؤدي إلى انخفاض في حصيلة الرسوم الجمركية لمصر بنحو ٢٨,٩ مليون جنيه سنوياً خلال نفس الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٧.

ألقت دراسة **(موسى وآخرون، ٢٠٠٩)**[٢] الضوء على حقائق مؤداها ان الاقتصاد العالمي قد تعرض لاضطرابات حادة في معظم القطاعات المالية

---

(١) عباس فتحي العوضي (دكتور)، داليا عبدالحميد هلال (دكتور): **الآثار المتوقعة لاتفاق الميركسور على التجارة الخارجية الزراعية المصرية**، المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين ١٤/١٥ أكتوبر ٢٠٠٩م ، الدقي ، القاهرة.

(٢)مراد ذكي موسي (دكتور)، وأحمد بدير السعدى (دكتور)، السيد محمد السيد (دكتور): **أثر الأزمة المالية العالمية على كل من معدلات التجارة الخارجية العالمية والمصرية**، المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين ١٤/١٥ أكتوبر ٢٠٠٩، الدقي، القاهرة.

والاقتصادية لتضرب الركائز الاقتصادية في ظل نظام العولمة ، حيث ألقت الأزمة المالية الأمريكية بظلالها على اقتصاديات العالم بشقيه المتقدم والنامي ، حيث تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي من ٥,٢% عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٥% عام ٢٠٠٩ ، وتراجع معدل نمو التجارة الدولية إلى ٩,٤% خلال عام ٢٠٠٨ ، كما تراجع نمو صادرات الدول المتقدمة من ٥,٩% عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٣% عام ٢٠٠٨ وصادرات الدول النامية من ٩,٥% عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٣% عام ٢٠٠٨، وكذلك تباطؤ معدل نمو الواردات للدول المتقدمة من ٤,٥% إلى ١,٩% خلال نفس الفترة ، وللدول النامية من ١٤,٢% إلى ١١,٧% خلال نفس الفترة وقد واجه الإقتصاد المصري تحدياً كبيراً نتيجة تأثير تلك الأزمة على الاقتصاد الحقيقي بسبب التباطؤ في الاقتصاد العالمي فمن الطبيعي ان يكون التأثير جلياً بالنسبة للقطاعات ذات التوجه الخارجي والتي تعمق في الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة تزايد أهمية التجارة الدولية في السنوات الاخيرة وتنامي سرعة انخراط مصر في المجتمع الدولي في ظل نظام العولمة ، فمن المتوقع انخفاض معدل اندماج مصر في الاقتصاد العالمي من ٧٢% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى ٥٣,٥% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، وتراجع نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤,١% بداية ٢٠٠٧ إلى ٢,٧% نهاية ٢٠٠٨، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب وتداعيات الأزمة المالية العالمية، وأهم الجهود الدولية المبذولة لمواجهتها، والتعرف على أهم مؤشرات قياس أداء الإقتصاد العالمى والمصرى على معدلات التجارة الخارجية فى ظل الأزمة المالية والعالمية ، وأوصت الدراسة بضرورة إعادة هيكلة كل من الصادرات والواردات القومية والزراعية فى ضوء كل من المتغيرات الدولية والأزمات المالية المعاصرة، والعمل على كفاءة توزيعها بما يقلل من أثار الهزات الإقتصادية على الإقتصاد المصرى.

وقامت دراسة **(أمل رمضان، ٢٠٠٩)**[١] بإلقاء الضوء على كيفية تعظيم عائد الصادرات الزراعية المصرية ومستقبل هذه الصادرات فى الأسواق العالمية وأشتملت الدراسة على أهم المحاصيل التصديرية وهى الأرز ، البطاطس، البصل ، البرتقال، الشيح البابونج، الزعتر والتى تمثل قيمتها التصديرية حوالى ٤٠% من

---

(١) أمل كامل عيد رمضان: **مستقبل الصادرات لبعض الحاصلات الزراعية فى ضوء بعض المتغيرات العالمية**، رسالة دكتوراة، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة قناة السويس، ٢٠٠٩ .

الصادرات الزراعية كمتوسط للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦). وكانت أهم النتائج أن أسواق الدول العربية تستوعب نحو ٤٨,٥% ، ٧٣,١% من جملة صادرات الأرز وصادرات البصل، كما أن الأسواق الأوربية تستوعب نحو ٧٤,٣% من صادرات البطاطس، ونحو ٤٠,٥% من صادرات البرتقال، ونحو ٧٩,٤% من صادرات الزعتر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦). وبإعادة توزيع كمية صادرات هذه المحاصيل تبين زيادة العائد التصديرى إلى للبابونج ، ٣٠% للزعتر مقارنة بالتوزيع الفعلى فى عام ٢٠٠٦ .

كما استهدفت دراسة **(اللقة، ٢٠٠٩)**[١] تحليل التجارة الخارجية الزراعية وما يواجهها من مشاكل ، وبيان وضع الصادرات الزراعية المصرية والعالمية والسعة السوقية لتلك المحاصيل بالنسبة للسوق العالمى ، كما استهدفت الدراسة أيضاً إلقاء الضوء على أهم العوامل الداخلية والخارجية التى تؤثر على أهم الصادرات الزراعية المصرية وتقدير المرونات لها فى الأسواق العالمية. وإستخدمت الدراسة أسلوبى التحليل الوصفى والكمى مثل تقدير المتوسطات(حسابى – هندسى)، معامل الاختلاف، معادلات الاتجاه الزمنى العام، العلاقة الانحدارية الخطية البسيطة والمتعددة، وتحليل معنوية الفرق بين متوسطين، واختلاف التباين. والتركز السلعي للصادرات الزراعية المصرية للوقوف على أهم المعوقات التي تعترض تنمية وزيادة التبادل التجاري بين مصر ودول حوض النيل ومحاور التحرك لتعزيز التعاون التجاري المصري مع تلك الدول، وقد أوصت الرسالة بما يلي: توسيع آفاق التعاون الاقتصادي والزراع

المصري على المستوي الثنائي مع كل دولة من دول حوض النيل عن طريق عقد اتفاقيات تجارية تفضيلية لزيادة حجم التجارة البينية بينهما، وتغيير هيكل التوزيع الجغرافي والتركز السلعي لتجارة مصر الكلية والزراعية، والاهتمام بالتواجد السلعي للمنتج المصري في جميع أسواق تلك الدول.

---

(١) محمد رمضان إسماعيل اللقة: **المعوقات التجارية التى تواجه الصادرات الزراعية المصرية**، رسالة دكتوراه، قسم الإقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٩.

وأشـارت دراسـة **(عبـدالعظيم، ٢٠٠٩)**[١] إلـى بعـض الجوانـب المتعلقـة بالأوضاع الإقتصادية والتصديرية للمنتجات الزراعية المصنعة، وذلك للتعرف على إمكانيات تنمية وتطوير الصادرات لهذه المنتجات الزراعية المصنعة، وزيادة قدرتها التنافسية فى الأسواق العالمية. وتناولت الدراسة بعض مؤشرات القدرة التنافسية لهذه الحاصلات ومقارنتها مع الدول المنافسة لها فى أهم أسواقها الخارجية بالإضافة إلى دراسة المحددات الخارجية للطلب على هذه المنتجات وأهم المشاكل والتحديات التى تواجه تنمية هذه الصادرات. وبدراسة العوامل المؤثرة على الطلب الخارجى للمنتجات الزراعية المصنعة موضع الدراسة تبين أنه بالنسبة للمعلبات الغذائية كانت تنحصر تلك العوامل فى سعر التصدير المصرى دولار/ طن، السعر النسبى، وإتفاقية المشاركة الأوروبية المصرية، وإتفاقية التجارة الحرة، ومتوسط نصيب الفرد وذلك بالنسبة للطلب الفرد. وتبين من خلال الدراسة أن أهم المشاكل التى تواجه الصادرات من المنتجات الزراعية المصنعة هى السياسات السعرية المتبعة، عدم معرفة المنتجين والمصدرين بمعايير الجودة العالمية، وغياب المعلومات التسويقية، بالإضافة إلى المنافسة المتزايدة فى الأسواق الخارجية والقيود والشروط التى تفرضها الدول المستوردة .

وقد إستهدفت دراسة **(عمارة، ٢٠١١)**[٢] التعرف على الأوضاع الحالية للتجارة العربية الكلية والزراعية والبينية والتعرف على الوضع الحالي للزراعة مع بيان أثر المتغيرات الاقتصادية المعاصرة عربياً وعالمياً على حجم التبادل التجاري العربي ، ودراسة المشاكل والمعوقات أمام التجارة العربية وأسباب انخفاض حجم التجارة العربية البينية ، فضلاً عن دراسة اثر منطقة التجارة الحرة العربية على بعض المجموعات السلعية الغذائية من خلال نموذج آنى قياسي ، وإلقاء الضوء على العوامل المؤثرة على التجارة الزراعية العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وقياس أثرها باستخدام نموذج الطلب . وحتى تحقق الدراسة أهدافها إعتمدت على المتاح من البيانات المنشورة وغير المنشورة التي تصدرها العديد من

---

(١) إيهاب محمد صبرى عبدالعظيم **: التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية المصنعة الزراعية**، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد الراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩.

(٢) عادل محمد فتحي عبد الرازق عمارة: **دراسة تحليلية اقتصادية للتجارة الزراعية بين الدول العربية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة**، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بمشتهر، جامعة بنها، ٢٠١١.

المنظمات ، والتي من أهمها بيانات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، وكذا الهيئات والمؤسسات القومية والدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.

وفى ضوء ما سبق من استعراض للبحوث والدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة يمكن استخلاص النقاط التالية:

١- قصور تجارة التصدير البستانى فى مصر عن تحقيق الآمال المرجوة منها، نظراً لقصور المعرفة المنظمة بالنشاط التسويقى الزراعى، مما أدى إلى صعوبة التنبؤ بأداء هذا القطاع، وعدم فاعلية قرارات السياسة الاقتصادية اللازمة لتعديله.

٢- زيادة الواردات من السلع الرأسمالية التى تستخدم فى برامج التنمية الاقتصادية تعتبر عاملاً هاماً من عوامل الزيادة فى الصادرات.

٣- لازال سعر الصرف وسياساته يمثل أحد المشكلات الهامة فى الاقتصاد المصرى، نظراً لزيادة طلب الدولة من العملات الأجنبية عن المعروض من هذه العملات.

٤- ضرورة عودة التوازن لأسعار الصرف للحفاظ على قيمة العملات وعودة الثقة فى البورصات المالية العالمية .

٥- ضرورة إتباع سياسات نقدية هدفها الحد من إرتفاع سعر الصرف ، خاصة مع تأثر أسعار أهم السلع الغذائية بزيادة سعر الصرف .

٦- ضرورة إقامة وتطوير جهاز متخصص للدراسات والبحوث فى مجال تنمية الصادرات الزراعية، بداية من تحديد المساحات المناسبة وحتى التسويق الخارجى.

٧- تشير أغلب الدراسات إلى أن أهم مشكلات إنتاج وتصدير الحاصلات الزراعية تتلخص فى إنخفاض معدلات الإستثمار فى قطاع الزراعة، إنخفاض جودة الإنتاج وإرتفاع تكلفته، غموض السياسة السعرية، إنخفاض كفاءة الخدمات التسويقية والتصديرية، القصور فى الإعلان الخارجى، ضعف قاعدة البيانات والمعلومات التسويقية والتصديرية، غياب التعاون والتنسيق بين الأجهزة المعنية بالتصدير الزراعى .

٨- كانت صادرات القطن المصرى تفوق إجمالى وارداتها الزراعية من القمح حتى عام ١٩٧٢ م، وبعد هذا التاريخ لم تعد صادرات القطن قادرة على تغطية واردات القمح ودقيقة خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٨٤) وأصبح الميزان التجارى المصرى

يحقق عجزاً مستمراً وصل متوسطه السنوى إلى ما يزيد على ٣,٩ مليار دولار خلال الفترة (١٩٨١-١٩٨٤) .

٩- يجب تحديد أفضل الفترات التصديرية وأنسبها لتواجد الصادرات الزراعية المصرية فى أهم الأسواق العالمية، والعمل على المحافظة على النصيب السوقى للصادرات الزراعية فى الأسواق العالمية .

١٠- تعتبر البنية الأساسية التسويقية من أهم العوامل المحددة للكفاءة التسويقية وأداء التجارة الخارجية الزراعية، لذا فإنه من الضرورى زيادة الإستثمارات الموجهة لتحسين الطرق وتسهيلات النقل والتخزين والتبريد والشحن البرى والبحرى والجوى.

١١- ضرورة تبنى إستراتيجية قومية تقوم على تنويع الهيكل التصديرى، مع إعادة النظر فى التوزيع الجغرافى لتجارة مصر الخارجية الزراعية خاصة مع دول الإتحاد الأوروبى والولايات المتحدة الأمريكية والتى تستوعب حوالى ٦٥% من صادرات مصر الزراعية .

١٢- العمل على زيادة الإستثمارات الزراعية خاصة فى مجالات تطوير جهاز النقل والشحن والتخزين المبرد ومحطات الفرز والتعبئة بما يخدم قطاع التصدير.

١٣- ضرورة إعادة هيكلة كل من الصادرات والواردات القومية والزراعية فى ضوء كل من المتغيرات الدولية والأزمات المالية المعاصرة، والعمل على كفاءة توزيعها بما يقلل من آثار الأزمات الإقتصادية العالمية والإقليمية على الإقتصاد المصرى .

١٤- الإهتمام بمعرفة أهم الأسواق الخارجية والعمل على المحافظة عليها وتنميتها.

١٥- ضرورة أن تصبح الصادرات بصفة عامة والزراعية منها على وجه الخصوص صناعة مُخططة، لها إستراتيجية دقيقة واضحة الملامح، تقوم على أساس الإنتاج من أجل التصدير، وليس تصدير فائض الإنتاج بعد الوفاء بمتطلبات الإستهلاك المحلى .

الباب الثانى

الأهمية الإقتصادية للتجارة الخارجية والزراعية المصرية

يمثل قطاع التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية دوراً هاماً فى الإقتصاد القومى المصرى، حيث تساهم حصيلة الصادرات المصرية بشكل فعال فى تقليل العجز فى الميزان التجارى المصرى الناجم عن الزيادة المضطردة فى الواردات وخاصة الواردات الزراعية ، وتحاول الدولة تنمية الصادرات الكلية بصفة عامة من خلال دعم القدرة التسويقية والتصديرية لكل من الصادرات الزراعية وغير الزراعية وسبيلها فى ذلك العمل على فتح أسواق جديدة من خلال تعزيز العلاقات التجارية مع الدول أو التكتلات الإقتصادية بعقد إتفاقيات تجارة حرة معها[1]. ويتركز نشاط قطاع التجارة الخارجية الزراعية فى عدد من المحاصيل التصديرية الرئيسية والتى سوف نستعرضها فى هذا الجزء، وهى من أهم المحاصيل التصديرية الهامة نظراً لأن السياسة الإقتصادية المصرية تهدف إلى تعظيم العائد منها بزيادة صادرتها. إلا أن زيادة صادرات تلك المحاصيل للأسواق الخارجية ترتبط إرتباطا وثيقا بالأحداث والمتغيرات الإقتصادية الدولية التى من المتوقع أن يكون لها تأثير مباشر على الدول النامية ومنها مصر. ويحتوى هذا الباب على فصلين الأول يتناول تطور قيمة كل من الصادرات والواردات الكلية والزراعية والميزان التجارى والزراعى المصرى، وأيضاً الأهمية النسبية لإجمالى الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية والأهمية الإقتصادية للصادرات من المحاصيل الزراعية موضع الدراسة بالنسبة إلى كل من الصادرات الكلية والصادرات الزراعية ، والفصل الثانى يتناول تطور الصادرات لأهم المحاصيل الزراعية موضع الدراسة من حيث الكمية والقيمة وسعر التصدير ، ويشمل أيضاً معالم معادلات الأتجاه الزمنى العام لتطور كمية وقيمة وسعر التصدير لأهم الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة (١٩٩٥- ٢٠٠٩) .

([1])عباس فتحي العوضي (دكتور)، داليا عبدالحميد هلال (دكتور): **الأثار المتوقعة لاتفاق الميركسور على التجارة الخارجية الزراعية المصرية**، المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين ١٤/١٥ أكتوبر ٢٠٠٩م ، الدقي ، القاهرة.

الفصل الأول

تطور التجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية

يعد قطاع التجارة الخارجية من أكثر القطاعات الإقتصادية أهمية فى المقتصد المصرى فهو يشكل المصدر الرئيسى للحصول على العملات الأجنبية اللازمة لإستيراد متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتمثل إيرادات التصدير مصدر هاماً لإستيراد السلع الغذائية الأساسية وتمويل الموازنة العامة للدولة لمواجهة إنفاقها العام بشقية الجارى والإستثمارى هذا بجانب تقليص عجز الميزان التجارى والميزان التجارى الزراعى المصرى. وقد تم إستخدام بيانات فترة زمنية من (١٩٩٥-٢٠٠٩) قسمت إلى ثلاث فترات وهى (١٩٩٥-١٩٩٩) ، (٢٠٠٠-٢٠٠٤) ، (٢٠٠٥-٢٠٠٩) ، لتعكس أثر السياسات الإقتصادية والزراعية والتقلبات العالمية على الصادرات الزراعية المصرية.

تطور قيمة الصادرات والواردات الكلية والميزان التجارى المصرى :

(١) تطور قيمة الصادرات الكلية:

أوضحت بيانات الدراسة بجدول (١) أن قيمة الصادرات الكلية بالأسعار الجارية خلال الفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) إتسمت بالإزدياد المستمر، بينما فى الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) تراوحت قيمة الصادرات الكلية بين حد أدنى بلغ نحو ٤,٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٩، وحد أقصى بلغ نحو ٥,٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٧، وبصفة عامة تذبذبت قيمة الصادرات الكلية صعوداً وهبوطاً خلال الفترة الأولى .

أما فى الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) وكذا الفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد أخذت كلاهما ذات الإتجاه المتقلب زيادة ونقصان وقد تراوحت قيمة الصادرات الكلية المصرية بين حد أدنى بلغ نحو ٦,٤ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠، وحد أقصى بلغ نحو ١٠,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤.

أما الفترة الثالثة فقد تراوحت قيمة الصادرات الكلية مابين حد أدنى قد بحوالى ١٣,٨ مليار دولار وذلك فى عام ٢٠٠٥ وحد أقصى ٢٦,٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨ بمتوسط سنوى ٢٠,٢ مليار دولار، وبصفة عامة أخذت الفترات الثلاث اتجاها متزايد فى قيمة المتوسط السنوى حيث قدر المتوسط بنحو ٤,٩ ، ٧,٨ ، ٢٠,٢ مليار دولار للفترات الثلاث الأولى، والثانية، والثالثة على الترتيب بمتوسط عام سنوى للفترة الكلية بلغ نحو ١٠,٩ مليار دولار.

جدول (١): تطور التجارة الخارجية المصرية بالأسعار الجارية خلال الفترة (1995 - 2009).

القيمة: بالمليون دولار

السنوات	قيمة الصادرات الكلية	قيمة الواردات الكلية	الميزان التجارى الكلى	قيمة الصادرات الزراعية	قيمة الواردات الزراعية	الميزان التجارى الزراعى
1995	4957.0	11739.00	(6782)	536.1	3369.60	(2833.5)
1996	4608.5	14106.60	(9498.1)	521.1	3863.18	(3342)
1997	5345.4	15564.80	(10219.4)	442.3	3458.60	(3016)
1998	5128.0	16899.00	(11771)	571.8	3556.94	(2985.2)
1999	4445.0	17007.60	(12563)	585.8	3664.97	(3079)
المتوسط	**4896.78**	**15063.4**	**(8046.6)**	**531.4**	**3582.66**	**(3051.3)**
2000	6387.6	17861.40	(11474)	518.1	3532.32	(3014.2)
2001	7068.2	16441.30	(9373)	620.5	3337.54	(2717)
2002	6643.4	14644.20	(8000.8)	771.8	3437.97	(2666.2)
2003	8205.2	14821.00	(6615.8)	937.7	2740.92	(1803.2)
2004	10452.5	17975.20	(7523)	1314.3	3013.92	(1699.6)
المتوسط	**7751.38**	**16348.62**	**(8597)**	**832.49**	**3212.53**	**(2380)**
2005	13833.4	24192.80	(10359)	1168.9	3947.78	(2778.9)
2006	18455.1	30441.00	(11986)	1087.5	3920.38	(2832.9)
2007	19223.8	37100.00	(17876)	1502.6	5439.77	(3937.2)
2008	26223.8	48381.50	(22158)	1821.6	8645.01	(6823.4)
2009	23100.0	44900.00	(21800)	4521.9	7604.69	(3082.7)
المتوسط	**20167.22**	**37003.06**	**(16836)**	**2020.5**	**5911.52**	**(3891)**
المتوسط العام	**10938.46**	**22805.03**	**(11159.8)**	**1128.13**	**4235.57**	**(3107.4)**

المصدر: جمعت وحسبت من : FAOSTAT, Database Results, Web sit: http://www. FAO. org

(٢) تطور قيمة الواردات الكلية:

تشير بيانات جدول (١) أن قيمة الواردات الكلية قد بلغت فى المتوسط فى الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) نحو ١٥,٠٦ مليار دولار . وفى هذه الفترة إتسمت قيمة الواردات الكلية بالإزدياد المطلق حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ نحو ١١,٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٥ ، وحد أقصى بلغ نحو ١٧ مليار دولار فى عام ١٩٩٩ .

أما فى الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) فقد بلغ متوسط قيمة الواردات الكلية نحو ١٦,٣٤ مليار دولار ، وبصفة عامة تذبذبت قيممة الواردات الكلية صعوداً وهبوطاً حيث بلغ الحد الأدنى نحو ١٤,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٢ ، وحد أقصى بلغ نحو ١٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤ .

أما بالنسبة للفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) بلغ المتوسط العام لقيمة الواردات الكلية نحو ٣٧ مليار دولار . وبلغ الحد الأدنى خلال هذه الفترة نحو ٢٤,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥ والحد الأقصى بلغ نحو ٤٨,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ، أما بالنسبة للفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) فقد بلغ المتوسط العام لقيمة الواردات الكلية نحو ٢٢,٨ مليار دولار.

(٣) قيمة العجز فى الميزان التجارى الكلى:

حقق الميزان التجارى الكلى عجزاً دائماً خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩)، أما على مستوى الفترات الزمنية فقد أخذ هذا العجز إتجاهاً متزايداً بإستمرار خلال سنوات الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) إذ قدر العجز بحوالى ٦,٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٥ ، وبلغ حده الأعلى ١٢,٦ مليار دولار فى عام ١٩٩٩ ، أما فى الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) والثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد تذبذب العجز صعوداً وهبوطاً من سنة إلى أخرى وبلغ العجز حده الأدنى فى الفترة الثانية نحو ٦,٦ مليار دولار فى عام ٢٠٠٣ وحده الأقصى ١١,٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠ ، وفى الفترة الثالثة وفى ظل هذا التقلب قدر الحد الأدنى بنحو ١٠,٤ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥ ، والحد الأقصى للعجز بلغ نحو ٢٢,٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨ ، وبصفة عامة فقد حقق الميزان التجارى الكلى المصرى عجزاً متزايداً خلال فترات الدراسة الثلاث الأولى ، الثانية ، الثالثة ، إذ بلغ متوسطة السنوى نحو ٨ ، ٨,٦ ، ١٦,٨ مليار دولار للفترات الثلاث على الترتيب ، أما بالنسبة للفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) فقد بلغ العجز فى الميزان التجارى الكلى نحو ١١,٢ مليار دولار ، وقد

يرجع هذا العجز فى المقام الأول إلى قصور الصادرات القومية فى ظل أن قيمة الصادرات الكلية لا تمثل سوى ٤٨% من نظيرتها للواردات الكلية لمتوسط فترة الدراسة ، عاكسة بذلك التأثير السلبى لإتفاقية الجات العالمية على الميزان التجارى للدول النامية ومنها جمهورية مصر العربية والذى يتمثل فى الإلغاء التدريجى للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين فى الدول الصناعية والذى يؤدى إلى إرتفاع أسعار إستيراد الغذاء فى الدول النامية بالإزدياد (وما ينتج عنه من آثار ضارة على ميزان المدفوعات).

تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية والميزان التجارى الزراعى المصرى:

(١) تطور قيمة الصادرات الزراعية:

تشير النتائج الواردة فى جدول (١) إلى أن قيمة الصادرات الزراعية على المستوى القومى بالأسعار الجارية تراوحت بين حد أدنى نحو ٤٤٢,٣ مليون دولار فى عام ١٩٩٧ ، وحد أقصى بلغ نحو ٥٨٥,٨ مليون دولار فى عام ١٩٩٩. وبصفة عامة تذبذبت قيمة الصادرات الزراعية صعوداً وهبوطاً فى الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) وبلغ المتوسط العام لهذه الفترة نحو ٥٣١ مليون دولار ، أما فى الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) فقد إتجهت قيمة الصادرات الزراعية نحو الإزدياد فقد بلغ الحد الأدنى نحو ٥١٨,١ مليون دولار عام ٢٠٠٠ ، والحد الأقصى بلغ نحو ١٣١٤,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٤، وبلغ المتوسط العام للفترة الثانية نحو ٨٣٣ مليون دولار. أما بالنسبة للفترة الثالثة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) فقد أخذت هذه الفترة الإتجاه المتقلب زيادة ونقصان وقد تراوحت قيمة الصادرات المصرية الزراعية بين حد أدنى بلغ نحو ٤٥٢١,٩ مليون دولار فى عام ٢٠٠٩ ، وحد أقصى بلغ نحو ١٠٨٧,٥ مليون دولار فى عام ٢٠٠٦ ، وبلغ المتوسط للفترة الثالثة نحو ٢٠٢١ مليون دولار ، بمتوسط عام بلغ حوالى ١١٢٨ مليون دولار للفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) .

(٢) تطور قيمة الواردات الزراعية:

باستقراء بيانات جدول (١) يتضح أن قيمة الواردات الزراعية خلال الفترات الثلاث (١٩٩٥-١٩٩٩)، (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، (٢٠٠٥-٢٠٠٩) قد أخذت الإتجاه المتقلب زيادة ونقصان وقد تراوحت قيمة الواردات الزراعية المصرية فى الفترة الأولى بين حد أدنى بلغ نحو ٣,٤ مليار دولار فى عام ١٩٩٥، وحد أقصى بلغ نحو ٣,٩ مليار دولار فى عام ١٩٩٦. وفى الفترة الثانية بلغ الحد الأدنى لقيمة الواردات

الزراعية نحو ٢,٧ مليار دولار فى عام ٢٠٠٣ ، والحد الأقصى بلغ نحو ٣,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ، وفى الفترة الثالثة بلغ الحد الأقصى نحو ٣,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٦ والحد الأقصى بلغ نحو ٨,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٨ ، وبصفة عامة أخذت الفترات الثلاث إتجاهاً متقلباً فى قيمة المتوسط السنوى حيث قدر المتوسط بنحو ٣,٦، ٣,٢ ، ٥,٩ مليار دولار للفترات الثلاث على الترتيب ، وبمتوسط عام للفترة الكلية بلغ نحو ٤,٢ مليار دولار.

(٣) تطور قيمة العجز فى الميزان التجارى الزراعى:

أشارت البيانات الواردة بجدول (١) إلى أن الميزان التجارى الزراعى قد حقق عجزاً دائماً خلال فترة الدراسة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) قدر بحوالى ٣,١ مليار، أما على مستوى الفترات الجزئية فقد أخذ هذا العجز إتجاهاً متقلباً خلال سنوات الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) إذ قدر بحوالى ٢,٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٥ كحد أدنى، وبلغ حده الأقصى نحو ٣,٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٦ وذلك فى الفترة الأولى ، أما فى الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) فبلغ الحد الأدنى له نحو ١,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ، والحد الأعلى بلغ نحو ٣ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠ ، أما فى الفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد بلغ الحد الأدنى له نحو ٢,٨ فى عام ٢٠٠٥ ، والحد الأعلى بلغ نحو ٦,٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨ ، وبصفة عامة أخذت الفترات الثلاث إتجاهاً متقلباً بين الصعود والهبوط حيث بلغ ٣,١ ، ٢,٤ ، ٣,٩ مليار دولار لمتوسط الفترات الثلاث على الترتيب ، ليس هذا فحسب بل أن العجز فى الميزان التجارى الزراعى قد قل خلال الفترة الثانية بنسبة ٢٢% عن الفترة الأولى ، بينما زادت نسبتة لتصل إلى ٦٣,٥% خلال الفترة الثالثة ، وبالنسبة للفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) فقد بلغ المتوسط العام نحو ٣,١ مليار دولار .

الإتجاه الزمنى العام لتطور الصادرات والواردات الكلية والزراعية المصرية:

(١) الإتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الصادرات الكلية :

يشير الجدول (٢) إلى أن الصادرات الكلية المصرية قد أخذت إتجاهاً تصاعدياً خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩)، حيث بلغت القيمة المتوسطة للصادرات الكلية المصرية نحو ١٠,٩٣ مليار دولار، ويشير التحليل إلى أن معدل الزيادة السنوى قد بلغ حوالى ١٤٨٨,٩ مليون دولار سنوياً، وتأكدت المعنوية الإحصائية للتقديرات عند مستوى معنوية ٥% ، أما عن القوة التفسيرية للنموذج الإحصائى المقدر فتشير قيمة معامل التحديد البالغة نحو ٠,٨٢ إلى أن حوالى ٨٢%

من التغيرات فى قيمة الصادرات الكلية المصرية خلال فترة الدراسة تعود إلى تأثير عنصر الزمن ، أما الباقى ١٨% فيرجع لبعض المتغيرات الأخرى التى لم يأخذها النموذج فى الإعتبار ، وتشير تقديرا ت تحليل التباين F إلى معنوية النموذج المستخدم عند مستوى ٥% ، وبلغ معدل النمو السنوى فى قيمة الصادرات الكلية المصرية حوالى ١٣,٦% من المتوسط السنوى لتلك الصادرات خلال الفترة المذكورة.

(٢) الإتجاه الزمنى العام لتطور الصادرات الزراعية :

يشير الجدول (٢) إلى أن الصادرات الزراعية المصرية قد أخذت إتجاهاً تصاعدياً حيث إتسمت بالإزدياد خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩)، حيث بلغت القيمة المتوسطة للصادرات الزراعية المصرية نحو ١١٢٨,١ مليون دولار. وبدراسة الإتجاه الزمنى العام لتطور الصادرات الزراعية المصرية تأكدت المعنوية الإحصائية للتقديرات عند مستوى معنوية ٥% ، وإتسمت قيمة الصادرات الزراعية بالإزدياد السنوى المعنوى إحصائياً والبالغ نحو ١٦٦,٩ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) . فى حين جاءت قيمة معامل التحديد نحو ٠,٥٣ وهذا يدل على أن ٥٣% من العوامل المؤثرة على الصادرات الزراعية المصرية ترجع إلى عامل الزمن فقط مع ثبات باقى العوامل الأخرى . وتشير تقديرات تحليل التباين F إلى معنوية النموذج المستخدم عند مستوى ٥% ، وقد بلغ معدل النمو السنوى فى قيمة الصادرات الزراعية المصرية نحو ١٤,٨% من المتوسط السنوى لتلك الصادرات الزراعية خلال الفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) .

(٣) الإتجاه الزمنى العام لتطور الواردات الكلية:

بدراسة الإتجاه الزمنى العام لتطور الواردات الزراعية تبين من جدول (٢) أن قيمة الواردات الكلية إتسمت بالإزدياد السنوى المعنوى إحصائياً والبالغ نحو ٢٢١٣,٥١ مليون دولار خلال الفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩)، وتأكدت المعنوية الإحصائية للتقديرات عند مستوى معنوية ٥%، أما عن القوة التفسيرية للنموذج الإحصائى المقدر فتشير قيمة معامل التحديد البالغة نحو ٠,٧١ إلى أن حوالى ٧١% من التغيرات فى قيمة الواردات الكلية خلال فترة الدراسة تعود إلى تأثير عنصر الزمن، أما الباقى ٢٩% فيرجع إلى بعض المتغيرات الأخرى التى لم يأخذها النموذج فى الإعتبار، وتشير تقديرات تحليل التباين F إلى معنوية النموذج المستخدم عند مستوى ٥%، وقد بلغ معدل النمو السنوى فى قيمة الواردات الكلية حوالى ٩,٧% خلال الفترة المذكورة.

(٤) الإتجاه الزمنى العام لتطور الواردات الزراعية :

بدراسة الإتجاه الزمنى العام لتطور الواردات الزراعية فقد أشارت نتائج التحليل إلى أن معدل الزيادة السنوى قد بلغ نحو ٢٤٦,٤ ألف دولار سنوياً. ليس هذا فحسب بل أن قيمة الصادرات الزراعية تمثل حوالى ٢٦,٤% من قيمة الواردات الزراعية لمتوسط الفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) وهذا يعنى أن حوالى ٧٣,٦% من قيمة الواردات الزراعية يتم تغطيتها من قطاعات أخرى خارج القطاع الزراعى. وتأكدت المعنوية الإحصائية للتقديرات عند مستوى معنوية ٥% ، أما عن القوة التفسيرية للنموذج الإحصائى المقدر فتشير قيمة معامل التحديد البالغة نحو ٠,٤٢ إلى أن حوالى ٤٢% من التغيرات فى قيمة الواردات الزراعية خلال فترة الدراسة تعود إلى تأثير عنصر الزمن، أما الباقى فيرجع إلى بعض المتغيرات الأخرى ، وتشير تقديرات تحليل التباين F إلى معنوية النموذج المستخدم عند مستوى ٥% ، وقد بلغ معدل النمو السنوى فى قيمة الواردات الكلية حوالى ٥,٨% خلال الفترة المذكورة.

جدول (٢): الإتجاه الزمنى العام لتطور الصادرات الكلية والزراعية للفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٩).

المتغير	معادلة الإتجاه العام	R^2	F	المتوسط	معدل النمو السنوى%
الصادرات الكلية	ص = 970.8 + 1488.7 س (0.55-) (7.6)* *	0.82	** (57.84)	10939	13.6
الصادرات الزراعية	ص = ٢٠٦,٩٢ + ١٦٦,٩ س (0.52-) *(3.82)	0.53	** (14.55)	1128.13	14.8
الواردات الكلية	ص = ٥٠٩٦,٩ + ٢٢١٣,٥١ س (1.4) *(5.58)	0.71	** (31.14)	22805.8	9.7
الواردات الزراعية	ص = 2266.7 + 246.11 س *(3.11) *(3.07)	0.42	** (9.42)	4235.57	5.8

* معنوى عند ٥% ، ** معنوى عند ١% ، N.S غير معنوى .

حيث أن :

ص : قيمة الصادرات بالمليون دولار. س : الزمن (١، ٢،.....، ١٥)

معدل النمو = معامل الإنحدار(B) / المتوسط السنوى × ١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من: FAOSTAT, Database Results, Web sit: http://www.FAO.org .

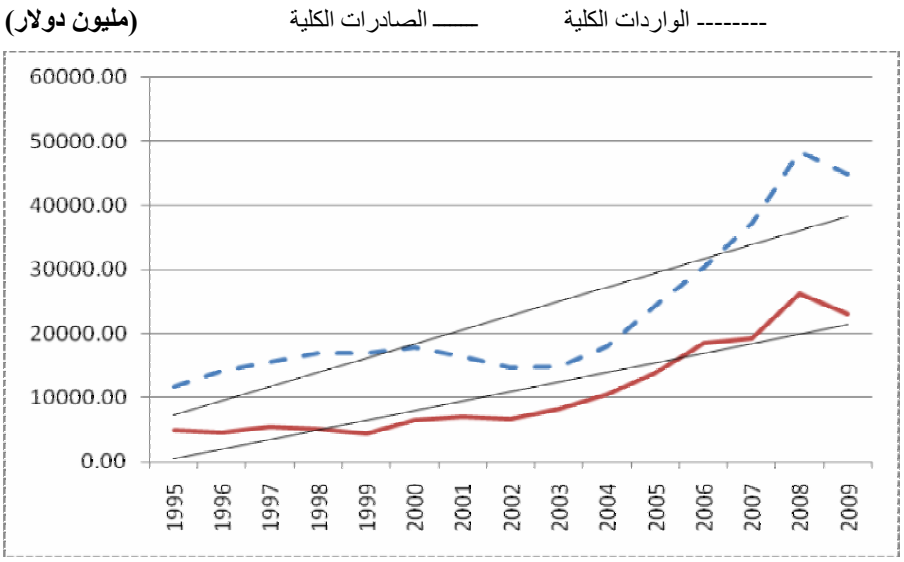

شكل (١): الاتجاه الزمنى العام للواردات والصادرات الكلية في مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

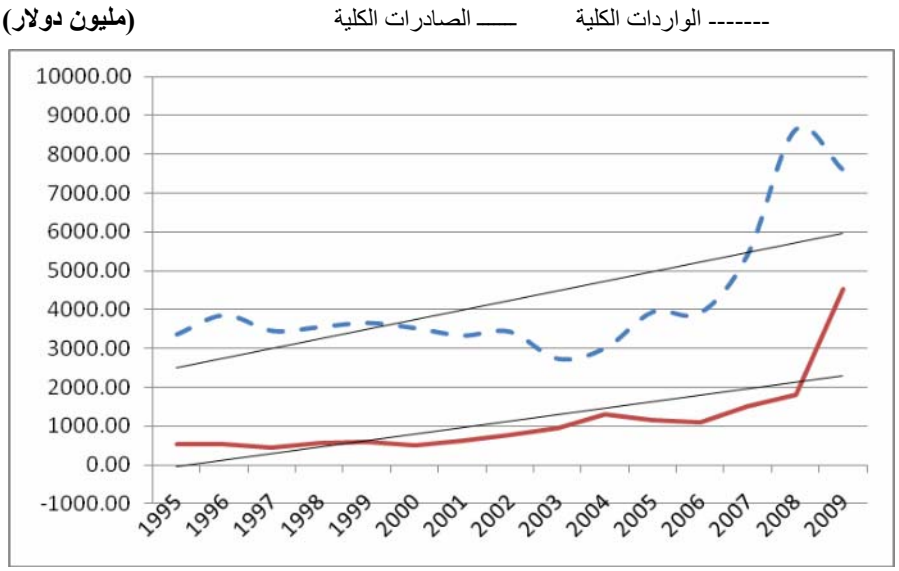

شكل (٢): الاتجاه الزمنى العام للواردات والصادرات الزراعية في مصر خلال الفترة (1995- 2009).

الأهمية النسبية للصادرات الزراعية المصرية فى الدخل القومى والزراعى المصرى:

(١) الأهمية النسبية للصادرات الزراعية المصرية فى الدخل القومى :

تعد دراسة وتحليل مدى مساهمة الصادرات الزراعية فى الدخل القومى فى غاية الأهمية لبيان الأهمية النسبية لتلك الصادرات فى الدخل القومى، ومدى تأثيرها المتبادل فى المتغيرات القومية الكلية ، هذا وتشير نتائج جدول (٣) إلى أن قيمة الصادرات الزراعية لا تتناسب والدخل القومى حيث بلغت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية فى الدخل القومى نحو ٠,٧% لمتوسط الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩)، وازدادت ولكن بنسبة ضئيلة لتصل إلى نحو ٠,٩٣% لمتوسط الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، وازدادت أيضا خلال الفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) لتصل إلى نحو ١,٥%، عاكسة بذلك تزايد الأهمية النسبية ولكن بنسب ضئيلة خلال الفترات الثلاث للصادرات الزراعية المصرية فى الدخل القومى .

(٢) الأهمية النسبية للصادرات الزراعية المصرية فى الدخل الزراعى :

تشير النتائج الواردة بجدول (٣) إلى أن الأهمية النسبية للصادرات الزراعية المصرية فى الدخل الزراعى المصرى اتسمت بالازدياد على مستوى الفترة الكلية ، أما بالنسبة للفترات الجزئية فقد أخذت الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) الاتجاه المتقلب زيادة ونقصان وقد تراوحت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية فى الدخل الزراعى بين حد أدنى بلغ نحو ٣,٣% فى عام ١٩٩٧ ،وحد أقصى بلغ نحو ٥,٣% فى عام ١٩٩٥ ، أما الفترة الثانية فقد أخذت إتجاهاً متزايداً حيث بلغت نحو ٣,١% فى عام ٢٠٠٠، وازدادت لتصل إلى ١١% فى عام ٢٠٠٤ ، بينما بلغ متوسط الفترة الثانية نحو ٥,٧%، أما بالنسبة للفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد تراوحت الأهمية النسبية بين حد أقصى بلغ١٧,٥% عام ٢٠٠٨، وحد أدنى بلغ ٧,١% عام ٢٠٠٦ وبلغ المتوسط للفترة الثالثة نحو ١٠,٧%، وقد بلغت الأهمية النسبية بالنسبة للفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) نحو٧,٣%.

جدول (3): الأهمية النسبية للصادرات الزراعية المصرية بالنسبة للدخل القومى والزراعى المصرى خلال الفترة (1995- 2009) .

القيمة/بالمليون دولار

السنوات	قيمة الدخل القومى	قيمة الدخل الزراعى	قيمة الصادرات الزراعية	نسبة الدخل الزراعى للدخل القومى (%)	نسبة الصادرات الزراعية للدخل القومى (%)	نسبة الصادرات الزراعية للدخل الزراعى (%)
1995	60160	10106.9	536.1	١٦,٨	0.9	5.3
1996	67630	11699.99	521.1	١٧,٣	0.8	4.5
1997	78430	13333.1	442.3	١٧	0.6	3.3
1998	84830	14505.9	571.8	١٧,١	0.7	3.9
1999	90710	15692.83	585.8	١٧,٣	0.6	3.7
المتوسط	**76352**	**13067.8**	**531.4**	**١٧,١**	**0.7**	**4.1**
2000	99840	16673.3	518.1	١٦,٧	0.5	3.1
2001	97630	16206.6	620.5	١٦,٦	0.6	3.8
2002	87850	14495.3	771.8	١٦,٥	0.9	5.3
2003	82920	13515.96	937.7	١٦,٣	1.1	6.9
2004	78850	11985.2	1314.3	١٥,٢	1.7	11
المتوسط	**89418**	**14575.3**	**832.5**	**١٦,٣**	**0.9**	**5.7**
2005	89670	13360.8	1168.9	١٤,9	1.3	8.7
2006	107490	15156.1	1087.5	١٤,١	1.01	7.2
2007	130480	18397.7	1502.6	١٤,١	1.2	8.2
2008	162820	21492.3	1821.6	١٣,٢	1.1	8.5
2009	188980	25890.3	4521.9	١٣,٧	2.4	17.5
المتوسط	**135888**	**18859.4**	**2020.5**	**١٣,9**	**1.5**	**10.7**
المتوسط العام	**100552.7**	**15500.8**	**1128.1**	**١٥,٤**	**1.1**	**7.3**

المصدر: جمعت وحسبت من :Web sit FAOSTAT, Database Results, http://www . FAO. org

الإتجاه الزمنى العام لتطور الناتج المحلى الإجمالى والزراعى المصرى:

(١) الناتج المحلى الإجمالى المصرى :

تشير النتائج الواردة بجدول (٤) إلى أن معدل الزيادة السنوى فى الناتج المحلى الإجمالى قد بلغ حوالى ٦٢٩٩,٨٦ مليون دولار سنوياً وتأكدت المعنوية الإحصائية للتقديرات عند مستوى معنوية ٥% ، أما عن القوة التفسيرية للنموذج الإحصائى المقدر فتشير قيمة معامل التحديد والبالغة نحو ٠,٦٤ إلى أن حوالى ٦٤% من التغيرات فى قيمة الناتج المحلى الإجمالى من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة تعود إلى تأثير عنصر الزمن أما الباقى فيرجع إلى بعض المتغيرات الأخرى، وتشير نتائج تقديرات تحليل التباين F إلى معنوية النموذج المستخدم عند مستوى٥%.

(٢) الناتج المحلى الزراعى المصرى :

يشير تحليل بيانات الجدول (٤) أن معدل الزيادة السنوى للناتج الزراعى المصرى قد بلغ نحو ٦٣٦,١ مليون دولار سنوياً ، وأيضاً تأكدت المعنوية الإحصائية للتقديرات عند مستوى معنوية ٥% ، أما بالنسبة للقوة التفسيرية للنموذج الإحصائى المقدر فأشارت النتائج إلى أن قيمة معامل التحديد والتى بلغت نحو ٠,٥٠، إلى أن نحو ٥٠% من التغيرات فى قيمة الدخل الزراعى القومى خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩) تعود إلى تأثير عنصر الزمن ، أما الباقى فيعود إلى بعض المتغيرات الأخرى ، وتشير نتائج التقدير لتحليل التباين F إلى معنوية النموذج المستخدم عند مستوى ٥%.

جدول (٤): الإتجاه الزمنى العام لتطور الناتج المحلي الإجمالى والزراعي للفترة (1995-2010).

المتغير	معادلة الإتجاه العام	R^2	F	المتوسط	معدل النمو
الناتج المحلي الإجمالي	ص= ٥٠١٥٣,٨١ +٦٢٩٩,٨٦س *(4.85) *(4.25)	0.64	** (23.5)	١٠٠٥٥٢,٧	٦,٢
الناتج المحلي الزراعي	ص= 10412.3 + 636.1 س *(3.62) * *(6.52)	0.5	** (13.14)	١٥٥٠٠,٨	٤,١

* معنوى عند ٥% ، ** معنوى عند ١% ، N.S غير معنوى .

حيث أن :

ص : قيمة الصادرات بالمليون دولار. س : الزمن (١، ٢، .....، ١٥)

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{معامل الإنحدار(B)}}{\text{المتوسط السنوى}} \times ١٠٠$$

المصدر : جمعت وحسبت من Web sit: http://wwwFAOSTAT,Database Results, FAO.org .

(مليون دولار)

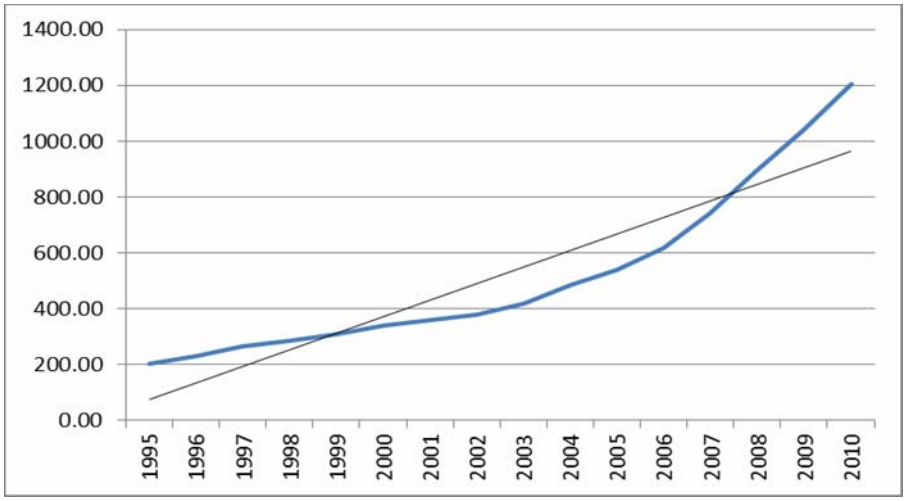

شكل (٣): الاتجاه االزمنى لعام للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

(مليون دولار)

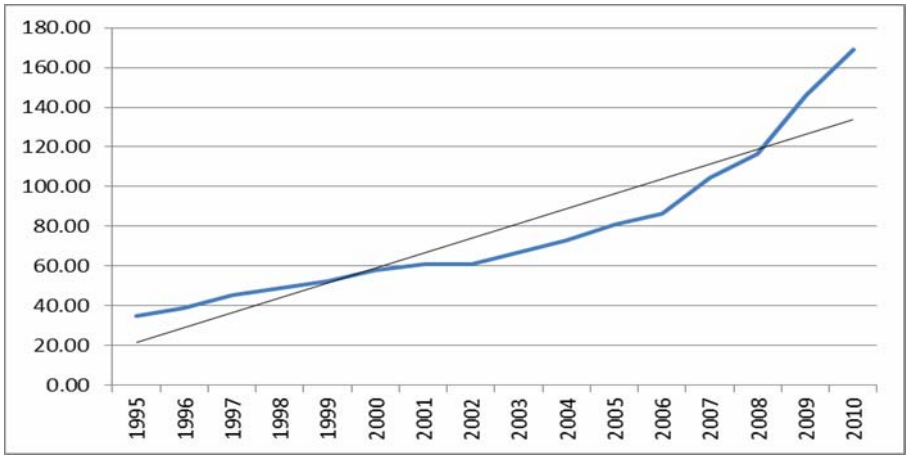

شكل (٤): الاتجاه الزمنى العام للناتج الزراعي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

(%)

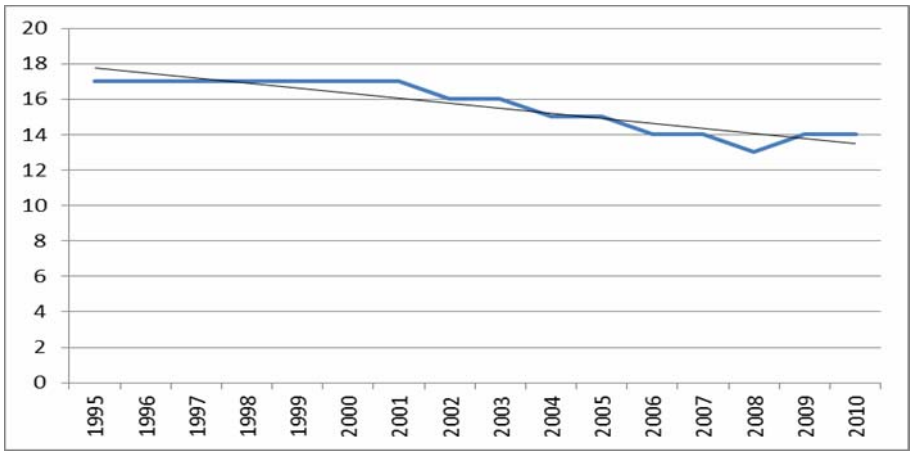

شكل (٥): نسبة الناتج المحلى الزراعي من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٠)

الأهمية النسبية لقيمة الصادرات لأهم المحاصيل الزراعية:

١- القطن :

يوضح الجدول (٥) تطور الأهمية النسبية لقيمة صادرات القطن المصرى بالنسبة إلى قيمة الصادرات الكلية ونظيرتها الزراعية خلال الفترة (1995- 2009) ومنة يتضح أن نصيب صادرات القطن فى الصادرات القومية بلغ نحو 3.11% للفترة الأولى (1995- 1999). أما فى الفترة الثانية (2000- 2004) فقد إرتفعت هذه النسبة لتصل إلى 3.75% ، كما يتضح من الجدول إنخفاض نسبة مساهمة القطن فى الصادرات الكلية خلال الفترة الثالثة حيث بلغ 0.78% فقط كمتوسط لتلك الفترة. أما بالنسبة لمساهمة قيمة صادرات القطن فى الصادرات الزراعية فقد بلغت خلال الفترة الأولى نحو 27.85% فى المتوسط. أما فى الفترة الثانية فقد إرتفعت نسبة مساهمة قيمة صادرات القطن فى قيمة الصادرات الزراعية لتصل إلى 34.8%، وإنخفضت مساهمة القطن للفترة الثالثة فقد بلغت فى المتوسط نحو 10%. ويستدل من ذلك مدى الأثر السلبى للمتغيرات الدولية على صادرات القطن المصرى خلال تلك الفترة. ويستدل من ذلك على تعرض الإنتاج للتقلبات الشديدة من عام لأخر حيث يؤدى ذلك إلى تأثير سلبى على المركز التنافسى لصادرات القطن المصرى حيث أن

ذلك لا يساعد على إنتظام المعروض منه وقد أدى عدم إستقرار الكميات المتاحة للتصدير من القطن المصرى نتيجة تناقص المساحة المزروعة بالقطن وإنخفاض إنتاجه إلى عدم القدرة على الوفاء بمتطلبات الأسواق الخارجية من الأقطان وذلك بصدور قرار الحكومة المصرية فى نهاية أكتوبر عام ١٩٩٥م بعدم السماح بتصدير الأقطان المصرية الإ بعد الوفاء بإحتياجات المغازل المحلية مما أضر بالقطن المصرى أشد الضرر وأستمرت الآثار السيئة لهذا القرار حتى الآن نتيجة للجوء الدول المستوردة لتعويض إحتياجاتها بالإستيراد من دول منتجة أخرى مما ساعد على دخول أقطان منافسة لتلك الأسواق وإستمرت بعد ذلك حتى بعد الغاء هذا القرار .

٢- الأرز :

يبين الجدول (٥) الأهمية النسبية لقيمة صادرات الأرز المصرى بالنسبة لقيمة الصادرات الكلية والزراعية خلال الفترة (1995- 2009) ومنه يتضح الإنخفاض النسبى فى مساهمة قيمة صادرات الأرز فى الصادرات الكلية حيث بلغ متوسطها السنوى نحو 1.9% خلال الفترة الأولى وفى الفترة الثانية إنخضت الأهمية النسبية للأرز لتصل إلى 1.8% ، وفى الفترة الثالثة بلغت نحو 1.6% فى المتوسط . أما الأهمية النسبية لقيمة صادرات الأرز فى إجمالى الصادرات الزراعية فقد بلغ متوسطها السنوى حوالى 17.5% خلال الفترة الأولى ، وفى الفترة الثانية فقد اتجهت النسبة نحو الزيادة الطفيفة حيث بلغت نحو 17.9% فى المتوسط ، وازدادت مساهمة الأرز فى الصادرات الزراعية نسبياً خلال الفترة الثالثة نتيجة لارتفاع أسعار وكميات الأرز المصدرة حيث بلغت النسبة حوالى 18.33% لمتوسط تلك الفترة.

٣- البطاطس :

يشير ذات الجدول (٥) إلى إنخفاض الأهمية النسبية لقيمة صادرات البطاطس المصرية بالنسبة إلى قيمة الصادرات الكلية والزراعية خلال الفترة (1995-2009)، ومنه يتضح أن نصيب صادرات البطاطس فى الصادرات الكلية بلغ نحو 1.29% فى المتوسط خلال الفترة الأولى. أما فى الفترة الثانية فقد بلغ متوسط نصيب صادرات البطاطس نحو ٠,٥% لمتوسط هذه الفترة ، ثم ازدادت نسبياً فى الفترة الثالثة لتصل إلى ٠,٦%. بينما بلغت متوسط الأهمية النسبية لقيمة صادرات البطاطس فى إجمالى قيمة الصادرات الزراعية نحو 11.8% ، 5.1% ، 6.5% خلال الفترات الأولى والثانية والثالثة على الترتيب.

جدول (٥): الأهمية النسبية لقيمة صادرات محاصيل الدراسة إلى قيمة الصادرات الكلية والزراعية فى مصر خلال الفترة (1995- 2009) .

البيــان	الأهمية النسبية	متوسط الفترة (1995-1999)	متوسط الفترة (1995-2005)	متوسط الفترة (1995-2009)
القطن	**بالنسبة للصادرات القومية**	3.11	3.11	0.78	2.54
	بالنسبة للصادرات الزراعية	27.85	27.85	10.00	24.2
الأرز	**بالنسبة للصادرات القومية**	1.9	1.9	1.6	1.77
	بالنسبة للصادرات الزراعية	17.5	17.5	18.33	17.9
البطاطس	**بالنسبة للصادرات القومية**	1.29	1.29	0.6	0.8
	بالنسبة للصادرات الزراعية	11.8	11.8	6.5	7.8
البرتقال	**بالنسبة للصادرات القومية**	0.50	0.50	0.89	0.63
	بالنسبة للصادرات الزراعية	4.5	4.5	8.6	6.02
البصل	**بالنسبة للصادرات القومية**	0.28	0.28	0.29	0.29
	بالنسبة للصادرات الزراعية	2.6	2.6	2.65	2.7
	بالنسبة للصادرات القومية	0.01	0.01	0.38	0.14
العنب	**بالنسبة للصادرات الزراعية**	0.11	0.11	3.5	1.33
الفاصوليا	**بالنسبة للصادرات القومية**	0.04	0.04	0.08	0.05
	بالنسبة للصادرات الزراعية	0.40	0.40	1.06	0.50
	بالنسبة للصادرات القومية	0.03	0.03	0.01	0.02
الثوم	**بالنسبة للصادرات الزراعية**	0.30	0.30	0.12	0.21
الفراولة	**بالنسبة للصادرات القومية**	0.006	0.006	0.12	0.05
	بالنسبة للصادرات الزراعية	0.05	0.05	1.05	0.40
الطماطم	**بالنسبة للصادرات القومية**	0.03	0.03	0.03	0.02
	بالنسبة للصادرات الزراعية	0.30	0.30	0.28	0.24

المصدر: جمعت حسبت من جدول (1) بالملحق

٤- البرتقال :

يوضح جدول (٥) الأهمية النسبية لصادرات البرتقال إلى الصادرات القومية ونظيرتها الزراعية خلال الفترة (1995- 2009) ومنة يتبين أنة خلال الفترة (1995-1999) بلغ متوسط نصيب صادرات البرتقال إلى الصادرات القومية نحو 0.5%، بينما بلغ متوسط نظيرتها خلال الفترة (2000-2004) حوالى 0.52%، أما فى الفترة الثالثة فقد بلغ نحو 0.89%، وفيما يختص بالأهمية النسبية لقيمة صادرات البرتقال إلى قيمة الصادرات الزراعية فقد بلغ متوسطها السنوى نحو 4.5% خلال الفترة الأولى، أما فى الفترة الثانية فقد اتجهت النسبة نحو الزيادة حيث بلغت نحو 4.96% فى المتوسط، وازدادت مساهمة البرتقال فى الصادرات الزراعية خلال الفترة الثالثة نتيجة لإرتفاع كلاً من كميات وأسعار صادرات البرتقال المصدرة حيث بلغت النسبة حوالى 8.6% لمتوسط تلك الفترة مما يدل على تحسن أوضاع صادرات البرتقال بالنسبة للصادرات الزراعية المصرية.

٥- البصل :

من بيانات جدول (٥) السابق يتضح أن الأهمية النسبية لقيمة صادرات البصل إلى قيمة الصادرات الكلية خلال فترة الدراسة بلغت نحو 0.28% ، 0.30%، 0.29% لمتوسط الفترات الثلاث على الترتيب وبلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة نحو 0.29% . وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لقيمة صادرات البصل بالنسبة لقيمة الصادرات الزراعية فقد إتسمت تلك النسبة بالتذبذب خلال فترة الدراسة ، حيث بلغت فى المتوسط حوالى 2.6% للفترة الأولى ، حوالى 2.8% للفترة الثانية ، 2.65% للفترة الثالثة. وقد بلغ المتوسط العام لفترة الدراسة نحو 2.7 % . وقد يرجع ذلك لإنخفاض نوعية البصل المنتج وذلك بعد الإهمال وعدم العناية التى صاحبت عملية إنتاجة مما أدى إلى فقد ما كان يتمتع به البصل المصرى من جودة وشهرة .

٦- العنب :

يوضح جدول (٥) الأهمية النسبية لصادرات العنب بالنسبة للصادرات الكلية والزراعية خلال الفترة (1995- 2009)، حيث بلغ متوسط الفترة الأولى نحو 0.01%، والفترة الثانية 0.04%، والفترة الثالثة 0.38%، وبلغ المتوسط العام 0.14%. وفيما يتعلق بقيمة صادرات العنب بالنسبة لقيمة الصادرات الزراعية خلال نفس الفترات فيشير الجدول إلى أن الأهمية النسبية بلغت نحو 0.11% للفترة الأولى،

0.4% للفترة الثانية، 3.5% للفترة الثالثة وقد بلغ المتوسط العام لفترة الدراسة نحو ١,٣٣%.

٧- الفاصوليا الخضراء :

يوضح جدول (٥) الأهمية النسبية لصادرات الفاصوليا الخضراء لمتوسط الفترات الثلاث وذلك بالنسبة لكل من الصادرات الكلية والصادرات الزراعية حيث بلغت الأهمية النسبية لصادرات الفاصوليا إلى الصادرات القومية نحو 0.04% فى الفترة الأولى، وانخفضت فى الفترة الثانية لتصل إلى 0.03% ، وارتفعت نسبياً لتصل إلى 0.08% خلال الفترة الثالثة. وبلغت النسبة لمتوسط فترة الدراسة نحو 0.05% ، وفيما يتصل بالأهمية النسبية لصادرات الفاصوليا للصادرات الزراعية خلال نفس الفترات فبلغت 0.4% لمتوسط الفترة الأولى ،0.3% لمتوسط الفترة الثانية، 1.06% لمتوسط الفترة الثالثة وبلغت النسبة لمتوسط فترة الدراسة نحو 0.5%.

٨- الثوم :

يوضح جدول (٥) الأهمية النسبية لصادرات الثوم للصادرات الكلية خلال الفترة المشار إليها حيث بلغت خلال فترة الدراسة نحو 0.02% وهى نسبة ضئيلة للغاية ويلاحظ أنها تناقصت خلال فترة الدراسة حيث بلغت نحو 0.03% للفترة الأولى، 0.02% للفترة الثانية، 0.01% للفترة الثالثة. وتتشابه أهمية صادرات الثوم للصادرات الزراعية لمثيلتها للصادرات القومية من حيث انخفاضها حيث بلغت 0.3% للفترة الأولى ، 0.2% للفترة الثانية ، 0.12% للفترة الثالثة وقدر المتوسط العام لفترة الدراسة نحو 0.21% .

٩- الفراولة :

يوضح جدول (٥) الأهمية النسبية لصادرات الفراولة للصادرات الكلية والزراعية خلال الفترة (1995-2009) حيث يلاحظ انخفاض الأهمية النسبية لصادرات الفراولة لأدنى مستوياتها بالمقارنة بمحاصيل الدراسة وذلك بالنسبة لكل من الصادرات القومية والزراعية وذلك نتيجة لانخفاض قيمة صادرات الفراولة حيث لازالت الفراولة المصرية غير قادرة على المنافسة فى السوق العالمى نتيجة الارتفاع السعرى لها بالمقارنة بالدول المنافسة وإن كانت مواعيد ظهور الفراولة المصرية فى الأسواق العالمية تعطى لها ميزة نسبية. وباستعراض بيانات الجدول يلاحظ أنها بلغت

نحو 0.05% لمتوسط فترات الدراسة من قيمة الصادرات القومية. كذلك إنخفضت قيمة صادرات الفراولة بالنسبة للصادرات الزراعية خلال نفس الفترات ، حيث بلغت النسبة لمتوسط الفترة الكلية نحو 0.4% .

١٠- الطماطم :

يوضح جدول (٥) الأهمية النسبية لصادرات الطماطم بالنسبة للصادرات الكلية والزراعية خلال الفترة المشار إليها، حيث يلاحظ إنخفاض الأهمية النسبية لقيمة صادرات الطماطم فى الصادرات المصرية سواء على المستوى القومى أو الزراعى ، وذلك على الرغم مما تتصف به الطماطم المصرية من مزايا سواء فيما يتعلق بمواعيد إنتاجها حيث تتوافر معظم شهور العام ، كما أن موقع مصر بالقرب من الدول الخليجية والأوربية يمكن أن يسهم فى زيادة الصادرات منها. ويلاحظ إنخفاض قيمة صادرات الطماطم بالنسبة للصادرات القومية خلال فترات الدراسة. حيث بلغت نحو 0.03% لمتوسط الفترة الأولى، 0.01% لمتوسط الفترة الثانية، 0.03% لمتوسط الفترة الثالثة كذلك إنخفضت قيمة صادرات الطماطم بالنسبة للصادرات الزراعية حيث بلغت لمتوسط الفترة الأولى نحو 0.30% ، 0.12% لمتوسط الفترة الثانية، 0.28% لمتوسط الفترة الثالثة ولم يتجاوز المتوسط العام نحو 0.24% .

الفصل الثانى

تطور الصادرات لأهم الحاصلات الزراعية المصرية

قطاع الصادرات هو المحرك الرئيسى لعملية التنمية ، وبدون نجاح التصدير تنحصر أفاق التنمية وتقل فرص العمالة ، والتركيز على زيادة الصادرات والنفاذ إلى الأسواق الخارجية هو أمر يعد من القضايا المصرية بالنسبة لظروف الإقتصاد المصرى وأوضاعه المستقبلية لأن فرصة مصر فى تحقيق النمو الإقتصادى ومواجهة تحديات التنمية تعتمد اعتماد أساسياً على التصدير وعلى التوسع فيه. وتتوقف قيمة الصادرات السلعية المصرية على العديد من العوامل والتى من أهمها الكميات المصدرة ، وأسعارها العالمية ونظام سعر الصرف المعمول به حيث تتأثر تأثراً شديداً بتطور أسعار تبادل العملات القابلة للتحويل .

ويتناول هذا الجزء الإشارة بإيجاز للتغيرات التى انتابت أهم الحاصلات الزراعية خلال الفترة (1995- 2009) وقد تم إختيار عشرة محاصيل وهى (القطن، الأرز، البطاطس، البرتقال، البصل، العنب، الفاصوليا، الثوم، الفراولة، الطماطم) وهى تمثل أهم المحاصيل التصديرى فى قطاع التجارة الخارجية الزراعية المصرية حيث تمثل نحو ٦١,٣% من قيمة الصادرات الزراعية المصرية، و ٦,٣% بالنسبة للصادرات الكلية المصرية وذلك خلال فترة الدراسة وأيضاً لأن السياسة الإقتصادية المصرية تهدف إلى تعظيم العائد منها بزيادة صادراتها، وينطوى هذا التحليل على دراسة تطور كمية وقيمة ومتوسط السعر التصديرى للسلع سالفة الذكر، وأيضاً دراسة الأهمية النسبية لصادرات هذه السلع إلى الصادرات القومية والزراعية على السواء وكذلك معادلات الأتجاه الزمنى العام لتطور كمية وقيمة وسعر التصدير لأهم الصادرات المصرية خلال نفس الفترة الزمنية .

١- تطور صادرات القطن :

يوضح جدول (٦) التغيرات التى أنتابت صادرات القطن خلال الفترة (1995 - 2009) وقد إتسمت بالتذبذب وعدم الإستقرار حيث بلغت كمية الصادرات من القطن نحو 62.1 ألف طن لمتوسط الفترة الأولى، 137.3 ألف طن لمتوسط الفترة الثانية ، 78.6 ألف طن لمتوسط الفترة الثالثة، وبمتوسط عام بلغ نحو 92.6 ألف طن لإجمالى الفترة ، وبدراسة الإتجاه الزمنى العام لكمية صادرات القطن فتشير النتائج جدول (٨) أن قيمة معامل التحديد والبالغة نحو ٠,٤٣ تعنى أن حوالى ٤٣%

جدول (٦): كميات وقيم وأسعار أهم الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

الكمية : ألف طن القيمة : مليون دولار السعر : دولار/طن

البيان	القطن			الأرز			البطاطس			البرتقال			البصل		
السنة	كمية	قيمة	سعر	كمية	قيمة	سعر	كمية	قيمة	سعر	كمية	قيمة	سعر	كمية	قيمة	سعر
1995	67.415	152.216	2257.9	156.756	56.728	361.9	418.744	102.116	243.9	41.97	12.986	309.4	115.582	17.224	149.0
1996	23.29	91.83	3942.9	325.621	116.188	356.8	411.173	79.909	194.3	53.598	17.328	323.3	104.009	10.897	104.8
1997	41.791	110.223	2637.5	201.308	71.266	354.0	232.963	41.249	177.1	44.301	14.088	318.0	103.961	12.812	123.2
1998	66.258	158.173	2387.2	421.729	134.396	318.7	228.467	43.224	189.2	217.627	60.787	279.3	150.56	18.802	124.9
1999	111.535	238.16	2135.3	306.727	87.499	285.3	255.569	46.034	180.1	53.435	16.421	307.3	105.957	9.492	89.6
المتوسط	62.0578	150.12	2672.2	282.428	93.2154	330.0	309.383	62.5064	202.0	82.1862	24.322	307.5	116.014	13.8454	118.3
2000	63.222	132.272	2092.2	389.862	112.227	287.9	156.63	27.39	174.9	86.445	16.556	191.5	147.258	12.367	84.0
2001	81.609	186.003	2279.2	650.307	132.908	204.4	185.505	29.75	160.4	257.862	50.622	196.3	166.357	14.212	85.4
2002	161.12	329.698	2046.3	452.455	103.348	228.4	229.382	42.617	185.8	126.727	26.541	209.4	293.429	23.557	80.3
2003	196.822	365.865	1858.9	572.268	148.016	258.6	296.287	43.972	148.4	166.774	39.185	235.0	320.233	33.007	103.1
2004	183.727	483.023	2629.0	806.929	223.967	277.6	381.51	67.23	176.2	258.262	76.875	297.7	350.571	36.491	104.1
المتوسط	137.3	299.372	2180.4	574.364	144.093	250.9	249.863	42.1918	168.9	179.214	41.9558	234.1	255.57	23.9268	93.6
2005	96.749	180.547	1866.1	1017.37	294.252	289.2	392.178	77.446	197.5	214.165	74.914	349.8	300.996	31.003	103.0
2006	55.189	132.8	2406.3	917.243	288.015	314.0	367.134	65.35	178.0	282.698	65.272	230.9	204.654	23.9	116.8
2007	128.335	152.969	1192.0	1123.49	379.958	338.2	389.698	108.092	277.4	271.551	99.143	365.1	201.235	36.086	179.3
2008	97.172	185.365	1907.6	173.419	88.737	511.7	397.944	176.148	442.6	454.401	238.935	525.8	103.321	41.559	402.2
2009	15.441	87.494	5666.3	560.43	445.21	794.4	215.078	145.406	676.1	821.812	494.749	602.0	235.151	168.56	716.8
المتوسط	78.5772	147.835	1881.4	758.39	299.234	394.6	352.406	114.488	324.9	408.925	194.603	475.9	209.071	60.2216	288.0

المصدر : جمعت وحسبت من FAOSTAT, Database Results, Web sit http://www.FAO.org

تابع جدول (٦): كميات وقيم وأسعار أهم الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة(١٩٩٥-٢٠٠٩)

الكمية: ألف طن القيمة:مليون دولار السعر :دولار/طن

البيان	العنب			الفاصوليا الخضراء			الثوم			الفراولة			الطماطم		
السنة	كمية	قيمة	سعر	كمية	قيمة	سعر	كمية	قيمة	سعر	كمية	قيمة	سعر	كمية	قيمة	سعر
1995	1.142	0.466	408.1	11.313	3.514	310.6	2.864	1.186	414.1	0.717	0.401	559.3	9.696	1.862	192.0
1996	1.304	0.912	699.4	8.266	2.229	269.7	7.161	2.772	387.1	0.426	0.178	417.8	10.726	1.555	145.0
1997	0.83	0.498	600.0	5.122	1.15	224.5	4.883	1.928	394.8	0.6	0.266	443.3	12.353	1.297	105.0
1998	0.78	0.507	650.0	5.438	1.568	288.3	3.159	1.071	339.0	0.727	0.311	427.8	19.486	2.306	118.3
1999	0.891	0.451	506.2	3.798	0.949	249.9	2.914	0.777	266.6	0.854	0.337	394.6	5.344	0.99	185.3
المتوسط	0.9894	0.5668	572.7	6.7874	1.882	268.6	4.1962	1.5468	360.3	0.6648	0.2986	448.6	11.521	1.602	149.1
2000	4.587	1.875	408.8	4.718	1.065	225.7	3.514	0.866	246.4	0.338	0.117	346.2	1.745	0.454	260.2
2001	4.552	1.294	284.3	8.178	2.802	342.6	4.288	0.988	230.4	1.24	0.319	257.3	4.51	1.117	247.7
2002	5.993	1.817	303.2	6.85	1.942	283.5	3.051	1.309	429.0	2.27	0.893	393.4	3.76	0.941	250.3
2003	7.416	2.93	395.1	5.829	2.045	350.8	7.136	3.349	469.3	2.823	1.469	520.4	3.224	0.819	254.0
2004	15.349	11.44	745.3	9.236	4.657	504.2	4.272	2.331	545.6	3.445	2.135	619.7	7.188	1.643	228.6
المتوسط	7.5794	3.8712	510.8	6.9622	2.5022	341.4	4.4522	1.7686	384.2	2.0232	0.9866	427.4	4.0854	0.9948	248.1
2005	24.602	16.833	684.2	10.847	5.64	520.0	1.894	0.913	482.0	3.054	1.739	569.4	18.47	3.753	203.2
2006	27.81	21.917	788.1	24.704	11.591	469.2	2.031	0.849	418.0	12.676	6.364	502.1	6.732	1.541	228.9
2007	53.697	59.688	1111.6	28.53	18.621	652.7	4.145	1.861	449.0	21.613	12.061	558.0	19.891	4.077	205.0
2008	49.74	91.926	1848.1	22.802	44.432	1948.6	7.361	4.777	649.0	9.284	32.806	3533.6	3.172	4.565	1439.2
2009	135.586	225.377	1662.2	3.447	3.152	914.4	2.865	4	1396.2	66.992	86.51	1291.3	23.867	19.887	833.2
المتوسط	58.287	83.1482	1426.5	18.066	16.6872	901.0	3.6592	2.48	678.8	22.7238	27.896	1290.9	14.4264	6.7646	581.9

المصدر : جمعت وحسبت من FAOSTAT, Database Results, Web sit http://www.FAO.org

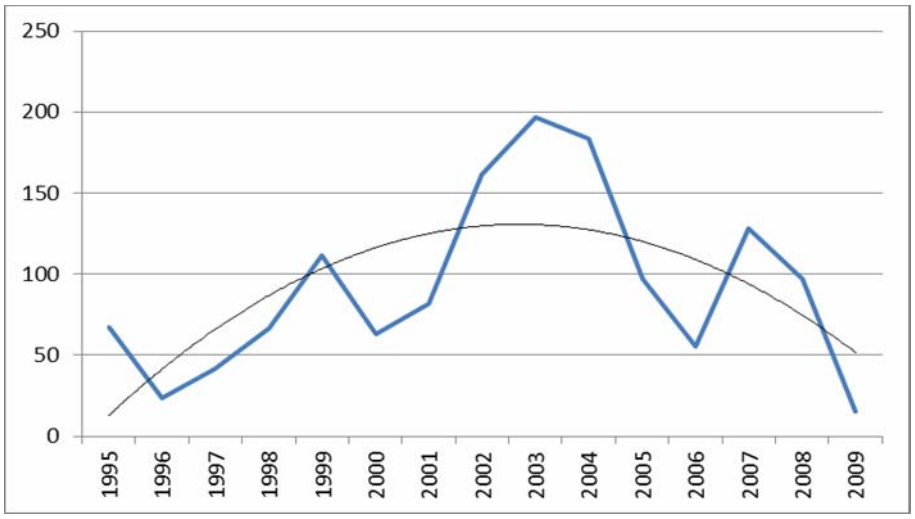

شكل (٦): الاتجاه الزمنى العام لقيمة الصادرات من محصول القطن (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

من التغيرات فى كمية صادرات القطن خلال فترة الدراسة تعود إلى تأثير عنصر الزمن أما الباقى ٥٧% فيعود إلى عوامل أخرى ، ويؤكد ما سبق قيمة F حيث بلغت ٤,٦١ وهى معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ ومعدل النمو بلغ نحو ٣,١% . وفيما يتعلق بقيمة الصادرات من القطن خلال نفس الفترة فتشير البيانات إلى أنها تذبذبت بين الزيادة والنقصان خلال تلك الفترات الثلاثة حيث بلغت نحو 150.1 مليون دولار فى المتوسط للفترة الأولى ، وتزايدت لنحو 299.4 مليون دولار وذلك للفترة الثانية، ثم تناقصت لنحو 148 مليون دولار لمتوسط الفترة الثالثة، وبمتوسط عام لإجمالى الفترة بلغ نحو 199 مليون دولار. وتشر نتائج جدول (٩) أن قيمة معامل التحديد البالغة نحو ٠,٣٧ تعنى أن نحو ٣٧% من التغيرات فى قيمة صادرات القطن تعود لتأثير عنصر الزمن والباقى ٦٣% يعود إلى عوامل أخرى لم يأخذها النموذج فى الاعتبار، وتشير تقديرات تحليل التباين F والبالغة نحو ٤,٦١ إلى معنوية النموذج المستخدم عند ١% .

أما بالنسبة لسعر صادرات القطن فقد انعكست التغيرات التى إنتابت كل من الكمية والقيمة على السعر التصديرى حيث بلغ فى المتوسط نحو 2672.2، 2180.4، 1881.4 دولار/ للطن للفترات الثلاث على الترتيب، وبمتوسط عام

لإجمالى الفترة بلغ نحو 2244.7 دولار/ للطن. كما تشير نتائج جدول (١٠) أن قيمة معامل التحديد البالغة نحو ٠,٢٨ تعنى أن نحو ٢٨% من التغيرات فى سعر التصدير لمحصول القطن تعود إلى عنصر الزمن والباقى ٧٢% يعود إلى عوامل أخرى.

٢- تطور صادرات الأرز :

أوضحت مؤشرات جدول (٦) أن الكمية المصدرة من الأرز إتسمت بالإزدياد، حيث بلغت فى المتوسط نحو 282.4 ، 574.4 ، 758.4 ألف طن للفترات الثلاث على الترتيب وبمتوسط عام للفترة كلها بلغ نحو 538.4 ألف طن، كما تشير نتائج جدول (٧) إلى أن قيمة معامل التحديد تبلغ نحو ٠,٤٦ وهذا يعنى أن حوالى ٤٦% من التغيرات فى كمية صادرات الأرز ترجع إلى عنصر الزمن والباقى ٥٤% يعود إلى عوامل أخرى . وتشير تقديرات تحليل التابين F والبالغة نحو٥,١٥ إلى معنوية النموذج المستخدم عند ١% ومعدل النمو السنوى بلغ نحو ٧,٥٦% خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة قيمة الصادرات من الأرز الأبيض إتسمت بالإزدياد حيث بلغت نحو 93.2 ، 144.1 ، 299.2 مليون دولار للفترات الثلاث وبلغ المتوسط العام للفترة كلها نحو ١٧٨,٨ مليون دولار ، أما عن القوة التفسيرية للنموذج فتشير نتائج جدول (٨) أن قيمة معامل التحديد تبلغ نحو ٠,٥٥ ، أى أن ٥٥% من التغيرات فى قيمة صادرات الأرز تعود إلى تأثير عنصر الزمن والباقى ٤٥% تعود إلى عوامل أخرى لم يأخذها النموذج فى الإعتبار. وتشير تقديرات تحليل التباين F والبالغة نحو ١٦ إلى معنوية النموذج المستخدم عند ١% ، وبلغ معدل النمو السنوى ٦,٦% لإجمالى الفترة.

كما تبين أن السعر التصديرى للأرز إتسم بالتذبذب حيث بلغ فى المتوسط نحو 330 دولار/ طن للفترة الأولى، وتناقص لنحو 250.9 دولار/ طن لمتوسط الفترة الثانية بنقص قدرة 24% ، ثم تزايد فى الفترة الثالثة لنحو 394.6 دولار / طن محققاً بذلك زيادة قدرها 57% كما بلغ السعر التصديرى لمتوسط الفترة كلها نحو 325.2 دولار/ طن. كما تشير النتائج بجدول (٩) أن قيمة معامل التحديد والبالغة نحو ٠,٧٨ تعنى أن حوالى ٧٨% من التغيرات فى السعر التصدير للأرز تعود إلى تأثير عنصر الزمن والباقى ٢٢% تعود إلى عوامل أخرى . ويؤكد ما سبق قيمة F حيث بلغت حوالى ٢١,٧٤ وهى معنوية عند مستوى ٠,٠١ ، وقد بلغ معدل النمو السنوى ٤,٢٩% خلال الفترة الكلية.

جدول (٧): الأتجاه الزمنى العام لتطور كميات الصادرات المصرية من أهم السلع الزراعية خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩). **(الكمية : ألف طن)**

المتغير	نوع المعادلة	المعادلة	R^2	F	معدل النمو
كمية صادرات القطن	تربيعية	ص = -١٩,٨ + ٣٤,٦س + ١,٩س٢ (٠,٤٩) (٣,٠٢)* (٢,٨٥) *	٠,٤٣	*٤,٦١	٣,١
كمية صادرات البطاطس	خطية	ص(١) = ٤٦٢,١ - ٥٠,٩ س (٧,٠٦) ** (٢,٥٨) * ص(٢) = ١٩٩,٩ + ١٨,٤ س (٣,٥٢) * (٢,٠١) *	٠,٦٩ ٠,٣٤	**٦,٦٥ *٤,١	١٦,٤٥ ٧,٩١
كمية صادرات الأرز	تربيعية	ص =-٦٣,٧٦ + ١٣٨,٣٢س - ٦,١س٢ (٠,٢٩) (٢,٢) * (١,٦)	٠,٤٦	*٥,١٥	٧,٥٦
كمية صادرات البرتقال	خطية	ص =-٦٢١,٢٦ + ٣٥,٩٦س (٠,٨٩) (٤,٦) *	٠,٦٢	**٢١,٤	٨,٧
كمية صادرات البصل	تربيعية	ص = ٦,١ +٤٨,٧ س - ٢,٤٥س٢ (٠,١) (٢,٧٧) * (٢,٢٩) *	٠,٤٧	*٥,٣٥	٤,٩٥
كمية صادرات العنب	تربيعية	ص = ٢٢,٥ - ١١,١٥س + ١,٠٨س٢ (١,٦) (٢,٧٨) * (٤,٤١) *	٠,٨٤	**٣٠,٧	٢,٧٢
كمية صادرات الفاصوليا	خطية	ص =٣٣٤,٥٤ + ٩٠٧,٤ س (٠,٨٥) (٢,١) *	٠,٢٥	*٤,٤	٥,١
كمية صادرات الثوم	تربيعية	ص = ٤,٨١ - ٠,٢١س + ٠,٠١١س٢ (٢,٧٨) * (٠,٤٣) (٠,٤٠)	٠,٠١٥	٠,٠٩٤	٠,٥
كمية صادرات الفراولة	خطية	ص =١١١٠٨,٧ – ٢٤٤٤ س (١,٥) (٢,٩٥) *	٠,٤	**٨,٧	١٠,٧
كمية صادرات الطماطم	تربيعية	ص =١٦,٥٢ - ٢,٨٨س + ٠,٢٠س٢ (٢,٧٨) * (١,٦٩) (١,٩٣)	٠,٢٧	٢,١٨	٣,٢

* معنوي عند ٥% ، ** معنوي عند ١% ، N.S. غير معنوي.

تم تقدير الكمية لمحصول البطاطس فى الصورة الخطية وتم تقسيم الفترة الكلية إلى فترتين وذلك لأن النموذج أصبح أكثر معنوية حيث أن :

(١) الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩). (٢) الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٩).

ص: كمية أو قيمة أو سعر الصادرات المصرية لمحاصيل الدراسة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

س : عنصر الزمن . R^2 : معامل التحديد

المصدر: جمعت وحسبت من Web sit: http://www FAOSTAT, Database Results, FAO.org .

جدول (٨):الإتجاه الزمنى العام لتطور قيم الصادرات المصرية من أهم السلع الزراعية خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩). **(القيمة : مليون دولار)**

المتغير	نوع المعادلة	المعادلة	R^2	F	معدل النمو
قيمة صادرات القطن	تربيعية	ص =-٣,٣٥ + ٦٥,٤س- ٣,٨٨س٢ (٠,٠٤) (٢,٦٨) * (٦,٦١) **	٠,٣٧	*٣,٥٨	١,٦٧
قيمة صادرات البطاطس	تربيعية	ص =١١٧,٥٢- ٢٥,٤٠س + ١,٩٢س٢ (٧,٩٦) ** (٥,٩٨) * (٧,٤٤) **	٠,٨٨	**٤٢,١٤	٧,٣
قيمة صادرات الأرز	خطية	ص =١٩٦,٦٣ + ١٩٨,٩٨س (٠,٤٤) (٤,٠٠) **	٠,٥٥	**١٦	٦,٦
قيمة صادرات البرتقال	تربيعية	ص =١٠٦,٤٢ - ٤٢,٢٣س + ٣,٨٥س٢ (١,٧٣) (٢,٣٩) * (٣,٥٨) *	٠,٧٤	**١٧,٤٥	٢٢,٣
قيمة صادرات البصل	تربيعية	ص =٣٧,٣٧ - ١١,٥س + ١,٠٥س٢ (١,٥٧) (١,٦٨) (٢,٥٤) *	٠,٦	**٨,٩٥	١٦,٥٣
قيمة صادرات العنب	تربيعية	ص =٤٧,٠٣ - ٢٣,٠٥س + ٢,٠١س٢ (١,٧٨) (٣,٠٣) * (٤,٣٦) *	٠,٧٩	**٢٢,٩	١٤,٣
قيمة صادرات الفاصوليا	خطية	ص =٤٣٦,٥٦ + ١٤٢٣,٧١س (٠,٨٨) (٢,٤٢) *	٠,٣١	*٥,٩	٢٠,٢٢
قيمة صادرات الثوم	تربيعية	ص =٢,٤٧ - ٠,٤٢س + ٠,٠٣س٢ (٢,٧) * (٢,١٥) * (١,٦)	٠,٤٣	*٤,٤٨	٦,٧٤
قيمة صادرات الفراولة	خطية	ص =١٥٧٣٣,٢+ ٣١٨٢,٥ س (١,٥٦-) (٢,٨٦) *	٠,٣٩	**٨,٢	٣٢,٦٨
قيمة صادرات الطماطم	تربيعية	ص =٥,٦٦ - ١,٩٧س + ٠,١٦س٢ (٢,٠٢) * (٢,٤٤) * (٣,٢٧) *	٠,٦٣	**١٠,٢٦	١٨,٩

* معنوي عند ٥% ، ** معنوي عند ١% ، N.S. غير معنوي.

حيث أن :

ص : كمية أو قيمة أوسعر الصادرات المصرية لمحاصيل الدراسة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) .

س : عنصر الزمن . R^2: معامل التحديد

المصدر : جمعت وحسبت من : Web sit: http://wwwFAOSTAT,Database Results, FAO.org .

جدول (٩): الأتجاه الزمنى العام لتطور أسعار الصادرات المصرية من أهم السلع الزراعية خلال الفترة (١٩٩٥ـ ٢٠٠٩). **(السعر : دولار/طن)**

المتغير	نوع المعادلة	المعادلة	R^2	F	معدل النمو
سعر تصدير القطن	تربيعية	ص=٣٨٣٥,٦٦ ـ٥٠٤,٢٨ س + ٣٢,٤٩س٢ (٤,٤٥) * (٢,٠٤) * (٢,١٦) *	٠,٢٨	٢,٣٦	٠,٧
سعر تصدير البطاطس	تربيعية	ص =٣٥٠,٩٤ ـ ٧١,٧٧س + ٥,٦١س٢ (٦١,٤٣) ** (١٧,٧٧) ** (١,٠٧)	٠,٧٩	**٢٣,٠٧	٧,٧٥
سعر تصدير الأرز	تربيعية	ص =٥٢٥,٤٤ ـ ٨٨,٩٧س + ٦,٤٣س٢ (٨,٢) ** (٤,٨٣) * (٥,٧٤) *	٠,٧٨	**٢١,٧٤	٤,٢٩
سعر تصدير البرتقال	تربيعية	ص =٤٣٣,٦ ـ ٦٥,٤٨س + ٤,٩٢س٢ (٨,٦٤) ** (٤,٥٤) * (٥,٦) *	٠,٨	**٢٣,٣	٣,٨٨
سعر تصدير البصل	تربيعية	ص =٢٩١,٩٧ ـ ٨٢,٤٢ س + ٦,٥١س٢ (٣,٦) * (٣,٥٤) * (٤,٦) *	٠,٧٦	**١٨,٧	١٣,٠٨
سعر تصدير العنب	تربيعية	ص =٩١١,١٤ ـ ١٩١,٤٣س + ١٦,٤٥س٢ (٥,٠٩) * (٣,٧٢) * (٥,٢٦) *	٠,٨٤	**١٠,٥٨	٨,٥٨
سعر تصدير الفاصوليا	خطية	ص =٢٦,١ + ٦٦,٢ س (٠,١٤) (٣,٣) *	٠,٤٤	**١٠,٦	٧,٣
سعر تصدير الثوم	تربيعية	ص = ٥٨٠,٣ ـ ١٠٥,٨٥س + ٨,٩٦س٢ (٣,٧٨) * (٢,٤) * (٣,٣٥) *	٠,٦٧	**١٢,٢٦	٧,٩٢
سعر تصدير الفراولة	خطية	ص =-٢١,٢٦ + ٩٢,٩٤ س (٠,٥٤-) (٢,١٥) *	٠,٢٦	*٤,٦	١٢,٨٧
سعر تصدير الطماطم	خطية	ص = ٥٠,٥ + ٤٧,١ س (٠,٣) (٢,٧) *	٠,٣٦	**٧,٣	٨,١

* معنوي عند ٥% ، ** معنوي عند ١% ، N.S. غير معنوي.

حيث أن :

ص : كمية أو قيمة أوسعر الصادرات المصرية لمحاصيل الدراسة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) .

س : عنصر الزمن . R^2 : معامل التحديد

المصدر: جمعت وحسبت من : Web sit: http://wwwFAOSTAT,Database Results, FAO.org .

(مليون دولار)

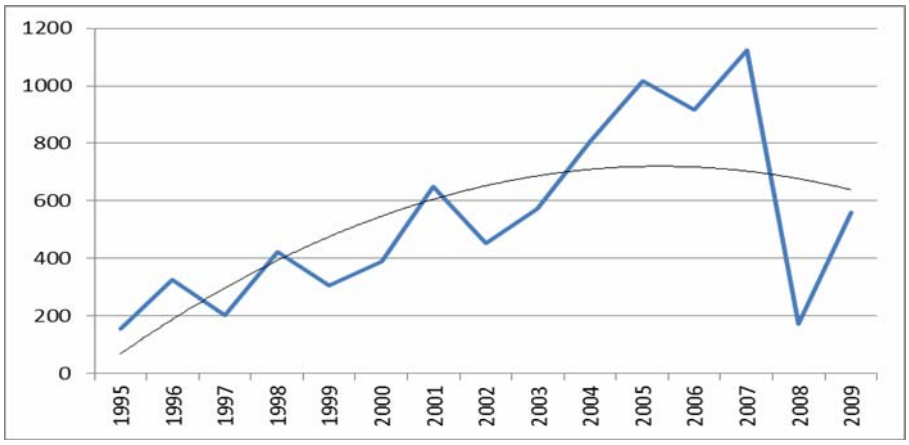

شكل (٧): الاتجاه الزمنى العام لقيمة الصادرات من محصول الأرز (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

٣- تطور صادرات البطاطس:

تشير بيانات جدول (٦) إلى أن الكمية المصدرة من البطاطس خلال الفترات الثلاث إتسمت بالتذبذب وعدم الإستقرار حيث بلغت نحو 309.38 ألف طن ، وتناقصت لتصل إلى 249.86 ألف طن فى الفترة الثانية بما يوازى 19.2% ، ثم تزايدت لتصل إلى 352.4 ألف طن بنسبة زيادة قدرها 41% لمتوسط الفترة الثالثة عن الثانية ، وبمتوسط عام للفترة كلها بلغ نحو 303.88 ألف طن .

وبدراسة الإتجاه الزمنى العام لكمية صادرات البطاطس فقد تم تقسيم الفترة الكلية إلى فترتين الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) والثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٩) وذلك لأن النموذج أصبح أكثر معنوية ، وتشير النتائج للفترة الأولى إلى أن قيمة معامل التحديد والبالغة نحو ٠,٦٩ إلى أن حوالى ٦٥% من التغيرات فى كمية البطاطس تعود إلى تأثير عنصر الزمن والباقى ٣١% تعود إلى بعض العوامل الأخرى التى لم يأخذها النموذج فى الإعتبار ، وأشارت نتائج تقديرات تحليل التباين F والتى بلغت نحو ٦,٦٥ إلى معنوية النموذج المستخدم عند ١% . كما بلغ معدل النمو نحو ١٦,٤٥% للفترة الأولى. أما بالنسبة للفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة معامل التحديد نحو ٠,٣٤ أى أن حوالى ٣٤% من التغيرات فى كمية الصادرات من البطاطس لهذه الفترة يعود لتأثير عنصر الزمن والباقى ٦٦% يعود لتأثير بعض العوامل الأخرى ،

وبلغت قيمة F نحو ٤,١ وهى معنوية عند مستوى ٠,٠١ ، وبلغ معدل النمو السنوى نحو ٧,٩١.

كما بلغت القيمة المناظرة لتلك الصادرات نحو 62.5 ، 42.2 ، 114.5 مليون دولار للفترات الثلاث على الترتيب ، وقد إتسمت تلك القيمة بالتذبذب أيضاً حيث تناقصت فى الفترة الثانية عن الأولى بنسبة 32% ثم تزايدت فى الفترة الثالثة عن الثانية 171% ، وبدراسة الإتجاه الزمنى العام تبين من جدول (٨) أن قيمة معامل التحديد والبالغة نحو ٠,٣٧ أن حوالى ٣٧% من التغيرات فى قيمة صادرات البطاطس تعود إلى تأثير عنصر الزمن ، والباقى ٦٣% يعود إلى بعض العوامل الأخرى . ويؤكد ماسبق قيمة F حيث بلغت حوالى ٤٢,١٤ ، وهى معنوية عند مستوى ٠,٠١ ، وبلغ معدل النمو السنوى نحو ٧,٣% لإجمالى الفترة .

أما السعر التصديرى فقد اتسم أيضاً بالتذبذب حيث كان متوسط الفترة الأولى 202 دولار/ طن ثم تناقص ليصل فى الفترة الثانية إلى 168.9 دولار/ طن بنقص مقداره 16% ثم تزايد السعر فى الفترة الثالثة ليصل إلى 324.9 دولار/ طن بنسبة زيادة قدرها 92% ، وبلغ السعر التصديرى فى المتوسط العام للفترة كلها نحو 231 دولار/ طن. أما عن القوة التفسيرية للنموذج الإحصائى المقدر فتشير نتائج جدول (٩) أن قيمة معامل التحديد البالغة نحو ٠,٧٩ تعنى أن حوالى ٧٩% من التغيرات فى السعر التصدير للبطاطس ترجع إلى تأثير عنصر الزمن بينما الباقى ٢١% ترجع إلى عوامل أخرى لم يأخذها النموذج فى الإعتبار . ويؤكد ماسبق قيمة F حيث بلغت نحو ٢٣,٠٧ وهى معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠١ ، وقد بلغ معدل النمو السنوى نحو ٧,٧٥% لإجمالى الفترة .

٤- تطور صادرات البرتقال:

يوضح جدول (٦) أن الكمية المصدرة من محصول البرتقال اتسمت بالإزدياد، حيث بلغت فى المتوسط نحو 82.2 ، 179.2 ، 408.9 ألف طن خلال الفترات الثلاث على الترتيب بمقدار زيادة حوالى 118% للفترة الثانية عن الأولى وبمقدار زيادة قدرة 128% للفترة الثالثة. أما عن القوة التفسيرية للنموذج المستخدم فتشير نتائج جدول (٧) أن قيمة معامل التحديد تبلغ نحو ٠,٦٢ وهذا يعنى أن حوالى ٧٦% من التغيرات فى كمية صادرات البرتقال تعود لتأثير عنصر الزمن والباقى ٢٤% يعود لعوامل أخرى ، وقد بلغت قيمة F نحو ٢١,٤ وهى معنوية عند مستوى ٠,٠١، وقد بلغ معدل النمو السنوى نحو ٨,٧% لإجمالى الفترة.

(مليون دولار)

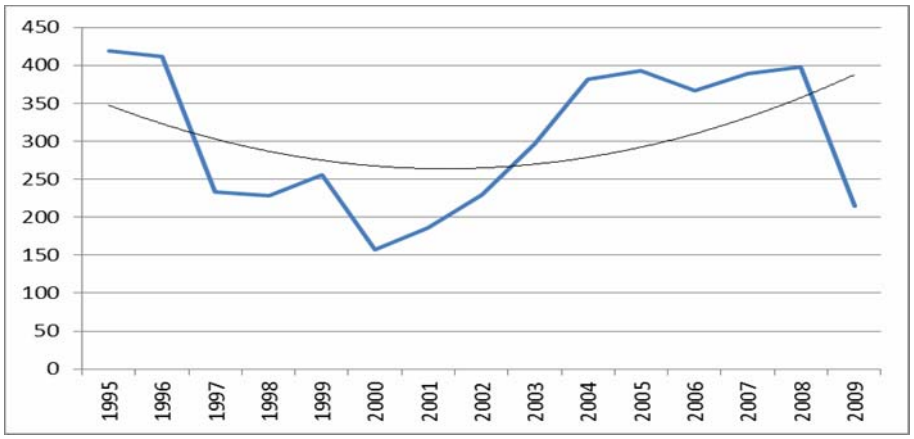

شكل (٨):اتجاه الزمنى العام لقيمة الصادرات من محصول البطاطس (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

كما تبين أن قيمة الصادرات لمحصول البرتقال اتسمت أيضاً بالإزدياد حيث بلغت 24.3 ، 41.96 ، 194.6 مليون دولار خلال الفترات الثلاث على الترتيب بنسبة زيادة حوالى 72.5% للفترة الثانية، وللفترة الثالثة زيادة قدرها نحو 363.7%، كما أشارت النتائج بجدول (٨) إلى أن قيمة معامل التحديد قد بلغت نحو ٠,٧٤ وهذا يعنى أن حوالى ٧٤% من التغيرات فى قيمة تعود إلى تأثير عنصر الزمن والباقى ٢٦% يعود إلى عوامل أخرى . وقد بلغ معدل النمو السنوى نحو ٢٢,٣%.

أما بالنسبة لسعر صادرات البرتقال فقد إتسمت بالتذبذب حيث بلغت فى المتوسط للفترة الأولى نحو 307.5 دولار/ طن وتناقصت لنحو 234.1 دولار/ طن ثم تزايدت فى الفترة الثالثة لتصل إلى 475.9 دولار/ طن وبنسبة زيادة قدرها 103% وبمتوسط عام للفترة الكلية 339.2 دولار/ طن. كما تشير النتائج بجدول (٩) أن قيمة معامل التحديد والبالغة نحو ٠,٨ تعنى أن حوالى ٨٠% من التغيرات فى السعر التصدير للبرتقال تعود إلى تأثير عنصر الزمن والباقى ٢٠% تعود إلى عوامل أخرى. ويؤكد ما سبق قيمة F حيث بلغت حوالى ٢٣,٣ وهى معنوية عند مستوى ٠,٠١ ، وقد بلغ معدل النمو السنوى ٣,٨٨% خلال الفترة الكلية.

(مليون دولار)

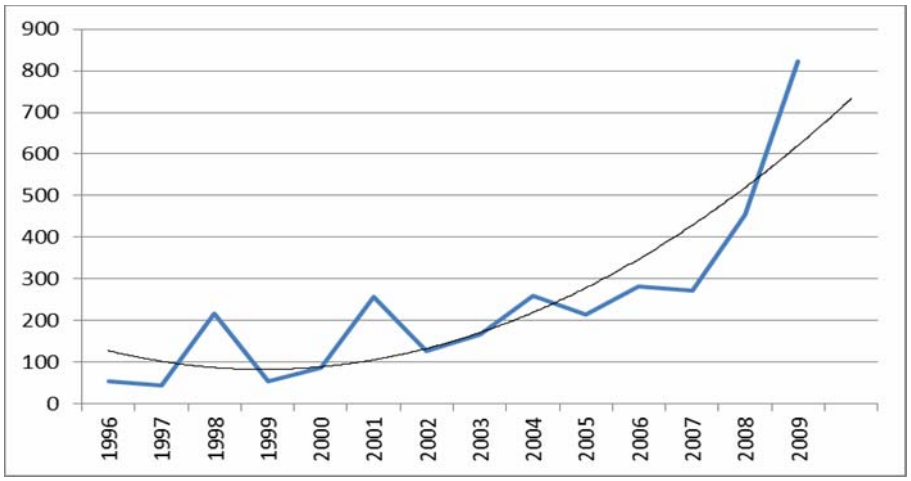

شكل (٩):اتجاه الزمنى العام لقيمة الصادرات من محصول البرتقال (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

5- تطور صادرات البصل:

أوضحت مؤشرات جدول (٦) أن الكمية المصدرة من محصول البصل إتسمت بالتذبذب للفترات الثلاث حيث بلغت فى المتوسط نحو 116 ،255.6 209 ألف طن على الترتيب وبنسبة زيادة للفترة الثانية عن الأولى قدرها 120% ، ونسبة تناقص للفترة الثالثة عن الثانية قدرها 18% . وتشير النتائج بجدول (٧) أن قيمة معامل التحديد والتى تبلغ نحو ٠,٤٧ تعنى أن حوالى ٤٧% من التغيرات فى كمية الصادرات من البصل تعود إلى عنصر الزمن والباقى ٥٣% تعود إلى عوامل أخرى، وتشير تقديرات تحليل التباين F والتى بلغت نحو ٥,٣٥ إلى معنوية النموذج المستخدم عند ١% . وقد بلغ معدل النمو السنوى نحو ٤,٩٥% خلال الفترة الكلية .

أما بالنسبة لمتوسط القيمة فقد بلغ 13.9 مليون دولار للفترة الأولى وأزداد ليصل إلى 23.9 مليون دولار للفترة الثانية بمقدار زيادة قدرة 72.7% ، وبلغ المتوسط للفترة الثالثة حوالى ٦٠,٢ مليون دولار بمقدار زيادة قدرة 152%، والمتوسط العام للفترة الكلية بلغ نحو 32.7 مليون دولار، كما أشارت النتائج بجدول (٨) إلى أن قيمة معامل التحديد قد بلغت نحو ٠,٦ وهذا يعنى أن حوالى ٦٠% من التغيرات فى قيمة صادرات البصل تعود إلى تأثير عنصر الزمن والباقى ٤٠% يعود

إلى عوامل أخرى. ويؤكد ذلك قيمة F والتى بلغت نحو ٨,٩٥ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% وقد بلغ معدل النمو السنوى نحو ١٦,٥٣% .

أما بالنسبة لسعر صادرات البصل فقد إتسم بالتذبذب حيث بلغ المتوسط للفترة الأولى 118.3 دولار/ طن، وتناقص إلى 93.6 دولار/ طن للفترة الثانية ثم إزداد ليصل إلى 288 دولار/ طن للفترة الثالثة بنسبة زيادة مقدارها 208%، والمتوسط العام للفترة الكلية بلغ حوالى 166.6 دولار/ طن. وتشير النتائج بجدول (٩) أن قيمة معامل التحديد والبالغة نحو ٠,٧٦ تعنى أن حوالى ٧٦% من التغيرات فى السعر التصدير للبصل تعود إلى تأثير عنصر الزمن والباقى ٢٤% تعود إلى عوامل أخرى. ويؤكد ما سبق قيمة F حيث بلغت حوالى ١٨,٧ وهى معنوية عند مستوى ٠,٠١ ، وقد بلغ معدل النمو السنوى ١٣,٠٨% خلال الفترة الكلية.

(مليون دولار)

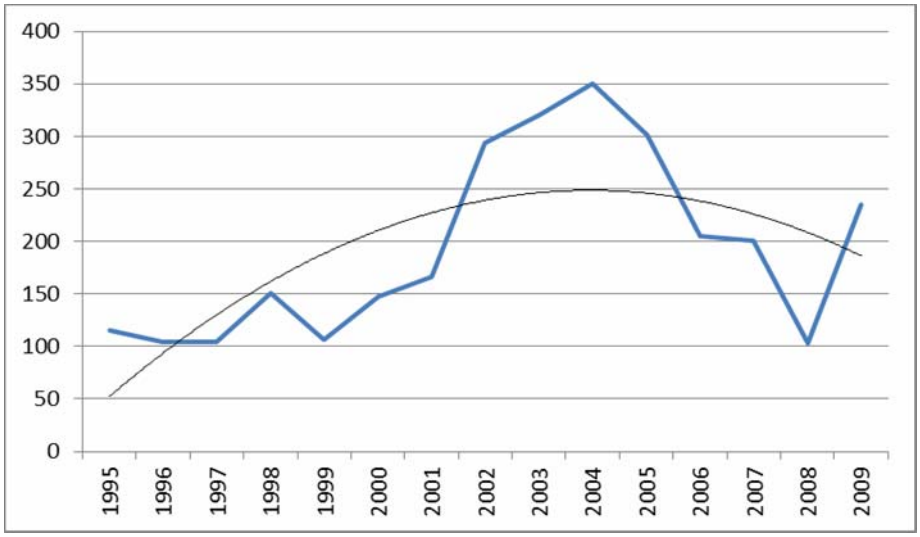

شكل (١٠): الاتجاه الزمنى العام لقيمة الصادرات من محصول البصل (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

٦- تطور صادرات العنب :

تشير نتائج جدول (٦) إلى أن كميات صادرات العنب المصرى إتسمت بالإزدياد حيث بلغت فى المتوسط 989.4 ، 7579.4 ، 58287 طن للفترات الثلاث على الترتيب بمقدار زيادة للفترة الثانية عن الأولى قدر بنحو 66% وقدرت الزيادة للفترة الثالثة عن الثانية بمقدار زيادرة قدرة ٦٩% ، أما عن القوة التفسيرية للنموذج المستخدم فتشير نتائج جدول (٧) أن قيمة معامل التحديد تبلغ نحو ٠,٨٤ وهذا يعنى أن حوالى ٨٤% من التغيرات فى كمية صادرات العنب تعود لتأثير عنصر الزمن والباقى ١٦% يعود لعوامل أخرى ، وقد بلغت قيمة F نحو ٣٠,٧ وهى معنوية عند مستوى ٠,٠١ ، وقد بلغ معدل النمو السنوى نحو ٢,٧٢% لإجمالى الفترة.

أما بالنسبة لقيمة صادرات العنب فقد إتسمت أيضاً بالإزدياد حيث بلغت فى المتوسط للفترات الثلاث نحو 566.8 ، 3871.2 ، 83148.2 ألف دولار على الترتيب حيث إزدادت فى الفترة الثانية عن الأولى بمقدار زيادة بلغ 583% وقدرت الزيادة للفترة الثالثة عن الثانية بنحو 204% ، وبلغ المتوسط العام لقيمة صادرات العنب للفترة (1995-2009) نحو 29.2 مليون دولار . كما أشارت النتائج بجدول (٨) إلى أن قيمة معامل التحديد قد بلغت نحو ٠,٧٩ وهذا يعنى أن حوالى ٧٩% من التغيرات فى قيمة صادرات العنب تعود إلى تأثير عنصر الزمن والباقى ٢١% يعود إلى عوامل أخرى . ويؤكد ذلك قيمة F والتى بلغت نحو ٢٢,٩ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% وقد بلغ معدل النمو السنوى نحو ١٤,٣% .

أما بالنسبة للسعر فقد بلغ فى المتوسط نحو 572.7 دولار/ طن للفترة الأولى، ثم تناقص ليصل إلى 510.8 دولار/ طن للفترة الثانية ، ثم إزداد ليصل إلى 1426.5 دولار/ طن لمتوسط الفترة الثالثة ، وبمتوسط عام للفترة الكلية (1995-2009) بلغ نحو 836.66 دولار/طن. وتشير النتائج بجدول (9) أن قيمة معامل التحديد والبالغة نحو ٠,٨٤ تعنى أن حوالى ٨٤% من التغيرات فى السعر التصدير للعنب تعود إلى تأثير عنصر الزمن والباقى ١٦% تعود إلى عوامل أخرى . ويؤكد ما سبق قيمة F حيث بلغت حوالى ١٠,٥٨ وهى معنوية عند مستوى ٠,٠١ ، وقد بلغ معدل النمو السنوى ٨,٥٨% خلال الفترة الكلية.

(مليون دولار)

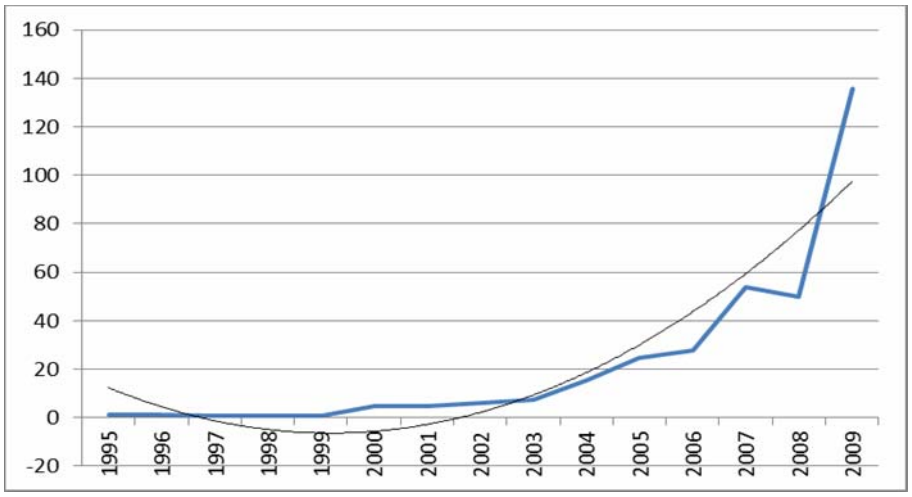

شكل (١١): الاتجاه الزمنى العام لقيمة الصادرات من محصول العنب (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

٧- تطور صادرات الفاصوليا :

تشير نتائج جدول (٦) أن كمية الصادرات من الفاصوليا بلغت نحو 6.79 ألف طن لمتوسط الفترة الأولى تقدر قيمتها بحوالى 1.88 مليون دولار ، بينما بلغت نظيرتها للفترة الثانية نحو 6.96 ألف طن وبما قيمته 2.5 مليون دولار ، أما فى الفترة الثالثة فقد بلغت فى المتوسط نحو 18.07 ألف طن وتقدر قيمتها حوالى 16.7 مليون دولار. ولقد ترتب على ذلك أن متوسط السعر التصديرى بلغ خلال الفترات الثلاث نحو 268.6 ، 341.4 ، 901 دولار/ طن على الترتيب كم إتسمت كمية الصادرات من الفاصوليا بالإزدياد السنوى المعنوى إحصائياً من متوسط الكمية المصدرة خلال الفترة (1995- 2009) والبالغة نحو 10.6 ألف طن ، بينما إتسمت قيمة الصادرات بالإزدياد السنوى من القيمة المتوسطة لنفس الفترة والبالغة نحو 7.02 مليون دولار. أما السعر التصديرى فأنة يزداد سنوياً حيث بلغ فى الفترة الأولى 828.6 دولار/طن، وبلغ المتوسط للفترة الثانية 341.4 دولار/طن، ومتوسط السعر للفترة الثالثة بلغ 901 دولار/طن، والمتوسط العام للفترة كلها بلغ نحو 503.7 دولار/ طن.

وبدراسة الإتجاه الزمنى العام لكمية صادرات الفاصوليا فتشير نتائج جدول (7) إلى أن قيمة معامل التحديد تبلغ نحو ٠,٢٥ وهذا يعنى أن حوالى ٢٥% من التغيرات فى كمية صادرات الفاصوليا ترجع إلى عنصر الزمن والباقى ٧٥% يعود إلى عوامل أخرى . وتشير تقديرات تحليل التباين F والبالغة نحو ٤,٤ إلى معنوية النموذج المستخدم عند مستوى معنوية ٠,٠١ ومعدل النمو السنوى بلغ نحو ٥,١% خلال فترة الدراسة. وتشير نتائج جدول (8) أن قيمة معامل التحديد لقيمة الصادرات من الفاصوليا بلغ نحو ٠,٤٠ ، أى أن ٤٠% من التغيرات تعود إلى تأثير عنصر الزمن والباقى ٦٠% تعود إلى عوامل أخرى لم يأخذها النموذج فى الإعتبار. وتشير تقديرات تحليل التباين F والبالغة نحو ٤,٠٧ إلى معنوية النموذج المستخدم عند ٥% ، وبلغ معدل النمو السنوى ٢٠,٢٢% لإجمالى الفترة. وتشير النتائج بجدول (9) أن قيمة معامل التحديد والبالغة نحو ٠,٤٤ تعنى أن حوالى ٤٤% من التغيرات فى السعر التصدير للفاصوليا تعود إلى تأثير عنصر الزمن والباقى ٥٦% تعود إلى عوامل أخرى . ويؤكد ما سبق قيمة F حيث بلغت حوالى ١٠,٦ وهى معنوية عند مستوى ٠,٠١ ، وقد بلغ معدل النمو السنوى ٧,٣% خلال الفترة الكلية.

(مليون دولار)

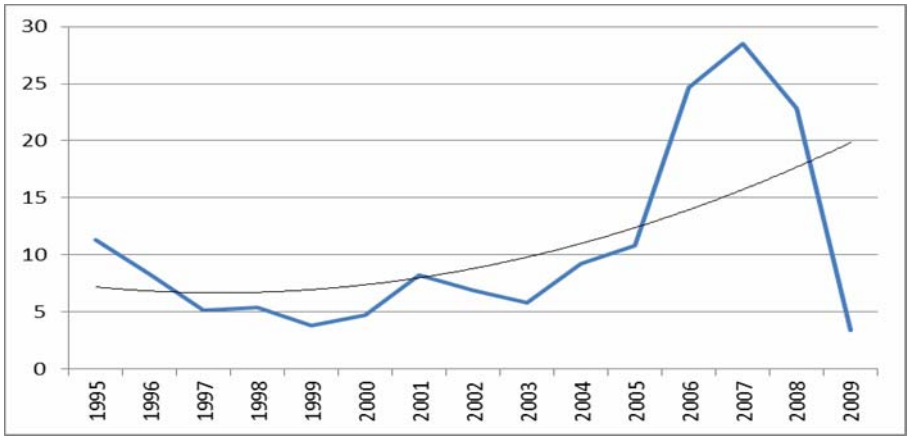

شكل (١٢): الاتجاه الزمنى العام لقيمة الصادرات من محصول الفاصوليا الخضراء (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

8- تطور صادرات الثوم:

تشير بيانان جدول (٦) أن كمية الصادرات من الثوم خلال الفترة الأولى بلغت فى المتوسط نحو 4.2 ألف طن ، بينما بلغت نظيرتها للفترة الثانية نحو ٤,٤٥ ألف طن، 3.66 ألف طن لمتوسط الفترة الثالثة وبمتوسط عام بلغ نحو 4.10 ألف طن. أما عن القوة التفسيرية للنموذج المستخدم فتشير نتائج جدول (7) أن قيمة F قد بلغت نحو ٠,٠٩٤ ، وقد بلغ معدل النمو السنوى نحو ٠,٠٥% لإجمالى الفترة وهذا يعنى أن هناك تقلبات شديدة فى تصدير سلعة الثوم ونتيجة لذلك لم تظهر معنوية لمعاملات الإتجاه الزمنى العام فى أى صورة من صور الدوال الخطية أو التربيعية أو اللوغاريتمية خلال فترة الدراسة مما يعكس عدم إهتمام سياسات الدولة لتشجيع تصدير الثوم .

وفيما يتعلق بقيمة الصادرات من الثوم فقد إتسمت بالإزدياد حيث بلغت نحو 1.55 ، 1.77 ، 2.48 مليون دولار على الترتيب خلال الفترات الثلاث وبمتوسط عام للفترة الكلية (1995-2009) بلغ نحو 1.93 مليون دولار . كما أشارت النتائج بجدول (٨) إلى أن قيمة معامل التحديد قد بلغت نحو ٠,٤٣ وهذا يعنى أن حوالى ٤٣% من التغيرات فى قيمة صادرات الثوم تعود إلى تأثير عنصر الزمن والباقى ٥٤% يعود إلى عوامل أخرى . وبلغت قيمة F نحو ٤,٤٨ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% وقد بلغ معدل النمو السنوى نحو ٦,٧٤% .

أما بالنسبة لسعر صادرات الثوم فقد إتسم أيضاً بالإزدياد حيث بلغ نحو 360.3 ، 384.2 ، 678.8 دولار/ طن على الترتيب خلال الفترات الثلاث وبمتوسط عام للفترة كلها بلغ نحو 474.4 دولار/ طن . وتشير النتائج بجدول (٩) أن قيمة معامل التحديد والبالغة نحو ٠,٦٧ تعنى أن حوالى ٦٧% من التغيرات فى السعر التصدير للثوم تعود إلى تأثير عنصر الزمن والباقى ٣٣% تعود إلى عوامل أخرى . ويؤكد ما سبق قيمة F حيث بلغت حوالى ١٢,٢٦ وهى معنوية عند مستوى ٠,٠١ ، وقد بلغ معدل النمو السنوى ٧,٩٢% خلال الفترة الكلية.

(مليون دولار)

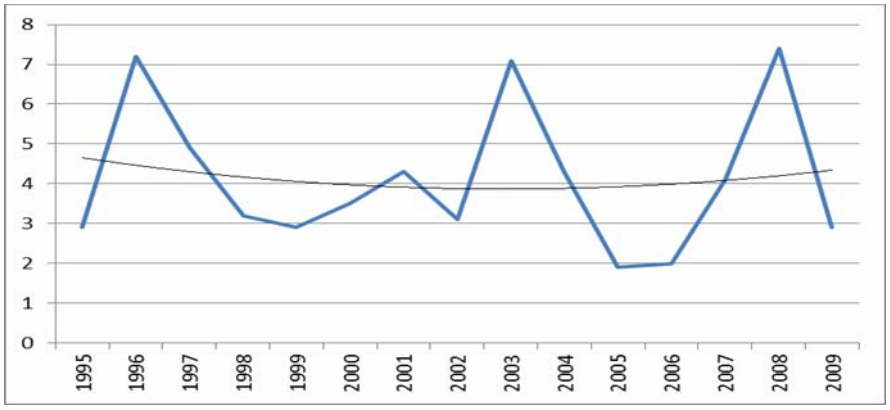

شكل (13): الاتجاه العام للصادرات من محصول الثوم (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

٩- تطور صادرات الفراولة :

أوضحت النتائج أن كمية الصادرات المصرية من الفراولة خلال الفترات الثلاث بلغت فى المتوسط 664.8 ، 2023 ، 22723.8 طن على الترتيب ، تقدر قيمتها بحوالى 298.6، 98606 ، 27896 ألف دولار على نفس الترتيب ، وبلغ متوسط السعر التصديرى 448.6 ، 427.4 ، 1290.9 دولار/ طن على نفس الترتيب ، ليس هذا فحسب بل أن كمية وقيمة الصادرات إتسمت بالإزدياد السنوى حيث بلغ كل منهما نحو 664.8 طن ، 298.6 ألف دولار على الترتيب وذلك للفترة الأولى ، والمتوسط للفترة الثانية بلغ حوالى 2023.2 طن ،968.6 ألف دولار على الترتيب ، والمتوسط للفترة الثالثة بلغ نحو 22723.3 طن ، 27896 ألف دولار على الترتيب ، أما الفترة كلها لمتوسط الكمية والقيمة المناظرة لها بلغت نحو 8470.6 طن ، 9272.07 ألف دولار .

وتشير النتائج بجدول (٧) أن قيمة معامل التحديد والتى تبلغ نحو ٠,٤٠ تعنى أن حوالى ٤٠% من التغيرات فى كمية الصادرات من الفراولة تعود إلى عنصر الزمن والباقى ٦٠% تعود إلى عوامل أخرى ، وتشير تقديرات تحليل التباين F والتى بلغت نحو ٨,٧ إلى معنوية النموذج المستخدم عند ١% . وقد بلغ معدل النمو السنوى نحو ١٠,٧%. كما أشارت النتائج بجدول (٨) إلى أن قيمة معامل التحديد قد بلغت

نحو ٠,٣٩ وهذا يعنى أن حوالى ٣٩% من التغيرات فى قيمة صادرات الفراولة تعود إلى تأثير عنصر الزمن والباقى ٦١% يعود إلى عوامل أخرى . وبلغت قيمة F نحو ٨,٢ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% وقد بلغ معدل النمو السنوى نحو ١١,٤% . وتشير النتائج بجدول (٩) أن قيمة معامل التحديد والبالغة نحو ٠,٢٦ تعنى أن حوالى ٢٦% من التغيرات فى السعر التصدير للفراولة تعود إلى تأثير عنصر الزمن والباقى ٧٤% تعود إلى عوامل أخرى . ويؤكد ما سبق قيمة F حيث بلغت حوالى ٤,٦ وهى معنوية عند مستوى ٠,٠١ ، وقد بلغ معدل النمو السنوى ٧,٢% خلال الفترة الكلية.

١٠- تطور صادرات الطماطم :

أوضحت مؤشرات جدول (٦) أن كمية الصادرات من الطماطم إتسمت بالتذبذب حيث بلغت فى المتوسط نحو 11.5 ألف طن للفترة الأولى وتناقصت لتصل إلى 4.09 ألف طن للفترة الثانية ، ثم تزايدت لتصل إلى 14.43 ألف طن خلال الفترة الثالثة ، وبمتوسط عام للفترة (1995- 2009) بلغت نحو 10.01 ألف طن . أما عن القوة التفسيرية للنموذج المستخدم فتشير نتائج جدول (٧) أن قيمة معامل التحديد تبلغ نحو ٠,٢٧ وهذا يعنى أن حوالى ٢٧% من التغيرات فى كمية صادرات الطماطم تعود لتأثير عنصر الزمن والباقى ٧٣% يعود لعوامل أخرى ، وقد بلغت قيمة F نحو ٢,١٨ ، وقد بلغ معدل النمو السنوى نحو ٣,٢% لإجمالى الفترة.

(مليون دولار)

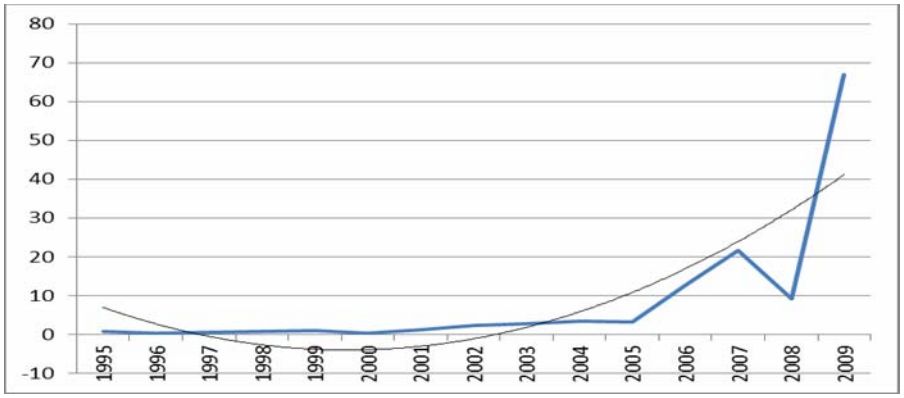

شكل (١٤):الاتجاه الزمنى العام لقيمة الصادرات من محصول الفراولة (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

كما بلغت قيمة تلك الصادرات نحو 1.6 مليون دولار الأولى ، ونحو 994.8 ألف دولار للفترة الثانية ثم زادت لنحو 6.76 مليون دولار للفترة الثالثة وبمتوسط عام للفترة كلها نحو 3.12 مليون دولار ، كما أشارت النتائج بجدول (٨) إلى أن قيمة معامل التحديد قد بلغت نحو ٠,٦٣ وهذا يعنى أن حوالى ٦٣% من التغيرات فى قيمة صادرات الطماطم تعود إلى تأثير عنصر الزمن والباقى ٣٧% يعود إلى عوامل أخرى. وبلغت قيمة F نحو ١٠,٢٦ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١% وقد بلغ معدل النمو السنوى نحو ١٨,٩% .

أما بالنسبة لسعر صادرات الطماطم فقد إتسمت بالإزدياد حيث بلغت نحو 149.1، 248.1 ، 581.9 دولار/ طن خلال الثلاث فترات وبمتوسط عام للفترة الكلية بلغ نحو 326.4 دولار/ طن . وتشير النتائج بجدول (٩) أن قيمة معامل التحديد والبالغة نحو ٠,٣٦ تعنى أن حوالى ٣٦% من التغيرات فى السعر التصدير للطماطم تعود إلى تأثير عنصر الزمن والباقى ٦٤% تعود إلى عوامل أخرى . ويؤكد ما سبق قيمة F حيث بلغت حوالى ٧,٣ وهى معنوية عند مستوى ٠,٠١ ، وقد بلغ معدل النمو السنوى ٨,١% خلال الفترة الكلية.

(مليون دولار)

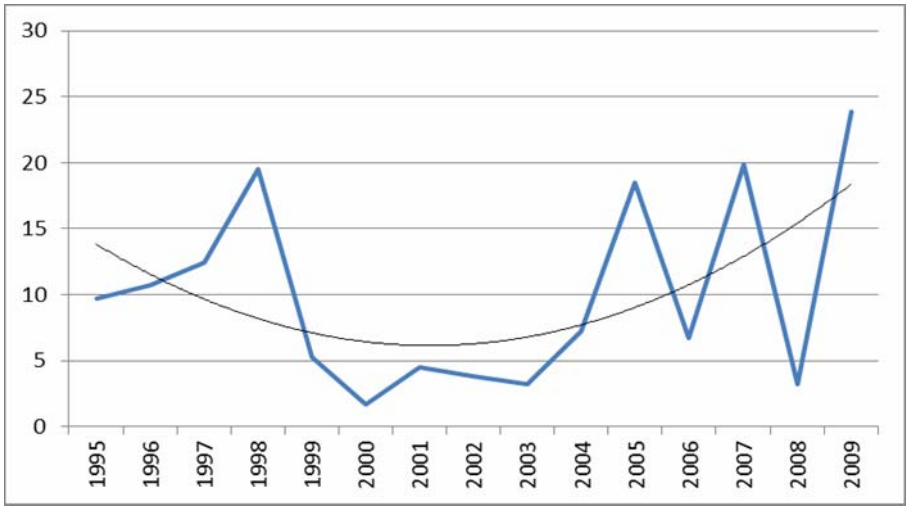

شكل (١٥): الاتجاه العام الزمنى لقيمة الصادرات من محصول الطماطم (الصورة التربيعية) خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

الباب الثالث

مؤشرات الكفاءة الإقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية

يتناول هذا الباب قياس معامل عدم الإستقرار للصادرات والواردات القومية والزراعية وأيضاً الإستقرار فى صادرات أهم السلع التصديرية خلال الفترة (1995-2009)، وتناول أيضاً إستعراضاً لأهم المؤشرات الدالة على الكفاءة الإقتصادية لقطاع التجارة الخارجية الزراعية فى مصر.

أولاً : الإستقرار الإقتصادى للصادرات الزراعية:

يعد قياس وتحليل الصادرات سواء من حيث الكمية والقيمة والسعر التصديرى لسلعة ما خلال فترة زمنية معينة أحد المؤشرات الهامة للحكم على مدى إستقرار السياسات التصديرية لهذه السلعة وأيضاً الإستقرار فى الصادرات الزراعية بصفة عامة كما أن تحقيق مستوى معين من الصادرات لا يتم فقط لتحقيق عائد مناسب خلال فترة زمنية معينة ، ولكن لابد أيضاً من إستقرار هذا العائد ويعد معامل عدم الإستقرار من المؤشرات الهامة التى تقيس درجات التذبذب فى كميات وأسعارالصادرات المصرية ، ويتم حساب معامل عدم الإستقرار من خلال المعادلة التالية :

$$\text{معامل عدم الإستقرار} = \frac{|\text{ص} - \text{ص}^{\wedge}|}{\text{ص}^{\wedge}} \times ١٠٠$$

حيث أن :

ص= القيم الحقيقية (الفعلية) ، والتى تم جمعها من إحصاءات التجارة الخارجية.

ص^ =القيم الإتجاهية (التقديرية) ، وهى التى يتم حسابها عن طريق إيجاد معادلة الإتجاه العام للقيم الفعلية.

ووفقاً للمقياس السابق تعتبر الحالة المثلى لإستقرار الصادرات عندما يكون معامل عدم الإستقرار مساوياً للصفر .

ولمعرفة الإستقرار فى صادرات أهم السلع التصديرية خلال الفترة (1995-2009) تم قياس معاملات عدم الإستقرار لكل من قيمة الصادرات والواردات الكلية وقيمة الصادرات والواردات الزراعية. كما قدرت معاملات عدم الإستقرار لكل من

كمية الصادرات ، والسعر التصديرى لأهم الصادرات الزراعية موضع الدراسة كما هو موضح فيما يلى :

معاملات عدم الإستقرار للصادرات والواردات الكلية والزراعية المصرية:

أولاً: معاملات عدم الإستقرار لقيمة الصادرات الكلية المصرية :

قدر معامل عدم الإستقرار للصادرات الكلية بجدول (١٠) للفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) بنحو ١٩٨,٥ حيث كانت الصادرات الكلية تتسم بعدم الإستقرار خلال هذه الفترة وبالنسبة للسنوات فى هذه الفترة فقد بلغ معامل عدم الإستقرار أقصاه فى عام ١٩٩٥ حيث قدر فى هذا العام بنحو ٢٦٣,١ ، أما فى عام ١٩٩٨ فكانت قيمة الصادرات الكلية أكثر إستقرار فى هذه الفترة حيث قدر معامل عدم الإستقرار بنحو ٢,٩٦، كما قدر معامل عدم الإستقرار فى الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) بحوالى ٢٨,٦ وهذه الفترة كانت تتسم بالإستقرار لقيمة الصادرات الكلية، وكانت أكثر السنوات إستقراراً خلال هذه الفترة هى سنة ٢٠٠٠ حيث قدر معامل عدم الإستقرار فيها بحوالى ١٩,٧، وكان عام ٢٠٠٢ أقل إستقرار بنحو ٣٩,٢. وفى الفترة الثالثة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٩) قدر هذا المعامل بنحو ١٢,٨ وهذه الفترة كانت أكثر إستقرار مقارنة بالفترات السابقة ويدل ذلك على تحسن واضح فى الوضع التصديرى بإنخفاض معاملات عدم الإستقرار فى الفترة الثالثة .

ثانياً: معاملات عدم الإستقرار لقيمة الواردات الكلية المصرية :

يتضح من تطور البيانات الواردة بالجدول (١٠) أن معامل عدم الإستقرار لقيمة الواردات الكلية قدرت بنحو ٣٣,٨ للفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) ، وكانت أكثر السنوات إستقراراً خلال هذه الفترة هى سنة ١٩٩٩ حيث قدر المعامل فى هذه السنة بنحو ٥,٤ ، وكانت الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) أكثر إستقراراً عن الفترة الأولى حيث قدر معامل عدم الإستقرار لهذه الفترة بنحو ٢٦,١ ، وكانت أكثر السنوات إستقراراً فى هذه الفترة هى سنة ٢٠٠٠ حيث قدر معامل عدم الإستقرار بنحو ٢,٧ ، وفى الفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) كانت أكثر السنوات إستقراراً فى هذه الفترة سنة ٢٠٠٦ حيث قدرمعامل عدم الإستقرار بنحو ٣,٨ وبلغ معامل عدم الإستقرار للفترى الثالثة بنحو ٢٤,٣ .

جدول (١٠): معاملات عدم إستقرار التجارة الكلية والزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

السنوات	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية
1995	263.1	61.1	1255.4	34.3
1996	130	48.5	332.5	40.2
1997	530	32.9	53.9	15.2
1998	2.96	21.3	25.9	9.5
1999	31.3	5.4	5.7	4.9
المتوسط	**191.5**	**33.8**	**334.7**	**20.8**
2000	19.7	2.7	34.3	5.6
2001	25.18	20.1	35.02	16.3
2002	39.25	35.7	31.2	18. 8
2003	33.96	40.7	27.2	38.8
2004	24.9	33.9	9.7	36.2
المتوسط	**28.6**	**26.1**	**27.5**	**23.1**
2005	10.2	17.8	28	20.6
2006	9.27	3.8	39.2	24.9
2007	4.6	9.6	23.2	0.42
2008	32	34.2	14.2	51.4
2009	8.17	17.3	97.5	27.7
المتوسط	**12.8**	**13**	**40.4**	**25**
المتوسط العام	**77.6**	**24.3**	**134.2**	**23**

المصدر: جمعت وحسبت من :FAOSTAT, atabase Results, Web sit http://www . AO.org

ثالثاً: معاملات عدم الإستقرار لقيمة الصادرات الزراعية المصرية :

قدر معامل عدم الإستقرار للصادرات الزراعية المصرية بجدول (١٠) بنحو ٣٣٤,٧ للفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩)، وكانت أكثر السنوات إستقراراً خلال هذه الفترة هى سنة ١٩٩٩ حيث بلغ معامل عدم الإستقرار نحو ٥,٧ ، ولكن هذه الفترة كانت تتسم قيمة الصادرات الزراعية بعدم الإستقرار ويرجع السبب الأساسى فى عدم إستقرار قيمة الصادرات الزراعية إلى تأثير التقلبات السعرية للصادرات ، وفى الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) كان معامل الإستقرار أكثر إستقراراً حيث بلغ نحو ٢٧,٥، وكانت أكثرالسنوات إستقراراً فى هذه الفترة هى سنة ٢٠٠٤ حيث بلغ معامل عدم الإستقرار نحو ٩,٧ ، أما بالنسبة للفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد بلغ معامل عدم الإستقرار نحو ٤٠,٤ ، وكانت أكثر السنوات إستقراراً خلال الفترة الثالثة هى سنة ٢٠٠٥ حيث قدر معامل عدم الإستقرار فيها بنحو ٠,٢٨.

رابعاً: معامل عدم الإستقرار لقيمة الواردات الزرعية المصرية :

أكدت النتائج لقيم معاملات عدم الإستقرار الخاصة بقيمة الواردات الزراعية أن الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) كانت أكثر إستقراراً حيث بلغت قيمة المعامل نحو ٢٠,٨ وكانت أكثر السنوات إستقراراً خلال هذه الفترة هى سنة ١٩٩٩ حيث بلغ معامل عدم الإستقرار نحو ٤,٩، أما فى الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) فقد بلغ معامل عدم الإستقرار نحو٢٣,١ ، وكانت أكثر السنوات إستقراراً هى سنة ٢٠٠٠ حيث بلغ المعامل نحو ٥,٦ فى هذه السنة. أما بالنسبة للفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار حوالى ٢٥ وكانت أكثر السنوات إستقراراً فى هذه الفترة هى سنة ٢٠٠٧ حيث بلغت فيها قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ٠,٤٢. أما على مستوى الفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار حوالى ٢٣.

معاملات عدم الإستقرار الكمى للصادرات من المحاصيل الزراعية :

١- القطن :

بحساب معاملات عدم الإستقرار لكمية صادرات القطن المصرى خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) وكما يتضح من تطور البيانات الواردة بالجدول (١١) يتبين أن صادرات القطن المصرى كانت تميل للإستقرار خلال فترة الدراسة حيث قدر قيمة معامل عدم الإستقرار لكمية صادرات القطن فى الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) بحوالى ٣٣. أما بالنسبة للفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) فكانت أقل إستقراراً مقارنة بالفترة الأولى حيث بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار فيها نحو ٦٦,٥ ، وفى الفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ٣٣ أى أن هذه الفترة كانت أكثر إستقرار عن الفترة السابقة لها. أما بالنسبة للفترة الكلية فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار حوالى ٤٤,١.

جدول (١١): معاملات عدم إستقرار كميات الصادرات الزراعية المصرية من محاصيل الدراسة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

السنوات	القطن	البرتقال	الأرز	البطاطس	الطماطم	الفاصوليا	البصل	الثوم	الفراولة	العنب
1995	1.05	199.6	38.3	46.4	97.9	16.6	632.7	67.8	100.7	97.2
1996	66.5	929.7	10.4	42.4	105	42.6	952.5	19.8	100.4	97.1
1997	42.2	51.6	40.02	20.12	123.8	66.8	395	45.3	100.6	98.4
1998	11.7	235.2	12.1	22.4	232.8	66.8	2114.7	64.2	100.7	98.6
1999	43.3	46.9	26.5	14.1	14.24	77.9	550.3	67.5	101	98.6
المتوسط	**33**	**292.6**	**25.5**	**29.1**	**114.7**	**54.1**	**929**	**52.9**	**100.7**	**98**
2000	21.6	36.6	14.8	47.9	73.8	74.03	470.9	60.7	100.3	93.4
2001	2.13	50	30.5	38.8	34.02	56.9	371.4	51.6	101.4	93.9
2002	87	39	16.1	25.04	46.8	65.4	554.9	65.01	102.7	92.6
2003	121.3	31.5	1.3	4.1	57.1	72.2	489.7	19.7	103.4	91.6
2004	100.3	7.4	30.1	2.2	7.5	57.7	449.5	51.2	104.3	83.7
المتوسط	**66.5**	**32.9**	**18.6**	**23.6**	**43.8**	**65.2**	**467.3**	**49.6**	**102.4**	**91.04**
2005	2.3	31.9	53.9	24.7	128.4	52.3	310.6	78.4	104	75.4
2006	43.3	19.3	30.7	15.6	20.4	4.8	147.2	77.2	117.1	73.8
2007	28.2	29.7	51.3	21.6	127.7	833.8	117.9	53.2	130.1	52.1
2008	5.5	7.7	77.9	23.1	64.7	10.2	1.47	15.3	113.4	57.9
2009	85.4	79.6	32	34.1	154.8	87.1	111.3	66.7	200	9.1
المتوسط	**33**	**33.7**	**49.2**	**23.8**	**99.2**	**197.6**	**137.7**	**58.2**	**132.9**	**53.7**
المتوسط العام	**44.1**	**119.7**	**31.1**	**25.5**	**86**	**105.7**	**511.3**	**53.6**	**112**	**80.9**

المصدر: جمعت وحسبت من : Web sit: http://wwwFAOSTAT,Database Results, .
FAO.org

٢- البرتقال :

أكدت النتائج لقيم معاملات عدم الإستقرار الخاصة بكمية الصادرات من البرتقال المصرى أن صادرات البرتقال قد تعرضت لعدم الإستقرار خلال الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) حيث بلغ متوسط معامل عدم الإستقرار لها نحو ٢٩٢,٦ ، بينما فى الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) كانت أكثر إستقرار نظراً لإنخفاض معامل عدم الإستقرار لها والذى بلغ فى المتوسط نحو ٣٢,٩ لمتوسط الفترة الثانية ، أما بالنسبة للفترة الثالثة فقد بلغ قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ٣٣,٧ وعلى مستوى فترة الدراسة فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار حوالى ١١٩,٧.

٣- الأرز :

تشير النتائج الواردة بالجدول (١١) إلى أن كميات تصديرالأرز المصرى كانت تميل للإستقرار خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩) حيث بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار فى المتوسط للفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) نحو ٢٥,٥، أما على مستوى الفترة الأولى فكانت أكثر السنوات إستقراراً هى سنة ١٩٩٦ حيث بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار لها نحو ١٠,٤، أما بالنسبة للفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار لها نحو ١٨,٦، وكانت أكثر السنوات إستقراراً خلال هذه الفترة هى سنة ٢٠٠٣ حيث بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار فيها نحو ١,٣ . وفى الفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ٤٩,٢ . وعلى مستوى الفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ٣١,١.

٤- البطاطس :

أكدت النتائج لقيم معاملات عدم الإستقرار بكمية الصادرات من محصول البطاطس أن كمية الصادرات من البطاطس خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩) كانت أكثر إستقراراً نظراً لإنخفاض قيمة معامل الإستقرار لها والذى بلغ فى المتوسط نحو ٢٩,١ وذلك بالنسبة للفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) وكانت أكثر السنوات إستقرار خلال الفترة الأولى هى سنة ١٩٩٩ والتى بلغ فيها قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ١٤,١، أما بالنسبة للفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) فكانت الكميات المصدرة من البطاطس تميل للإستقرار حيث بلغت قيمة المعامل لهذه الفترة ٢٣,٦ وكانت أكثر السنوات إستقراراً هى سنة ٢٠٠٤ حيث بلغت قيمة معامل عدم

الإستقرار فيها نحو ٢,٢. كما قدر معامل عدم الإستقرار لكمية الصادرات من البطاطس للفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) بحوالى ٢٣,٨ وكانت أكثر السنوات إستقراراً فى الفترة الثانية هى سنة ٢٠٠٦ حيث بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار ١٥,٦. أما بالنسبة للفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ٢٥,٥.

٥- الطماطم :

تشير نتائج جدول (١١) إلى أن كمية صادرات الطماطم فى الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) قد تعرضت لعدم الإستقرار فى الكميات المصدرة حيث بلغ متوسط عدم الإستقرار لها نحو ١١٤,٧ وخلال هذه الفترة كانت أكثر السنوات إستقرار هى سنة ١٩٩٩ حيث بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ١٤,٢٤ ، أما بالنسبة للفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) فقد كانت هذه الفترة تميل للإستقرار حيث بلغ عدم الإستقرار نحو ٤٣,٨ وكانت أكثر السنوات إستقراراً خلال هذه الفترة هى سنة ٢٠٠٤ حيث بلغ المعامل نحو ٧,٥، وفى الفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ٩٩,٢، وكانت أكثر السنوات إستقراراً خلال هذه الفترة هى سنة ٢٠٠٦ حيث بلغت قيمة ٢٠,٤ ، وعلى مستوى فترة الدارسة (١٩٩٥-٢٠٠٩) قدرت قيمة معامل عدم الإستقرار بحوالى ٨٦ .

٦- الفاصوليا الخضراء :

فيما يختص بمدى إستقرار أو عدم إستقرار الكميات المصدرة من الفاصوليا الخضراء فتشير نتائج جدول (١١) إلى أن معامل عدم الإستقرار قد بلغ نحو ٥٤,١ خلال الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) وكانت أكثر السنوات إستقراراً خلال هذه الفترة هى سنة ١٩٩٥ حيث بلغ معامل عدم الإستقرار فيها ١٦,٦ ، أما بالنسبة للفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) فبلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ٦٥,٢ كمتوسط لهذه الفترة ، وفى الفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ١٩٧,٦ حيث كانت صادرات الفاصوليا تعانى من عدم الإستقرار خلال هذه الفترة هى سنة ٢٠٠٦ حيث بلغت قيمة المعامل نحو ٤,٨.

٧- البصل :

قدر معامل عدم الإستقرار لكمية الصادرات المصرية من البصل بجدول (١١) بحوالى ٩٢٩ لمتوسط الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩)، والفترة الثانية (٢٠٠٠-

٢٠٠٤) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار إلى نحو ٤٦٧,٣، أما بالنسبة للفترة الثاالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ١٣٧,٧ وكانت أكثر السنوات إستقراراً خلال هذه الفترة هى سنة ٢٠٠٨ حيث بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار لها نحو ١,٤٧، وقد عانت الصادرات المصرية من البصل خلال فترة الدراسة بعدم الإستقرار فى الكميات المصدرة .

٨- الثوم :

أكدت النتائج لقيم معاملات عدم الإستقرار الخاصة بكمية الصادرات من محصول الثوم أن قيمة معامل عدم الإستقرار بلغت نحو ٥٢,٩ خلال الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) وكانت أكثر السنوات إستقراراً خلال هذه الفترة هى عام ١٩٩٦ حيث بلغت قيمة المعامل نحو ١٩,٨ ، وفى الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) بلغ معامل عدم الإستقرار نحو ٤٩,٦ ، وأكثر السنوات إستقراراً كانت سنة ٢٠٠٣ حيث بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ١٩,٧ ، أمل بانسبة للفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ٥٨,٢ وكانت أكثر السنوات إستقرار هى سنة ٢٠٠٨ حيث بلغت قيمة المعامل نحو ١٥,٣ ، وعلى مستوى الفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة المعامل نحو ٥٣,٦.

٩- الفراولة :

فيما يختص بمدى إستقرار أو عدم إستقرار كميات التصدير للفراولة فتشير نتائج جدول (١١) إلى أن صادرات الفراولة قد عانت من عدم الإستقرار خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩) حيث بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار فى الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) نحو ١٠٠,٧ ، أما بالنسبة للفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ١٠٢,٤ ، وفى الفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ١٣٢,٩، وبالنسبة للفترة الكلية فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ١١٢ .

١٠- العنب :

أشارت النتائج الواردة بجدول (١١) إلى أن قيمة معامل عدم الإستقرار قد بلغت نحو ٩٨ خلال الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩)، وفى الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ٩١، أما بالنسبة للفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار حوالى ٥٣,٧ وهذا يعنى أن

هذه الفترة كانت أكثر إستقرار عن الفترات السابقة، أما على مستوى الفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار لكمية الصادرات من العنب نحو ٨٠,٩.

معاملات عدم الإستقرار السعرى للصادرات من المحاصيل الزراعية المصرية:

١- القطن :

تشير نتائج جدول (١٢) إلى أن أسعار التصدير لمحصول القطن المصرى كانت أكثر إستقرار خلال فترة الدراسة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩)، وعلى مستوى الفترات الجزئية فكانت قيمة معامل عدم الإستقرار للفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) حوالى ١٧، وكانت أكثر السنوات إستقراراً خلال هذه الفترة هى سنة ١٩٩٧ حيث قدر معامل عدم الإستقرار بنحو ٠,٤، أما بالنسبة للفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) فبلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ١٢,٧ ، وكانت أكثر السنوات إستقراراً لهذه الفترة هى سنة ٢٠٠١ حيث بلغت قيمة المعامل نحو ١,٩، وفى الفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ١٩,٣ وكانت أكثر السنوات إستقراراً خلال هذه الفترة هى ٢٠٠٨ حيث قدرت قيمة المعامل بنحو ٦,٤ ، وعلى مستوى الفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة المعامل بنحو ١٦,٣ . وهذا يدل على أن سعر التصدير لمحصول القطن كان يميل للإستقرار طوال فترة الدراسة .

٢- البرتقال :

أشارت النتائج الواردة بجدول (١٢) إلى أن قيمة معامل عدم الإستقرار قد بلغت نحو ١٩,٤ وذلك للفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) وخلال هذه الفترة كانت أسعار تصدير البرتقال المصرى أكثر إستقرار حيث بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ٢,٥ عام ١٩٩٨، وفى الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) قد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو٣٠,٨ وكانت أكثر السنوات إستقرارا خلال هذه الفترة هى سنة ٢٠٠٤ حيث بلغت فيها قيمة المعامل نحو ١٥,١، أما فى الفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد قدرت قيمة معامل عدم الإستقرار بنحو ٢٤,٨ وكانت أكثر السنوات إستقرار هى سنة ٢٠٠٥ حيث بلغت قيمة المعامل فيها نحو ٣,٩، أما على مستوى فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩) فقد قدرت قيمة معامل عدم الإستقرار بنحو ٢٥. وهذا يد على تحسن الوضع التصديرى للبرتقال المصرى خلال فترة الدراسة.

جدول (١٢): معاملات عدم إستقرار أسعار الصادرات الزراعية المصرية من محاصيل الدراسة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

السنوات	القطن	البرتقال	البطاطس	الأرز	الطماطم	الفاصوليا	البصل	الثوم	الفراولة	العنب
1995	18.7	32.8	112.5	45.1	36.8	873.4	186.6	88.9	43.4	66.5
1996	45.9	31.4	46.1	49.1	7.2	175.1	260.7	50.7	4.2	120.6
1997	0.4	22.8	17.5	29.2	39	36.9	655.6	34.2	7.4	54.4
1998	6.4	2.5	12.1	10.9	37.2	24.9	738.2	2.1	0.96	41.2
1999	13.7	7.6	3.5	3.5	9.2	15.8	452.1	27.7	9.3	4.9
المتوسط	**17**	**19.4**	**38.3**	**27.6**	**25.9**	**225.2**	**458.64**	**40.7**	**13.1**	**57.5**
2000	12.8	35.7	14.4	6.8	18.3	37.7	225.6	39.6	22.5	32.3
2001	1.9	37.1	28.03	35.9	5.3	20.1	140.8	48.3	43.9	58
2002	9	35.7	22.6	31.2	0.6	38.2	78.6	11	16.3	59.5
2003	14.4	30.4	42.7	25	5	37.5	89.7	9.8	8.1	51.8
2004	25.4	15.1	36.2	21.5	19.1	19.7	63	2	26	16.4
المتوسط	**12.7**	**30.8**	**28.8**	**24.1**	**9.7**	**30.6**	**119.5**	**22.1**	**23.4**	**43.6**
2005	7.6	3.9	33	23.1	32.1	25.1	40.5	19	13	29
2006	23.7	38.8	42.9	18.3	27.3	38.3	41.3	33.9	2.5	23.8
2007	36.2	6.5	16	15.1	38	21	92.9	33	6	0.5
2008	6.4	30.3	27.4	21.1	26.7	118.3	294.9	8.3	0.7	56.8
2009	22.4	44.4	84.9	78.9	21.4	4.7	544.2	87.4	9.3	32.9
المتوسط	**19.3**	**24.8**	**40.8**	**31.3**	**29.1**	**41.5**	**202.8**	**36.3**	**6.3**	**28.6**
المتوسط العام	**16.3**	**25**	**36**	**27.6**	**21.5**	**99.1**	**260.3**	**33.06**	**14.2**	**43.2**

المصدر: جمعت وحسبت من Web sit: http://wwwFAOSTAT,Database Results, .
FAO.org

٣- البطاطس:

قدر معامل عدم الإستقرار لسعر تصدير محصول البطاطس بجدول (١٢) بحوالى ٣٨,٣ لمتوسط الفترة اللأولى (١٩٩٥-١٩٩٩)، وخلال هذه الفترة كانت أسعار التصدير أكثر إستقراراً فى عام ١٩٩٩ حيث بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار فى هذا العام نحو ٣,٥، بينما قدر المعامل لمتوسط الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) بحوالى ٢٨,٨، وكانت أسعار تصدير البطاطس تميل للإستقرار أكثر فى عام ٢٠٠٠ حيث بلغ المعامل نحو ١٤,٤، أما بالنسبة للفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد بلغ معامل عدم الإستقرار لسعر تصدير البطاطس نحو ٤٠,٨ ، وكانت أكثر السنوات إستقراراً خلال هذه الفترة هى سنة ٢٠٠٧ حيث بلغت قيمة المعامل فيها نحو ١٦ ، أما على مستوى الفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ٣٦.

٤- الأرز:

أكدت النتائج لقيم معاملات عدم الإستقرار الخاصة بأسعار تصدير محصول الأرز أن أسعار صادرات الأرز كانت تميل للإستقرار خلال الفترات الثلاث حيث بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار فى الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) نحو ٢٧,٦ وكانت أكثر السنوات إستقرار لهذه الفترة هى سنة ١٩٩٩ حيث بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار فيها نحو ٣,٥ ، وفى الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار حوالى ٢٤,١، وكانت أكثر السنوات إستقراراً لهذه الفترة هى سنة ٢٠٠٠ حيث بلغت قيمة المعامل نحو ٦,٨، أما بالنسبة للفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة المعامل نحو ٣١,٣، وكانت أكثر السنوات إستقرار خلال هذه الفترة هى سنة ٢٠٠٧ حيث بلغت قيمة المعامل نحو ١٥,١، وعلى مستوى الفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة المعامل نحو ٢٧,٦ .

٥- الطماطم :

فيما يختص بمدى إستقرار أو عدم إستقرار أسعار التصدير للطماطم فتشير نتائج جدول (١٢) إلى أن صادرات الطماطم كانت تميل للإستقرار خلال فترة الدراسة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) حيث بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ٢١,٥، أما على مستوى الفترات الجزئية فقد بلغ معامل عدم الإستقرار نحو ٢٥,٩ لمتوسط الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) وكانت أكثر السنوات إستقرار لهذه الفترة هى سنة

١٩٩٦ حيث قدر معامل عدم الإستقرار لهذه السنة بنحو ٧,٢، أما بالنسبة للفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) فقد بلغ معامل عدم الإستقرار حوالى ٩,٧ وكانت هذه الفترة أكثر الفترات إستقراراً، وكانت سنة ٢٠٠٢ هى أكثر السنوات إستقراراً فى هذه الفترة حيث بلغت قيمة المعامل نحو ٠,٦، وفى الفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ٢٩,١. وكانت أكثر السنوات إستقرار خلال هذه الفترة هى سنة ٢٠٠٩ حيث بلغت قيمة المعامل نحو ٢١,٤.

٦- الفاصوليا الخضراء:

تشير النتائج الواردة بجدول (١٢) إلى أن أسعار التصدير لمحصول الفاصوليا كانت تعانى من عدم الإستقرار خلال فترة الدراسة خاصةً خلال الفترة الأولى من الدراسة حيث بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ٢٢٥ خلال الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩)، وفى الفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ٣٠,٦ وكانت هذه الفترة هى أكثر إستقراراً من الفترات الأخرى ، وكانت أكثر السنوات إستقراراً لهذه الفترة هى سنة ٢٠٠٤ حيث بلغت قيمة المعامل حوالى ١٩,٧، أما بالنسبة للفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد قدر معامل عدم الإستقرار بنحو ٤١,٥ ، وكانت أكثر السنوات إستقرار للفترة الثالثة هى سنة ٢٠٠٩ حيث بلغ معامل عدم الإستقرار نحو ٤,٧، وبلغ المعامل للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) حوالى ٩٩,١ ويرجع السبب الأساسى فى عدم الإستقرار فى سعر صادرات الفاصوليا خلال فترة الدراسة إلى عدم إستقرار الكميات المصدرة بالمقارنة بتأثير التقلبات السعرية لأسعار التصدير .

٧- البصل :

أكدت النتائج لقيم معاملات عدم الإستقرار الخاصة بسعر التصدير لمحصول البصل أن أسعار التصدير قد عانت من عدم الإستقرار خلال فترة الدراسة الكلية ، حيث بلغت قيم المعامل للفترات الثلاث (١٩٩٥-١٩٩٩)، (٢٠٠٠-٢٠٠٤)، (٢٠٠٥-٢٠٠٩) نحو ٤٥٨,٦، ١١٩,٥، ٢٠٣ على الترتيب ، وكانت أكثر السنوات إستقراراً خلال فترة الدراسة هى ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ حيث بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ٤٠,٥، ٤١ على الترتيب. ويرجع السبب فى عدم الإستقرار فى سعر تصدير البصل إلى عدم الإستقرار فى الكميات المصدرة من ةهذا المحصول وتأثير التقلبات السعرية وأسعار التصدير.

٨- الثوم :

قدر معامل عدم الإستقرار لسعر تصدير محصول الثوم بجدول (١٢) بحوالى ٤٠,٧ لمتوسط الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) وكانت أكثر السنوات إستقرار خلال هذه الفترة هى سنة ١٩٩٨ حيث بلغت قيمة المعامل حوالى ٢,١ ، أما بالنسبة للفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) فقد بلغ معامل عدم الإيتقرار نحو ٢٢,١ وكان سعر التصدير يميل للإستقرار أكثر هذه الفترة حيث كانت أكثر السنوات إستقرار هى سنة ٢٠٠٤ حيث بلغت قيمة المعامل نحو ٢ ، وفى الفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار نحو ٣٦,٣ وكانت أكثر السنوات إستقراراً خلال هذه الفترة هى سنة ٢٠٠٨ حيث بلغ معامل عدم الإستقرار نحو ٨,٣ ، أما على مستوى الفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة معامل عدم الإستقرارنحو ٣٣,١ .

٩- الفراولة :

أشارت النتائج الواردة بجدول (١٢) إلى أن أسعار تصدير الفراولة كانت أكثر إستقراراً خلال فترة الدراسة نظراً لإنخفاض معامل عدم الإستقرار لها والذى بلغ فى المتوسط نحو ١٤,٢ لمتوسط فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩) ،أما على مستوى الفترات الجزئية فقد بلغ معامل عدم الإستقرار للفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) نحو ١٣,١ ، وكانت معظم سنوات هذه الفترة تميل للإستقرار حيث بلغ المعامل للسنوات ١٩٩٦، ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ،١٩٩٩ نحو ٤,٢ ، ٧,٤ ، ٠,٩٦ ، ٩,٣ على الترتيب ، أما بالنسبة للفترة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) فقد بلغ معامل عدم الإستقرار نحو ٢٣,٤ وكانت معظم سنوات هذه الفترة تمل للإستقرار حيث بلغ المعامل للسنوات ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ نحو ١٦,٣ ، ٨,١ ، ٢٦ على الترتيب ، وفى الفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) بلغت قيمة المعامل نحو ٦,٣ وهذه الفترة كانت أكثر إستقراراً حيث كانت جميع النوات فيها تميل للإستقرار ويدل ذلك على تحسن واضح فى الوضع التصديرى لمحصول الفراولة.

١٠- العنب :

تشير النتائج الواردة بجدول (١٢) إلى أن أسعار تصدير محصول العنب كانت تميل للإستقرار خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩) حيث بلغت قيمة معامل عدم الإستقرار للفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) نحو ٥٧,٥ ، وكانت أكثر السنوات إستقرار للفترة الأولى هى سنة ١٩٩٩ حيث بلغت قيمة المعامل لها نحو ٤,٩ ، وفى الفترة

الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) بلغت قيمة المعامل نحو ٤٣,٦ وكانت أكثر السنوات إستقرار هى سنة ٢٠٠٤ حيث بلغ معامل عدم الإستقرار نحو ١٦,٤ ، أما بالنسبة للفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة المعامل نحو ٢٨,٦ وكانت أكثر السنوات إيتقراراً فى هذه الفترة هى سنة ٢٠٠٧ حيث بلغت قيمة المعامل نحو ٠,٥ ، أما على مستوى الفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) فقد بلغت قيمة المعامل نحو ٤٣,٢.

ثانياً : مؤشرات الكفاءة الإقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية:

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على كل من نسبة الصادرات الزراعية إلى كل من الصادرات الكلية والناتج المحلى الزراعى والناتج المحلى الإجمالى وأيضآ نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية ونصيب الفرد من الصادرات والواردات الزراعية وكذلك الميل المتوسط والميل الحدى والمرونة الدخلية لكل من التصدير والإستيراد الزراعى .

١- نسبة تغطية الصادرات الكلية إلى الواردات الكلية :

تشير النتائج إلى أن نسبة قيمة الصادرات الكلية إلى الواردات الكلية قدرت بحوالى ٣٣,١٤% لمتوسط الفترة الأولى ، و ٤٧,٥٣% وذلك لمتوسط الفترة الثانية، وإزدادت لتصل إلى ٥٥,٠٥% لمتوسط الفترة الثالثة، وبلغت نحو٤٥,٢٤% لمتوسط عام للفترة الكلية .

٢- نسبة تغطية الصادرات الكلية إلى الناتج المحلى الإجمالى :

أوضحت المؤشرات أن هذه النسبة قدرت بنحو ١٠% لمتوسط الفترة الأولى، بينما قدرت بنحو ١٠% لمتوسط الفترة الثانية، وحوالى ١٥% لمتوسط الفترة الثالثة، وبلغت النسبة المتوسط العام للفترة الكلية ١١% .

٣- نسبة تغطية الواردات الكلية إلى الناتج المحلى الإجمالى :

قدرت هذه النسبة بنحو ٢٠% لمتوسط الفترة الأولى، و٢٠% كمتوسط الفترة الثانية، ونحو ٣٠% كمتوسط للفترة الثالثة ، وبلغت النسبة للفترة الكلية نحو ٢٣% .

٤- نسبة تغطية الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية :

أوضحت المؤشرات أن هذه النسبة قدرت بنحو ٠,١١% لمتوسط الفترة الأولى، بينما قدرت نظيرتها للفترة الثانية بنحو ٠,١٠% ، وحوالى ٠,١٠% لمتوسط الفترة الثالثة وبلغت نحو ٠,١٠% للفترة الكلية.

٥- نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية :

قدرت هذه النسبة بنحو ١٥% لمتوسط الفترة الأولى ، وحدث تحسن فى الفترة الثانية حيث كانت النسبة ٢٦%، وحوالى ٣٤% لمتوسط الفترة الثالثة ، وبلغ المتوسط العام نحو ٢٧% ، عاكسة بذلك تحسن ملموس فى قيمة الصادرات الزراعية وإزدياد مساهمتها فى تغطية الواردات الزراعية .

٦- نسبة الصادرات الزراعية إلى الناتج المحلى الإجمالى :

تبين أن نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالى الناتج المحلى ضئيلة للغاية فى جميع الفترات حيث قدر متوسط هذه النسبة بحوالى ٠,٢٠% لمتوسط الفترة الأولى وأيضاً ٠,٢٠% لمتوسط الفترة الثاتنية، وحوالى ١,٢٠% لمتوسط الفترة الثالثة وهذا يعنى أن متوسط ما يتم تصديره من إجمالى الناتج المحلى لا يتناسب ومكانة الصادرات الزراعية فى الإقتصاد القومى .

٧- نسبة الواردات الزراعية إلى الناتج المحلى الإجمالى :

تشير النتائج أن نسبة قيمة الواردات الزراعية إلى الناتج المحلى قدرت بحوالى ٥% كمتوسط للفترة الأولى ، ٤% متوسط الفترة الثانية ، ٤% متوسط الفترة الثالثة ، وبلغ المتوسط العام للفترة كلها نحو ٤,٣% وهذا يعنى أن قيمة الواردات الزراعية تزيد عن نظيرتها للصادرات مما يعنى أنها تستقطع جزء كبير من الناتج المحلى للإقتصاد المصرى .

٨- نصيب الفرد من الصادرات والواردات الزراعية :

يمثل نصيب الفرد المصرى من قيمة الصادرات الزراعية مؤشراً فى غاية الأهمية للإستدلال على كفاءة القطاع التصديرى حيث يقدر بحوالى ٨,٣ دولار كمتوسط للفترة (١٩٩٥-١٩٩٩)، زاد إلى حوالى ١١,٧٦ دولار كمتوسط للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤) . وإرتفع بدرجة أكبر لنحو ٢٥,٩٤ دولار للفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٩) . بينما قدر متوسط نصيب الفرد من قيمة الواردات الزراعية بحوالى ٥٥,٧٧ دولار كمتوسط للفترة الأولى ، وإنخفض فى الفترة الثانية لحوالى ٤٥,٨٦ دولار ، ثم إرتفع ليصل إلى ٧٦,٣٢ دولار فى الفترة الثالثة وهذا يعنى أن نصيب الفرد من قيمة الواردات الزراعية يزيد كثيرا عن نصيبه من الصادرات الزراعية ويدل ذلك على ضعف الكفاءة الإقتصادية للتجارة الزراعية وذلك على الرغم من التحسن الملحوظ فى زيادة نصيب الفرد من الصادرات .

٩- الميل المتوسط للتصدير والإستيراد الكلى :

تشير نتائج جدول (١٣) إلى أن الميل المتوسط للتصدير قد إتسم بالثبات خلال الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩) والثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) ، حيث بلغ نحو ٦,٥٦ ، ٨,٨٧ للفترتين، وبلغ نحو ١٥,٣ للفترة الثالثة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، مقابل نحو ١٩,٧٨، ١٨,٤١، ٢٧,٤٤ للميل المتوسط للإستيراد للفترات الثلاث على الترتيب على الترتيب.

١٠- الميل الحدى للتصدير والإستيراد الكلى :

تشير نتائج جدول (١٣) أن الميل الحدى للتصدير بلغ حوالى ٠,٠١ لمتوسط الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)، ويعنى ذلك أنه بزيادة قيمة الناتج المحلى الإجمالى بمقدار وحدة واحدة تؤدى إلى زيادة قيمة الصادرات الكلية بمقدار ٠,٠١ وحدة. كما بلغ الميل الحدى للإستيراد الكلى حوالى ٠,٠٢ لمتوسط الفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) .

١١- الميل المتوسط للتصدير والإستيراد الزراعى :

تشير نتائج جدول (١٣) أن الميل المتوسط للتصدير الزراعى بلغ نحو ٤,١٥، ٦,٠٣ ، ١٠ على الترتيب ولإجمالى الفترة ٦,٧٣ ، كما بلغ الميل المتوسط للإستيراد الزراعى نحو ٢٨ ، ٢٢,١٨ ، ٣٠,٩ على نفس الترتيب للفترات الثلاث وبلغ نحو ٢٧,٠٣ للفترة الكلية .

١٢- الميل الحدى للتصدير والإستيراد الزراعى :

أوضحت النتائج أن الميل الحدى للتصدير الزراعى بلغ نحو ٠,٠٢، -٠,١٩ ، ٠,٣٦ للفترات الثلاث على الترتيب ، ولإجمالى الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) بلغ نحو -٠,٢٧. كما بلغ الميل الحدى للإستيراد الزراعى نحو ٠,٠٣ ، ٠,١ ، ٠,٢٤ على نفس الترتيب للفترات الثلاث وبلغ نحو ٠,٥ للفترة الكلية.

جدول (١٣): بعض مؤشرات الكفاءة الإقتصادية للتجارة الخارجية الكلية والزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) .

البيان	متوسط الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩)	متوسط الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤)	متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩)	متوسط الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)
صادرات كلية/ واردات قومية	٠,٣٣	٠,٤٧	٠,٥٥	٠,٤٨
صادرات كلية/الناتج المحلى الإجمالى	٠,٠٦٤	٠,١	٠,١٥	٠,١
واردات كلية/الناتج المحلى الإجمالى	٠,١٩	٠,١٨	٠,٢٧	٠,٢٣
صادرات زراعية/صادرات كلية	٠,١١	٠,١٠٥	٠,١	٠,١
صادرات زراعية/واردات زراعية	٠,١٥	٠,٢٧	٠,٣٣	٠,٢٥
صادرات زراعية/الناتج المحلى الإجمالى	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١
واردات زراعية/الناتج المحلى الإجمالى	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤
ميزان تجارى /الناتج المحلى الإجمالى	-٠,١٣	-٠,١	-٠,١٢	-٠,١٢
نصيب الفرد من الصادرات الكلية بالدولار	٧٦,٣	١٠٩,٩٨	٢٦١,٠١	١٤٩,١
نصيب الفرد من الواردات الكلية بالدولار	٢٣٣,٩٥	٢٣٣,١	٤٧٨,٤	٣١٥,١٥
نصيب الفرد من الصادرات الزراعية بالدولار	٨,٣	١١,٨	٢٥,٩	١٥,٣
نصيب الفرد من الواردات الزراعية بالدولار	٥٥,٨	٤٥,٩	٧٦,٣	٥٩,٣
الميل المتوسط للتصدير الكلى[١]	٦,٥٦	٨,٨٧	١٥,١٣	١٠,١٩
الميل المتوسط للإستيراد الكلى	١٩,٧٨	١٨,٤١	٢٧,٤٤	٢١,٨٨
الميل الحدى للتصدير الكلى[٢]	-٠,٠٣	-٠,٣	٠,١	٠,٣
الميل الحدى للإستيراد الكلى	٠,١٤	-٠,١٥	٠,١٥	٠,٤
الميل المتوسط للتصدير الزراعى	٤,١٥	٦,٠٣	١٠	٦,٧٣
الميل المتوسط للإستيراد الزراعى	٢٨	٢٢,١٨	٣٠,٩	٢٧,٠٣
الميل الحدى للتصدير الزراعى	٠,٠٢	-٠,١٩	٠,٣٦	٠,٢٧
الميل الحدى للإستيراد الزراعى	٠,٠٣	٠,١	٠,٢٤	٠,٥

(١) الميل الحدي للتصدير الكلى = التغير في قيمة الصادرات الكلية في فترة معينة / التغير في قيمة الناتج القومي في نفس الفترة

(٢) الميل المتوسط للتصدير الكلى = قيمة الصادرات الكلية في فترة معينة / قيمة الناتج القومي في نفس الفترة × ١٠٠

المصدر: جمعت حسبت من جدول (٢) بالملحق

الباب الرابع

تطور أهم الصادرات الزراعية المصرية فى الأسواق الخارجية

يتناول هذا الباب على الأهمية النسبية لأهم الصادرات الزراعية المصرية محل الدراسة لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩). ويتناول أيضاً تقدير دوال الطلب على صادرات البرتقال المصرى بإستخدام النماذج التحليلية المختلفة، فى حين يتناول دور الشركات العاملة فى مجال تصدير الحاصلات الزراعية المصرية وذلك من خلال إستمارة إستبيان مصممة لهذا الغرض .

أولاً: الأهمية النسبية لأهم الصادرات الزراعية المصرية لأهم الدول المستوردة:

يتناول هذا الجزء الأهمية النسبية للصادرات الزراعية المصرية لأهم الدول المستوردة العربية والأوروبية ونصيب كل دولة من الصادرات المصرية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

الأهمية النسبية للدول المستوردة للقطن المصرى :

أظهرت نتائج جدول (١٤) الأهمية النسبية لصادرات القطن المصرى حيث يبين الجدول تطور الأهمية النسبية للصادارت المصرية من القطن إلى أهم الدول المستوردة العربية، والأوروبية وذلك خلال فترة الدراسة وهى (١٩٩٥-٢٠٠٩). وأن الهند تأتى فى المرتبة الأولى من بين أهم الدول المستوردة للقطن المصرى حيث كانت الأهمية النسبية لها خلال فترة الدراسة حوالى ١٩,٧%. وتأتى إيطاليا فى المرتبة الثانية حيث بلغت أهميتها النسبية حوالى ١٤,٥٣% خلال نفس الفترة ،وتأتى كوريا فى المرتبة الثالثة حبث بلغت الأهمية النسبية لها نحو ٨,٠٦% خلال فترة الدراسة ، وتأتى تركيا فى المرتبة الرابعة حيث بلغت الأهمية النسبية لمتوسط فترة الدراسة لها حوالى ٧,٩٦%.

الأهمية النسبية للدول المستوردة للأرز المصرى :

أظهرت النتائج بجدول (١٥) الأهمية النسبية لتطور صادرات الأرز المصرى فى أهم الدول المستوردة للأرز حيث تبين وجود أهم أربع دول تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات المصرية ، حيث تعتبر السعودية من أكبر الأسواق المستوردة للأرز المصرى وبلغت الأهمية النسبية لها ٢٢,٨٧% وذلك لمتوسط فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩). وتأتى تركيا فى المرتبة الثانية حيث كانت الأهمية النسبية لها خلال فترة الدراسة حوالى ١٤,٦٤% ، وتأتى ليبيا لتحتل المرتبة الثالثة حيث كانت الأهمية النسبية لصادرات الأرز فيها حوالى ١١,٢٢% خلال فترة الدراسة، وتأتى الأردن فى المرتبة الرابعة حيث بلغت الأهمية النسبية لها حوالى ٧,٨٧% وذلك خلال فترة الدراسة .

جدول (١٤): تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من القطن لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

السـنوات	الهند	إيطاليا	كوريا	تركيا
١٩٩٥	١٣,٥	١٨,٥١	١١,١	١٢,٦
١٩٩٦	١,١٩	١٣,٧	١٩,٥٧	١٠,٦٩
١٩٩٧	١١,٧٨	٢٥,٢٤	١٠,٣٤	١٣,٥٥
١٩٩٨	١٥,٧٣	٢٧,٢٣	٣,٠٥	١٢,٦٨
١٩٩٩	١٤,٥٣	٢٦,١٥	٩,٢٨	١٣,٨١
٢٠٠٠	١٧,٦	١٨,٣٦	٥,٩١	١١,٣٨
٢٠٠١	١٧,٦٧	١٩,٩١	٦,٠٧	٨,١٧
٢٠٠٢	١٧,٧٦	١٥,٥٢	٩,٠٩	٥,٧٦
٢٠٠٣	٢٦,٣٥	١٣,٣٨	٩,٧	٤,١٨
٢٠٠٤	١٦,٤٧	٧,٣٧	١٠,٣٧	٦,٧٣
٢٠٠٥	٢٧,٩٥	٩,٢٦	٤,٧٨	٤,٤
٢٠٠٦	٣٢,٩	١١,٥٤	٥,٥٧	٥,٥٧
٢٠٠٧	٣٢,٥	٩,٤٣	٤,٩٣	٧,٥٣
٢٠٠٨	١٩,٦٨	٤,٦٧	٣,٠١	٥,١١
٢٠٠٩	٢٦,٥٦	٣,٢٨	٤,١٣	٨,٤٨
الأهمية النسبية لإجمالى صادرات الدول للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)	١٩,٧	١٤,٥٣	٨,٠٦	٧,٩٦

المصدر : جمعت حسبت من جدول (٣) بالملحق

جدول (١٥): تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من الأرز لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

السنوات	السعودية	تركيا	ليبيا	الأردن
١٩٩٥	٣٩,٣٥	٦,٨٢	١٥,٦١	٥,٧١
١٩٩٦	١٦,١	٦,٨١	٥,٣٩	٢٠,٦٨
١٩٩٧	٢٤,٣٣	٣٠,٤٩	٨,٨	٢٣,٠٩
١٩٩٨	١١,٨٨	٢٦,٤٥	٤,٦٧	٦,٦١
١٩٩٩	٢١,٧٦	٢٤,٣١	٠,٣٢	٩,٥٧
٢٠٠٠	٢٧,٥٣	١٤,٤٨	٢٧,٥٤	٢,٦١
٢٠٠١	٢١,٦٥	١٤,٢	١٠,٥١	٣,٦٦
٢٠٠٢	٢٠,٨٩	١٥,١	٩,٢٣	١٢,٠٧
٢٠٠٣	٢٢,٤٦	١٩,٩	١٧,٨١	٧,٨٦
٢٠٠٤	٢٥,٠٦	١١	٤,٩٦	٥,٧٤
٢٠٠٥	٢١,٣١	١١,٩٣	١٤,٨٨	٤,١٨
٢٠٠٦	٢٤,٨٤	١٣,٥	٩,٨٩	٨,٩
٢٠٠٧	١٩,٢٧	١٤,٣٤	١٨,٩٦	٦,٩٧
٢٠٠٨	٣٤,٦٦	١٩,٩	١٧,٥٤	١٠,٨٧
٢٠٠٩	٢٥	١١,٥٧	٤,٧٩	٧,٠٤
الأهمية النسبية لإجمالى صادرات الدول للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)	٢٢,٨٧	١٤,٦٤	١١,٢٢	٧,٨٧

المصدر: جمعت وحسبت من جدل (٤) بالملحق

الأهمية النسبية للدول المستوردة للبطاطس :

أوضحت بيانات جدول (١٦) الأهمية النسبية لصادرات البطاطس حيث يبين الجدول تطور الأهمية النسبية للصادارت المصرية من البطاطس إلى أهم الدول المستوردة وذلك خلال فترة الدراسة وهى (١٩٩٥-٢٠٠٩). وأن اليونان تأتى فى المرتبة الأولى من بين أهم الدول المستوردة للبطاطس المصرى حيث كانت الأهمية النسبية لها خلال فترة الدراسة حوالى ١٧,٦٧% ، وتأتى إيطاليا فى المرتبة الثانية حيث بلغت أهميتها النسبية حوالى ١٥,٥٨% خلال نفس الفترة ،وتأتى المملكة المتحدة فى المرتبة الثالثة حبث بلغت الأهمية النسبية لها نحو ١١,٨٧% خلال فترة الدراسة، وتأتى لبنان فى المرتبة الرابعة حيث بلغت الأهمية النسبية لمتوسط فترة الدراسة لها حوالى ١١,١% .

الأهمية النسبية للدول المستوردة للبرتقال :

أظهرت نتائج جدول (١٧) الأهمية النسبية لصادرات البرتقال المصرى حيث يبين الجدول تطور الأهمية النسبية للصادارت المصرية من البرتقال إلى أهم الدول المستوردة العربية، والأوروبية وذلك خلال فترة الدراسة وهى (١٩٩٥-٢٠٠٩). وأن أوكرانيا تأتى فى المرتبة الأولى من بين أهم الدول المستوردة للبرتقال المصرى حيث كانت الأهمية النسبية لها خلال فترة الدراسة حوالى ٣٢,٨٥%. وتأتى السعودية فى المرتبة الثانية حيث بلغت أهميتها النسبية حوالى ٣١,٧٣% خلال نفس الفترة، وتأتى المملكة المتحدة فى المرتبة الثالثة حبث بلغت الأهمية النسبية لها نحو ١٦,٢٥% خلال فترة الدراسة، وتأتى الصين فى المرتبة الرابعة حيث بلغت الأهمية النسبية لمتوسط فترة الدراسة لها حوالى ١٣,٢٦%.

الأهمية النسبية للدول المستوردة للبصل :

توضح بيانات الجدول (١٨) الأهمية النسبية لتطور صادرات البصل المصرى إلى أهم الدول المستوردة للبصل حيث تبين وجود أهم أربع دول تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات المصرية للبصل، وتعتبر السعودية من أكبر الأسواق المستوردة للبصل المصرى وبلغت الأهمية النسبية لها ٤١,٢% وذلك لمتوسط فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩). وتأتى الكويت فى المرتبة الثانية حيث كانت الأهمية النسبية لها خلال فترة الدراسة حوالى ٥,٩٩%، وتأتى لبنان لتحتل المرتبة الثالثة حيث كانت الأهمية النسبية لصادرات الأرز فيها حوالى ٥,٧٧% خلال نفس الفترة، وتأتى اليونان فى المرتبة الرابعة حيث بلغت الأهمية النسبية لها حوالى ٣,٨٥% وذلك خلال فترة الدراسة.

جدول (١٦): تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من البطاطس لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

السنوات	اليونان	إيطاليا	لبنان	المملكة المتحدة
١٩٩٥	١١,١٦	٨,٥	١٠,٦٧	٢٣,٦٢
١٩٩٦	١٢,٥٨	٩,١٨	٧,١٤	٢٣,٣٣
١٩٩٧	٢١,٢١	١٣,٢	١٣,٠٧	٣٨,٤٩
١٩٩٨	١٧,٢١	٨,٢٤	١١,٧٥	٣٠,٣٤
١٩٩٩	١٥,٣٨	١٣,٦٤	٧,٣٥	٢١,٩٦
٢٠٠٠	١,٢٢	٩,٠٥	٥,٦٥	١,٢٦
٢٠٠١	٦,٣٦	٢٥,٣٢	١٧,٠١	٢١
٢٠٠٢	٢٤,٣٢	٢٠,٠٤	١١,٤٤	١٠,٠٩
٢٠٠٣	١٩,٥١	٢٦,٦	١١,٥	٣,٦
٢٠٠٤	٣١,٤٥	١٥,٨٧	٨,٧٣	٥,٨
٢٠٠٥	٢٥,٦	٢٠,٠٧	٩,٢٥	٧,٠٦
٢٠٠٦	٢٤,٠٣	٢٦,٥٧	٣,٩	٥,٥٢
٢٠٠٧	١٥,٨٥	٢١,٥٧	٢٢,٣٨	٥,٣٤
٢٠٠٨	١٣,٤٦	١٢,٤١	١١,١٨	٤,٣١
٢٠٠٩	٢٠,٨٢	١٤,٠٣	١٠,٤٤	٦,٤٧
الأهمية النسبية لإجمالى صادرات الدول للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)	١٧,٦٧	١٥,٥٨	١١,١	١١,٨٧

المصدر: جمعت حسبت من جدل (٥) بالملحق

جدول (١٧): تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من البطاطس لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

السنوات	أوكرانيا	السعودية	المملكة المتحدة	الصين
١٩٩٥	٨١٤,٨	٢٦,٨	١٢,١٣	١٧,١
١٩٩٦	٤١٠,٨	٢٢,٥	١٢,٦	٢٣,١
١٩٩٧	٢٢٧,٨	١٦,٦	٦,٨	٢٠,٢
١٩٩٨	٧٣٢,٤	٤,٥	٠,٨٠	٣,٣
١٩٩٩	١,٧٢	١٩	٠,١٠	١١,٩
٢٠٠٠	٥٨,٦	١٨,٣	٠,٦٧	١,٧
٢٠٠١	٦٢,٨٩	٥,٨	٠,٤٠	٤,٩٨
٢٠٠٢	٤٢,٥٨	٢٢,٨٦	٠,٥٥	٥,٧
٢٠٠٣	١,٤	٤٤,٥	١٠,٥	٨,٥٨
٢٠٠٤	٠,٣٥	٢٣,١٦	٢٦,٧	١٠,١٢
٢٠٠٥	١,٦٥	٣٣,٩٥	١٠,٩	١٣,٣
٢٠٠٦	٧,٩٦	٢١	٧,٦	١٥,٤
٢٠٠٧	٣,٥٣	٢٤,٦٥	١٦,٥٥	١٠,٨
٢٠٠٨	٤٨,٢	٣٥,٥٨	١٩,٧٦	١١,٨
٢٠٠٩	٤٤,٨٨	٤٠,٩٣	٢١,٢	١٧,٣
الأهمية النسبية لإجمالى صادرات الدول للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)	٣٢,٨٥	٣١,٧٣	١٦,٢٥	١٣,٢٦

المصدر: جمعت حسبت من جدل (٦) بالملحق

جدول (١٨): تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من البصل لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

السنوات	السعودية	الكويت	لبنان	اليونان
١٩٩٥	٢٣,٨٦	٧,٥٣	١٠,٥٨	٧,٩٨
١٩٩٦	٥٣,٧٧	٨,٧٩	٦,٠٩	٤,٩٨
١٩٩٧	٣٢,٢١	٥,٩٤	٩,٦٥	٩,٣٩
١٩٩٨	١٢,٧٣	٢,٩٩	٩,٦٢	٩,٩
١٩٩٩	٤٤,٩	٤,٢٥	١٦,٩٧	٥,٧٢
٢٠٠٠	٦٢,٧٥	٤,٥٣	٨,٣	١١,٤٧
٢٠٠١	٥٢,٤٣	٢,٣٦	١٥,٩٢	٧٣٦٨
٢٠٠٢	٥٣,٩٧	٤,٢	٥,٤٢	٣,٧٢
٢٠٠٣	٣٠,٢٨	٤,٠٢	٥,٤٣	٤,٣١
٢٠٠٤	٢٩,٤٥	٤,٩	١٤,٩٨	٦,٩
٢٠٠٥	٤٤,٤٦	١١,٧٩	٤,٤٣	٠,٤٨
٢٠٠٦	٣٨,٤٨	٩,٨١	٣,٩	٢,٨
٢٠٠٧	١٠,٦٤	٠,٨٦	٥,٣٦	٥,٦٦
٢٠٠٨	١٥,٦٨	٣,١٩	٣,٤٥	٣,٢٧
٢٠٠٩	٥٨,٨	٧,٥٥	٢,١٧	١,٠٧
الأهمية النسبية لإجمالى صادرات الدول للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)	٤١,٢	٥,٩٩	٥,٧٧	٣,٨٥

المصدر: جمعت حسبت من جدل (٧) بالملحق

الأهمية النسبية للدول المستوردة للعنب :

أوضحت نتائج جدول (١٩) الأهمية النسبية لصادرات العنب المصرى فى أسواقه الخارجية وذلك خلال فترة الدراسة (١٩٩٥- ٢٠٠٩) وكان النصيب الأكبر لدولة المملكة المتحدة حيث كانت الأهمية النسبية لصادرات العنب المصرى فيها بلغت حوالى ٤٢,٩٦% ، تليها فى المرتبة الثانية هولندا حيث بلغت الأهمية النسبية لمتوسط فترة الدراسة لها نحو٢٤,٣٤% ، وتأتى الكويت فى المرتبة الثالثة والتى بلغت أهميتها النسبية نحو١,٨٨% ، وتأتى السعودية فى المرتبة الرابعة حيث بلغت الأهمية النسبية لها نحو ٠,٦٢% وذلك خلال فترة الدراسة.

الأهمية النسبية للدول المستوردة للفاصوليا :

أظهرت نتائج جدول (٢٠) الأهمية النسبية لتطور صادرات الفاصوليا لأهم الدول المستوردة للفاصوليا من مصر حيث تبين وجود أهم أربع دول تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات المصرية، حيث تعتبر إيطاليا من أكبر الأسواق المستوردة للفاصوليا المصرى وبلغت الأهمية النسبية لها ١١,٨٧% وذلك لمتوسط فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩). وتأتى هولندا فى المرتبة الثانية حيث كانت الأهمية النسبية لها خلال فترة الدراسة حوالى ٩,٨٢% ، وتأتى المملكة المتحدة لتحتل المرتبة الثالثة حيث كانت الأهمية النسبية لصادرات الفاصوليا فيها حوالى ٩,٥% خلال فترة الدراسة ، وتأتى فرنسا فى المرتبة الرابعة حيث بلغت الأهمية النسبية لها حوالى ٤,٢١% وذلك خلال فترة الدراسة.

الأهمية النسبية للدول المستوردة للثوم :

أوضحت بيانات جدول (٢١) الأهمية النسبية لصادرات الثوم حيث يبين الجدول تطور الأهمية النسبية للصادارت المصرية من الثوم إلى أهم الدول المستوردة وذلك خلال فترة الدراسة وهى (١٩٩٥-٢٠٠٩). وأن إيطاليا تأتى فى المرتبة الأولى من بين أهم الدول المستوردة للثوم المصرى حيث كانت الأهمية النسبية لها خلال فترة الدراسة حوالى ٣٨,١٥% ، وتأتى هولندا فى المرتبة الثانية حيث بلغت أهميتها النسبية حوالى ٩% خلال نفس الفترة ،وتأتى فرنسا فى المرتبة الثالثة حبث بلغت الأهمية النسبية لها نحو ٨,٥% خلال فترة الدراسة، وتأتى المملكة المتحدة فى المرتبة الرابعة حيث بلغت الأهمية النسبية لمتوسط فترة الدراسة لها حوالى ٦,٧٢% وذلك خلال متوسط فترة الدراسة.

جدول (١٩): تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من العنب لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

السنوات	المملكة المتحدة	هولندا	الكويت	السعودية
١٩٩٥	٤١,٦٣	٤,٩٤	٩,٠١	٠,٨٦
١٩٩٦	٧٥,١١	٦,٨	١٢,٠٦	٠,٣٣
١٩٩٧	٧٤,٨٥	٧,١٣	١٤,١٦	١,٢٦
١٩٩٨	٦٢,١٣	١,٣٨	١١,٦٤	٣,٣٥
١٩٩٩	٦٥,٨٥	١١,٠٩	١٥,٧٤	٠,٢٢
٢٠٠٠	٥١,٤١	٣٤,٨٨	٣,٧٣	١,٠٧
٢٠٠١	٥٧,٦٩	١٣,٢١	٤,١٧	١,٤٧
٢٠٠٢	٦٣,١٣	٢٠,٤٧	٠,٧٧	٣,١٤
٢٠٠٣	٣٩,٢٢	١٩,٨	٤,١٦	١,٦٤
٢٠٠٤	٤٢,٥	٢٢,٥٤	١,٠١	١,٨٢
٢٠٠٥	٤٥	٢٧	٠,٥	٠,٥٩
٢٠٠٦	٣٤,١٤	٣٥,١	١,٥٤	٠,٤٤
٢٠٠٧	٣٤,٨٥	١٢,٣٨	١,٣٥	٠,٦٢
٢٠٠٨	٥٨,٨٧	٣٢,٥٧	٢,٥٧	٠,٧٨
٢٠٠٩	٣٨,٧٩	٢٣,٢٩	١,٧٤	٠,٤٧
الأهمية النسبية لإجمالى صادرات الدول للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)	٤٢,٩٦	٢٤,٣٤	١,٨٨	٠,٦٢

المصدر: جمعت حسبت من جدل (٨) بالملحق

جدول (٢٠): تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من الفاصوليا لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

السنوات	إيطاليا	هولندا	المملكة المتحدة	فرنسا
١٩٩٥	٠,٥٧	٣٦,١	٥,١٨	٥,٨٣
١٩٩٦	٣,٧٧	٤١,٩٥	٦,٦	٧,٧٢
١٩٩٧	١٨,١٧	٥٠,٥٢	١٩,٩	١٠,٨٣
١٩٩٨	٢١,٣	١٤,٤٨	١٩,٨٣	٤,٩
١٩٩٩	٣٧,٢	٧,٥٩	١٨,٩٧	٥,١٦
٢٠٠٠	٣٦,٤٣	١٢,٧٧	١٢,٣	٦,٦٧
٢٠٠١	٢٨,٩٨	٦,٥٣	٣,٧٥	٠,٨٢
٢٠٠٢	٣٩,٩٦	١٢,٦٧	٨,١٩	٢,٨٣
٢٠٠٣	٣٦,٥٣	١٠,٢٧	٨,٣١	٣,٦٧
٢٠٠٤	٤٣,٢٩	٨,١	٨,٢	٣,٦٥
٢٠٠٥	٣١,٨٨	١٧	٨,٣٧	٣,٩٤
٢٠٠٦	١٥,٤١	٢١,٢١	١١,٨٦	٦,٤١
٢٠٠٧	١١,٠٩	٩,٦١	٢١,٨٤	٨,٧٤
٢٠٠٨	٢,٤	٢,٠٢	٤,٦٢	١,٨٤
٢٠٠٩	١,٨١	٠,٠٦	١,١٧	٠,٢٩
الأهمية النسبية لإجمالى صادرات الدول للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)	١١,٨٧	٩,٨٢	٩,٥	٤,٢١

المصدر: جمعت حسبت من جدل (٩) بالملحق

جدول (٢١): تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من الثوم لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

السنوات	إيطاليا	هولندا	فرنسا	المملكة المتحدة
١٩٩٥	٤٠,١٣	٣,٧٩	٩,٢٧	٢,٤٥
١٩٩٦	٥٥,٥٩	٤,١١	١٤,٩٤	٠,٧٦
١٩٩٧	٣٥,٦٥	٣,٨٦	١٢,٧٩	٠,٨٨
١٩٩٨	٤٩,٩٥	٢,٢٤	٢١,٣٨	١,٣١
١٩٩٩	٢٥,٣٥	١٤,٨	٣٠	٠,٥١
٢٠٠٠	٤٩,٤٢	٥,٣١	٢,٦٦	٠,٣٥
٢٠٠١	٥٦,٤٨	٢,١٣	٥,٣٦	٣,٥٤
٢٠٠٢	٨٣,٤٢	٣,١	٤,٥٨	٢,٣
٢٠٠٣	٥٣,٨١	١,٤٣	١,٤٩	٣٣,٣
٢٠٠٤	٣٨,٢٧	٣,٩٥	٨,٥٤	٢,٣
٢٠٠٥	٥٢,٤٦	٧	١٢,٦	٠,٥٥
٢٠٠٦	٤٧,٣٥	١٦,٦	١٣,١	٢
٢٠٠٧	٢٩,١٢	١٣,٧٦	٧,٤	١,١٣
٢٠٠٨	١٣,٧١	١٢,٤٦	٤,٣١	٤,٢٣
٢٠٠٩	١٩,٢	٢٣,٣٥	٦,٩	٩,٥٨
الأهمية النسبية لإجمالى صادرات الدول للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)	٣٨,١٥	٩	٨,٥	٦,٧٢

المصدر: جمعت حسبت من جدل (١٠) بالملحق

الأهمية النسبية للدول المستوردة للطماطم :

تشير بيانات الجدول (٢٢) أن الأهمية النسبية لتطور صادرات الطماطم فى أهم الدول المستوردة للطماطم حيث تبين وجود أهم أربع دول تستحوذ على النصيب الأكبر من الصادرات المصرية للطماطم، حيث تعتبر السعودية من أكبر الأسواق المستوردة للطماطم وبلغت الأهمية النسبية لها ٣٠,٢% وذلك لمتوسط فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩). وتأتى هولندا فى المرتبة الثانية حيث كانت الأهمية النسبية لها خلال فترة الداسة حوالى ١٧,٥٣%، وتأتى المملكة المتحدة لتحتل المرتبة الثالثة حيث كانت الأهمية النسبية لصادرات الأرز فيها حوالى ٦,٨٤% خلال نفس الفترة ، وتأتى الكويت فى المرتبة الرابعة حيث بلغت الأهمية النسبية لها حوالى ٣,٢% وذلك خلال فترة الدراسة.

الأهمية النسبية للدول المستوردة للفراولة :

أوضحت بيانات جدول (٢٣) الأهمية النسبية لصادرات الفراولة حيث يبين الجدول تطور الأهمية النسبية للصادارت المصرية من الفراولة إلى أهم الدول المستوردة وذلك خلال فترة الدراسة وهى (١٩٩٥-٢٠٠٩). وأن السعودية تأتى فى المرتبة الأولى من بين أهم الدول المستوردة للفراولة حيث كانت الأهمية النسبية لها خلال فترة الدراسة حوالى ١٥,٧٨%، وتأتى المملكة المتحدة فى المرتبة الثانية حيث بلغت أهميتها النسبية حوالى ١٤% خلال نفس الفترة، وتأتى هولندا فى المرتبة الثالثة حبث بلغت الأهمية النسبية لها نحو ٥,٧٤% خلال فترة الدراسة، وتأتى الكويت فى المرتبة الرابعة حيث بلغت الأهمية النسبية لمتوسط فترة الدراسة لها حوالى ٤,١٤%.

جدول (٢٢): تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من الطماطم لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

السنوات	السعودية	هولندا	الكويت	المملكة المتحدة
١٩٩٥	٥٠,٧٥	٠,٦٤	٤,٧٨	٠,٢١
١٩٩٦	٧٥,٣	٠,١٩	١٤,٠٢	٠,١٣
١٩٩٧	٨١,٧	١,٧	٨,٤٣	٠,٧٧
١٩٩٨	٨٩,٩٨	٠,٤٨	٧,١١	٠,١٣
١٩٩٩	٨٣,٧٤	٢,٨٣	٧,١٧	١,١١
٢٠٠٠	٦١,٤٥	١٢,٣٣	١,١	٦,٦١
٢٠٠١	٦٩,١١	٤,١٢	٣,٣١	٧,١٦
٢٠٠٢	٤,٤٩	٦,١٦	١,٣٨	١٠,٢
٢٠٠٣	٤١,٠٣	١٥,٧٥	٤,٤	١١,٨٤
٢٠٠٤	٥٥,٩	١٨,٣٨	٠,٣	١٥,٣٤
٢٠٠٥	٢٣,١٥	١٠,٥٢	٢,٣٧	٤,٢٤
٢٠٠٦	١٢,٥٢	٢١,٧٤	٢,٣٤	٢٩,٦٦
٢٠٠٧	٨,٥٤	١٨,٦٢	٧	٦,٥
٢٠٠٨	٣١,٤٥	٤٩,٧	٤,٥٥	١٤,٦٢
٢٠٠٩	١٢,٦٩	١٩	٠,٦٥	٥,٣٨
الأهمية النسبية لإجمالى صادرات الدول للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)	٣٠,٢	١٧,٥٣	٣,٢	٦,٨٤

المصدر: جمعت حسبت من جدل (١١) بالملحق

جدول (٢٣): تطور الأهمية النسبية لقيمة الصادرات المصرية من الفراولة لأهم الدول خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩).

السنوات	السعودية	المملكة المتحدة	هولندا	الكويت
١٩٩٥	٧٦,٨	٢	٠,٢٥	٤,٥
١٩٩٦	٧٢,١	٢,٢	٠,٨١	٩,٨
١٩٩٧	٣٧,٩٧	١,٨٨	٠,٥	٥
١٩٩٨	٦٢,٧	٠,٣٢	٠,٣٢	٧١,١
١٩٩٩	٢٦,٤	١,٧٨	٠,٥٩	٥
٢٠٠٠	١٦,٢٤	٦,٨٤	٠,٨٥	٠,٨٥
٢٠٠١	١٠,٣٤	١٩,١٢	٤,٧	٣,٧٦
٢٠٠٢	٢٥,٣١	٨,١٧	١,٩	٥,٣٨
٢٠٠٣	٢٣,٩	٢,١٨	٥,٣٨	٣,٣٤
٢٠٠٤	١٠,٥	١,٧	٥,٩٥	٤
٢٠٠٥	٢٥,٢٤	٢,٤	٢,٠١	٩,٢٦
٢٠٠٦	٣٣,٥٣	٥,٤	٣,٨٢	٦,٧٣
٢٠٠٧	٣٠	٦	٢,٩٢	١٠,٩٥
٢٠٠٨	١٩,١	٢٠,١٤	٧,٩٨	٥,٢٦
٢٠٠٩	١٠,٢٩	١٤,٤٤	٥,٦٥	٢,٤٦
الأهمية النسبية لإجمالى صادرات الدول للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩)	١٥,٧٨	١٤	٥,٧٤	٤,١٤

المصدر : جمعت حسبت من جدل (١٢) بالملحق

ثانياً: تقدير دوال الطلب على صادرات البرتقال المصرى:

تعتبر الحاصلات البستانية أحد محاور التنمية الزراعية فى مصر وتعد تنمية الصادرات الزراعية من أهم أهداف مخططى السياسات الإقتصادية الزراعية فى مصر، والتى من أهم ملامحها التوسع فى إنتاج وتصدير المحاصيل المختلفة التى تتمتع فيها مصر بميزة تنافسية فى الأسواق العالمية خاصة محاصيل الفاكهة والخضر، وجدير بالذكر أن مفهوم الميزة التنافسية (Competitive Advantage) إصطلاح إقتصادى، وقد أعطيت تعريفات عديدة للميزة التنافسية الكلية للدولة والتعريف العملى الأكثر إستخداماً هو الذى وضعتة اللجنة الأمريكية للميزة التنافسية للصناعة وهو: قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تقابل أختيار الأسواق الدوليـــة، وفى نفس الوقت تحافظ أو تزيد الدخل الحقيقى لمواطنيها[١]، ويعتبر البرتقال من المحاصيل التصديرية الواعدة والتى يزداد الطلب عليها فى الأسواق الخارجية وأيضاً هناك ميزة نسبية فى إنتاج هذا المحصول وتصديره.

ويهدف هذا الجزء إلى التعرف على نتائج تقدير دوال الطلب على صادرات البرتقال المصرى وذلك للتعرف على الأوضاع التصديرية لمحصول البرتقال فى أهم الأسواق العالمية بإستخدام النماذج التحليلية (النموذج المباشر، نموذج الإحلال، نموذج النصيب السوقى)، والتعرف على نتائج هذا التقدير وأيضاً التعرف على المرونات الخاصة بكل نموذج فى أهم أسواق الدول المستوردة لمحصول البرتقال المصرى. وكانت أهم الدول المنافسة لصادرات البرتقال المصرى فى السوق السعودى هى: لبنان ، جنوب أفريقيا ، سوريا. وفى السوق الروسى: المغرب، جنوب أفريقيا ، تركيا . وفى سوق المملكة المتحدة: أسبانيا، جنوب أفريقيا، المغرب. وأخيراً أهم الدول المنافسة لمصر فى سوق أوكرانيا هى : جنوب أفريقيا ، أسبانيا، تركيا.

نماذج التقدير:

تم التقدير القياسى لدوال الطلب على االبرتقال فى الدول الأكثر إستيراداً بإستخدام النماذج التحليلية الثلاث التالية :

---

(١) محمد زكى جمعه (دكتور): "الصادرات الزراعية المصرية فى ظل سياسة التحرر الإقتصادى كيف تنمو"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الأول، العدد الأول، مارس ١٩٩٧.

أ- النموذج المباشر Direct Model :

يتم تقدير هذا النموذج للتعرف على تأثير السعر المطلق على كمية الصادرات إلى أسواق الدول المستوردة، والمتغيرات الموجودة فى هذا النموذج هى تغيرات مباشرة حيث أنها تربط العلاقة بين سعر التصدير، وكمية الإنتاج للدولة المصدرة حيث أن الكمية التى تستوردها أى دولة تتوقف على كل من فائض الإنتاج فى الدولة المصدرة ، وسعر التصدير فى الدولة المصدرة. والمرونة فى هذا النموذج تبين مدى أهمية السلعة المصدرة لدى المستهلكين فى الدول المستوردة التى شملها التحليل.

١- الصياغة الرياضية للنموذج(١):

تم تقدير دوال الطلب على الواردات الكلية من المحصول فى الدول المستوردة التى تضمنها التحليل بإستخدام المعادلة التالية :

$$Qit = (Pit, Sit-1) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (١)$$

حيث

Qit = كمية الواردات الكلية من المحصول فى الدولة i فى السنة t

Pit = متوسط سعر إستيراد المحصول بالدولار فى الدولة i فى السنة t

Sit-1= الأنتاج المحلى من المحصول بالألف طن فى الدولة i فى السنة t

والفروض المحددة لتحقيق معادلة النموذج تتمثل فى أن مرونة العرض لواردات المحصول لا نهائية حيث أن متوسط سعر الأستيراد ثابت خلال الفترة الزمنية لكل دولة مستوردة ، وثبات المتغيرات الأخرى أى أن الطلب على الواردات لا يتأثر بالمتغيرات الأخرى التى لا يتضمنها النموذج والتى يعكسها العامل الثابت ومن تلك المتغيرات النوعية والتغيرات التكنولوجية وغيرها التى لا يمكن فصل تأثير كل منها على حدة فى هذا النموذج ، وتحسب مرونة الطب السعرية للدول المستوردة Ei بإستخدام معامل الأنحدار لمتغير السعر المتغير فى النموذج مضروبا فى P it / Q it عند متوسطاتها وذلك فى حالة دالة الطلب الخطية فى حين يعتبر

(1) Greene، W., (1992), ET: The Econometrics Toolkit Verion 3.0, New York: Econometrics Software, Inc.

معامل الأنحدار لمتغير السعر هو المرونة السعرية مباشرة إذا كانت دالة الطلب لوغاريتمية[١].

ب- نموذج الإحلال Substitution Model

يتم تقدير هذا النموذج لقياس تأثير السعر النسبى للدولة المصدرة إلى باقى الدول المصدرة الأخرى المنافسة لها. وأيضاً يقيس العلاقة بين كمية صادرات الدولة المصدرة إلى كمية صادرات الدول المصدرة الأخرى المنافسة لها فى سوق الدولة المستوردة .

١- الصياغة الرياضية للنموذج :

تقدر دوال الطلب على واردات المحصول فى دولة ما بإعتبار المتغير التابع النسبة بين كمية واردات المحصول للدولة المراد قياسة لها الى واردات المحصول المستوردة من الدول المنافسة الأخرى فى أسواق الدول المستوردة بإستخدامن المعادلة التالية :

$$(q_1/ q_2)\, t = f\,(P_1/P_2)\, t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٢)$$

حيث :

q_1= كمية المحصول المصرى المستوردة بالألف طن بواسطة الدولة i فى السنة t

q_2= إجمالى كمية المحصول المستوردة بالألف طن بواسطة الدولة i فى السنة t

P_1= سعر إستيراد المحصول المصرى بالدولار / الطن

P_2 = متوسط سعر إستيراد المحصول بالدولار لكل المتنافسين للدولة i فى السنة t

والفروض المحددة والشروط الضرورية فى هذا النموذج ممثلة فى :

١) تساوى مرونات الدخل income elasticities على المحصول المصرى والمحصول المستورد من الدول المنافسة الأخرى فى أسواق الدولة المستوردة.

٢) مرونات التقاطع cross elasticities بين كل من المحصول والسلع الأخرى فى أسواق الدولة المستوردة مساوية للصفر. وبدون هذة الفروض فإن هناك متغيرات أخرى يجب أن يحتويها هذا النموذج.

---

(1) Abbot, P. 1998. Elasticities in International Trade. In: Estimating U.S. Agricultural Export Demand Elasticities: Econometric and Economic Issues. Westview Press. P. 53-86.

ويمكن حساب المرونة السعرية للدولة المستوردة Ei بإستخدام مرونة الإحلال المقدرة بالنموذج والتى يعبر عنها بقيمة معامل الأنحدار للنسبة السعرية b_1 يلى :

$$Ei = b_1 v_2 / (v_1 + v_2) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (٣)$$

حيث

v_1 = قيمة واردات المحصول المصرى بالألف دولار فى الدولة i

v_2 = قيمة إجمالى واردات المحصول بالألف دولار فى نفس الدولة i

فى حين يعتبر معامل الأنحدار لمتغير السعر هو المرونة السعرية مباشرة إذا كانت دالة الطلب لوغاريتمية مزدوجة وذلك فى الشكل التالى :

$$Log (q_1 / q_2) = a + \beta 1 \log (P_1 / P_2) tp \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (٤)$$

وقد تم تقدير هذا النموذج لبيان أثر السعر النسبى (p_1/p_2) بين مصر والدول المنافسة على إتجاة الدولة المستوردة للمحصول المصرى لإحلال واردات البرتقال من باقى الدول المنافسة على حساب واردات المحصول المصرى أو العكس. وإذا كان هناك إرتباط بين السعر النسبى والنوعية النسبية للواردات من المحصول فإن المرونة الإحلالية المقدرة بواسطة النموذج تكون قريبة من الصفر إذا كان الأرتباط موجبا وبالعكس تكون بعيدة عن الصفر إذا كان الأرتباط سالبا .

ج) نموذج النصيب السوقى : Market Share Model

يقدر ذلك النموذج حتى يتم التعرف على الوضع التصديرى لمحصول البرتقال المصرى فى أسواق الدول المستوردة. ويستخدم هذا النموذج لتقدير إمكانية تنمية الوضع التنافسى للصادرات من السلع الزراعية المصرية فى أهم أسواقها الخارجية وهو يقيس الكمية المصدرة من البرتقال لدولة معينة إلى إجمالى الصادرات من البرتقال لجميع الدول، وكذلك بالنسبة للسعر فهو يقيس العلاقة بين السعر الذى تستورد به الدولة المستوردة من مصر إلى متوسط سعر تصدير البرتقال المصرى، وللحصول على مرونة النصيب السوقى (Ei) يمكن إضافة متغير النصيب السوقى كمتغير مستقل وسوف تتغير شكل المعادلة وذلك بإستخدام معامل التعديل الجزئى (μ) وهو يستخدم للوصول من النصيب السوقى الفعلى إلى النصيب السوقى الأمثل حيث أن الدولة المصدرة تكون ملتزمة بإرتباطات تصدير أخرى فتحدد كمية معينة للدولة المستوردة ، ويتم حسابة من خلال معرفة إستيراد السنة السابقة وذلك فى حالة أن الدولة المستوردة تريد زيادة كمية الصادرات من محصول معين فتستخدم هذا

المعامل وبذلك يتم زيادة الكمية المستوردة تدريجيا كل سنة إلى أن تصل إلى النصيب السوقى الأمثل، وذلك فى حالة الدول التى بها إستقرار فى كمية التصدير، وفى هذا النموذج أيضاً تم تقدير معامل التحديد (R^2)، و(Adjusted R^2) حيث أن (Adjusted R^2) عبارة عن تعديل لمعامل التحديد آخذه فى الأعتبار عدد المتغيرات المفسرة (المستقلة) ولكن لا تتحسن قيمة (Adjusted R^2) إلا بالإضافة الفعلية التى يضيفها المتغير المفسر، ومن الممكن أن يزيد إضافة متغير مفسر من قيمة (R^2) ولكن ليس بالضرورة أن يكون نابع من تأثيره على المتغير التابع وأنما قد يرجع إلى الصدفة فى حين أن (Adjusted R^2) قادرة على التغلب وإستبعاد التأثير الناتج من الصدفة. أى أن معامل التحديد المعدل هو نفسه معامل التحديد ولكن بإعادة توزيع الأخطاء.

١- الصياغة الرياضية للنموذج:

يقدر ذلك النموذج حتى يتم التعرف على الاوضاع التصديرية لتلك الحاصلات الهامة التاريخية الواعدة فى نفس الوقت ومن ثم قدرت دوال الطلب على واردات الدول المستوردة لحاصلات الدراسة بإعتبار أن المتغير التابع يمثل نسبة واردات السلعة من مصر الى إجمالى واردات الدولة المستورردة أو ما يعرف بالنصيب السوقى Market Share بواسطة المعادلة التالية :

كمية الصادرات المصرية بالألف طن من السلع الى الدولة فى السنة

إجمالى واردات السلعة بالألف طن فى الدولة i فى السنة

$$(q1 / qit) = f (P1 / P0) it \quad \text{.....} (٥)$$

حيث أن

q_1 = كمية الصادرات المصرية بالألف طن من السلعة الى الدولة I فى السنة t

Qit = إجمالى واردات السلعة بالأف طن من السلعة الدولة I فى السنة t P1

P_1 = متوسط سعر التصدير المصرى من السلع بالدولار الى الدولة فى السنة

P_0 = متوسط سعر تصدير السلعة االمستوردة فى الدولة I فى السنة t

وفى هذا النموذج يمكن إضافة متغير النصيبب السوقى فى السنة كمتغير مستقل وبالتالى تكون معادلة الأنحدار الخطية فى الشكل التالى :

$$(q_1/Qi)t = \mu a + \mu b (p_1/p_0) + u (1- \mu) (q_1/qt) t-1 \quad (٦)$$

والتى عن طريقها نحصل على معاملات معادلة نموذج نيرلوف ومنها يمكن حساب مرونة النصيب السوقى Market share Elastisity (Ei) لسلعة التصديرية المصرية بالنسبة الى السعر النسبى (p_1/p_0) فى الدولة امستوردة كما يلى:

$$Ei = \mu\ b\ (p1\ /p0)\ t\ (qt\ /\ qi)\ t \quad .\ .....(٧)$$

حيث b= معامل الأنحدار لمتغير (P_1/P_0) فى المعادلة (٢) عند متوسطات كل من السعر النسبى (P_1/P_0) والنصيب السوقى (q_1 /Qi)t للدولة المستوردة i خلال فترة الدراسة. وهذة المرونة تساوى مرونة الطلب السعرية على السلعة التصديرية وذلك بفرض ثبات Q أى أن التغيرات فى أجمالى الواردات الكلية من السلعة للدولة i تعتبر معدومة بالنسبة للتغيرات الطفيفة فى سعر واردات الدولة من السلعة التصديرية المصرية p_1 .

نتائج تقدير النموذج المباشر Direct Model :-

قدر هذا النموذج فى الشكل الخطى بالطرق المختلفة الآتية :

١- طريقة المربعات الصغرى العادية (o.L.S.) Ordinary least Square

٢- طرق المربعات الصغرى العامة (G.L S.) General least Square

أ- Cochrane – Oreutt (c.o)

ب- Prais – Winsten (p.w)

تبين من النتائج الموضحة فى الجدول (٢٤) أن إشارة معاملات الإنحدار المقدرة للمتغير متوسط السعر الإستيرادى Pit للدول التى شملها التحليل سالباً لكل من روسيا، السعودية، المملكة المتحدة مما يتفق والمنطق الإقتصادية فيما عدا أوكرانيا كانت إشارة معامل الإنحدار لمتغير السعر موجبة.

وقدرت جميع المرونات السعرية بأقل من الواحد الصحيح (طلب غير مرن) مما يدل على أن إرتفاع أسعار الإستيراد للدول تحت الدراسة بنسبة ١%، الأمر الذى يحقق مكاسب تصدير للدولة المصدرة وتزداد عندما تنخفض الأسعار، وتحقق معظمة العائد التصديرى عندما تكون المرونة السعرية مساوية للواحد الصحيح، وتبين من المرونة السعرية المقدرة للطلب على البرتقال المصرى فى كل من روسيا، السعودية، أوكرانيا، المملكة المتحدة أن إنخفاض متوسط سعر الإستيراد بنسبة ١% يؤدى إلى زيادة طلبها الكلى على البرتقال بنسبة ٠,٤٦%، ٠,٤١% ، ٠,٥٣% ، ٠,٢٥% وذلك على الترتيب.

جدول (٢٤): معاملات دوال الطلب على البرتقال فى أهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

الدول المستوردة	ثابت الدالة α	سعر الإستيراد β_1	إنتاج العام السابق β_2	قيمة R^2	قيمة $\overline{R}^2$ المعدلة	قيمة F	المرونة السعرية E
روسيا	١٧٩,٢ (٥,٢٥)** *	٠,٣٥- (٥,٢٢) **	-	٠,٧٨	٠,٧٤	(٢٤,٤) **	٠,٤٦-
السعودية	١٦٠,٩٧ (٤,١٤) **	٠,٢٨- (٢,٩٩) *	-	٠,٣٨	٠,٣٣	(٩) *	٠,٤١-
أوكرانيا	٣٣٨,٨ ١,٢٥	٠,٤٣ ١,٦	-	٠,١٥	٠,٠٩	(٢,٥٥) *	٠,٥٣-
المملكة المتحدة	٣٦٤,٢ (١٠,٤٤) **	٠,٠٧- ١,٣٦	-	٠,١١	٠,٠٥	١,٩	٠,٢٥-

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء http://www. msrintranet. capmas. eg/p1s/trade/itema، وبيانات منظمة الغذاء والزراعة (F.A.O) http://www.fao.org .

نتائج تقدير نموذج الإحلال Substitution model :

أشارت نتائج جدول (٢٥) بإستخدام بيانات الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) فى تقدير النموذج أن معاملات الإنحدار (b_1) المقدرة لمتغير السعر النسبى (P_1/P_2) سالبة الإشارة ومعنوية إحصائياً عند مستوى معنوية ١%، أى أن العلاقة عكسية مع المتغير التابع (q_1/q_2) والذى يوضح نسبة واردات محصول البرتقال من مصر إلى متوسط الواردات من باقى الدول المنافسة فى أسواق الدول المستوردة ، وذلك فى دولتين من الدول شملها التحليل وهى روسيا، السعودية مما يوضح أن إنخفاض السعر النسبى يؤدى إلى زيادة فى نسبة واردات محصول البرتقال المصرى إلى دولتى روسيا والسعودية، بمعنى أن الدولة المستوردة تقوم بإحلال واردات محصول البرتقال المصرى على حساب وإردات محصول البرتقال من باقى الدول المنافسين الآخرين لها فى سوق الدول المستوردة. فى حين كانت العلاقة طردية ومعنوية إحصائياً عند مستوى معنوية ٥% فى سوقى أوكرانيا، المملكة المتحدة.

وتوضح المرونة السعرية للطلب على صادرات محصول البرتقال المصرى فى أسواق الدول المستوردة التى شملها التحليل ، أن معاملات المرونة المقدرة كانت أقل من الواحد الصحيح (طلب غير مرن) فى كل من روسيا ، أوكرانيا، المملكة المتحدة وبلغت حوالى -٠,١٧ ، -٠,٢٢ ،-٠,٠٥ على الترتيب.

جدول (٢٥): معاملات الأنحدار والمرونة السعرية للطلب على البرتقال فى نموذج الإحلال خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

الدول المستوردة	ثابت الدالة α	السعر النسبى β_1	قيمة R^2	قيمة $\overline{R}^2$ المعدلة	قيمة F	المرونة السعرية E
روسيا	٠,٠٤ ١,٦٨	١,٢١- ** (٣,١٣)	٠,٤٠	٠,٣٥	** (٩,٨)	٠,١٧-
السعودية	٢,٨- ١,٥	٢,٤- ** (٨,٥)	٠,٨٣	٠,٨٢	** (٧٢)	٢,٢٥-
أوكرانيا	١,٣ ٠,٥٢	١,٠٤ ** (٣,٦)	٠,٤٦	٠,٤٣	** (١٣)	٠,٢٢-
المملكة المتحدة	١,٩- ٠,٣٥	٠,٠٥ * (٢,٣٤)	٠,١٨	٠,٠٦-	٠,١٢	٠,٠٥-

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء http://www. msrintranet. Capmas. eg/p1s/trade/ itema وبيانات منظمة الغذاء والزراعة (F.A.O) http:// www. fao.org .

فى حين بلغ معامل المرونة المقدرة أكبر من الواحد الصحيح (طلب مرن) فى دولة السعودية فقط والتى بلغت نحو ٢,٢٥- ، بمعنى أنه عند زيادة السعر المصرى على حساب أسعار المنافسين لمصر يحدث إحلال كميات كبيرة من البرتقال من الدول المنافسة الأخرى على حساب البرتقال المصرى. بمعنى أن إرتفاع نسبة السعر المصرى إلى متوسط سعر الدول المنافسة بمقدار ١% يؤدى إلى إنخفاض الكمية المطلوبة من محصول البرتقال المصرى على حساب واردات محصول البرتقال من باقى الدول المنافسة بنسبة أقل من ١% فى الدول الثلاث الأولى .

نتائج تقدير نموذج النصيب السوقى لمحصول البرتقال :

أوضحت نتائج جدول (٢٦) تقدير النموذج للدول المستوردة التى شملها التحليل أن قيمة معاملات الإنحدار لمتغير السعر النسبى (سعر تصدير البرتقال المصرى/ متوسط سعر الواردات الكلية من البرتقال فى الدول المستوردة) سالبة الإشارة ومعنوية إحصائياً فى كل من روسيا، السعودية، أوكرانيا، فى حين كانت موجبة الإشارة وغير معنوية إحصائياً فقط لدولة المملكة المتحدة.

وبلغت قيمة معامل المرونة المقدرة بواسطة النموذج أقل من الواحد الصحيح فى دول روسيا، وأكرانيا، والمملكة المتحدةمما يعنى بأنه عند حدوث زيادة بمقدار

١% فى السعر النسبى، يحدث إنخفاض أقل منه فى النصيب السوقى للبرتقال المصرى يقدر بحوالى -٠,٥٢%، -٠,٧٦%، -٠,٨٧% فى الدول الثلاثة على الترتيب. فى حين بلغت قيمة معامل المرونة السعرية أكبر من الواحد الصحيح (طلب مرن) فى المملكة المتحدة مما يدل على أنه عند زيادة السعر النسبى بمقدار ١% ينخفض النصيب السوقى للبرتقال المصرى بنسبة ١,٢٨%.

وبناءاً على التحليل السابق لنماذج الثلاثة يتضح أنه من المضل مراعاة السياسة التصديرية الخاصة لمحصول البرتقال المصرى لدولة السعودية حيث أنه يتأثر بكل من التغيرات السعرية سواء المصرية أو للدول المنافسة والنصيب السوقى للبرتقال المصرى فى تلك السوق .

جدول (٢٦): معاملات الأنحدار والمرونة السعرية للطلب على البرتقال المصرى بإستخدام نموذج النصيب السوقى خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩).

الدول المستوردة	ثابت الدالة α	سعر الإستيراد النسبى β_1	النصيب السوقى للعام السابق β_2	قيمة R^2	قيمة $\overline{R}^2$ المعدلة	المرونة السعرية E	المرونة السعرية E
روسيا	٠,٤٤ (٠,٩)	-٠,١١ ١,٤٢	٠,٥٨	٠,١٢	٠,٠٦	-٠,٥٢	-٠,٥٢
السعودية	٠,٦٥ ١,٣	-٠,٢٤ ١,١٢	٠,٤٩	٠,٠٨	٠,٣١	-٠,٧٦	-٠,٧٦
أوكرانيا	٠,٢٣ ٠,٢٥	-٠,٢٥ * (٢,٠٨)	٠,٨٦	٠,٢٢	٠,١٧	-٠,٨٧	-٠,٨٧
المملكة المتحدة	-٠,٠٢ ٠,٩٣	٠,١٥ * (٣,٣)	٠,٣	٠,٤٢	٠,٣٨	-١,٢٨	-١,٢٨

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء http:// www. msrintranet. capmas. eg/p1s/trade/itema , وبيانات منظمة الغذاء والزراعة (F.A.O) http://www.fao.org .

ثالثاً: دور الشركات العاملة فى مجال تصدير الحاصلات الزراعية المصرية:

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على دور الشركات فى مجال تصدير الحاصلات الزراعية المصرية والمشاكل التى تعترضها ، ومقترحات متخذى القرار بهذه الشركات لزيادة صادرتها من الحاصلات الزراعية االمصرية من خلال فتح أسواق جديدة للصادرات والمحافظة على الأسواق الموجودة ، وزيادة القدرة التنافسية للحاصلات الزراعية المصرية فى الأسواق العالمية وذلك من خلال جمع بيانات إستمارة إستبيان مصممة لهذا الغرض حتى يتثنى وضع إطار للمقترحات والحلول التى يمكن بواسطتها زيادة كفاءة هذا القطاع الهام .

وصف مجتمع الدراسة :

أعتمد هذا الجزء على نتائج وعينات عينة عشوائية (١٥ شركة) تعمل فى مجال تصدير المحاصيل الزراعية.

مجال التخصص:

تجدر الإشارة إلى أن شركات تصدير الحاصلات الزراعية المصريه بالعينة تخصص فى إنتاج العديد من الحاصلات وأشارت نتائج العينة أن جميع الشركات وعددها(١٥) شركة تتخصص فى تصدير الموالح، وعدد الشركات التى تصدر البطاطس والبصل هى (٥) شركات لكل منهم، وعدد الشركات التى تصدر الخضروات المجمدة هى (٢) شركة، وعدد الشركات التى تصدر الفروالة والثوم هى (١) لكل منهم.

مصدر توفير الإحتياجات التصديرية:

أوضحت المؤشرات الميدانية أن المصدر الرئيسى لتوفير الإحتياجات التصديرية هو المزارع المتخصصة للقطاع الخاص وتبلغ الأهمية النسبية لها نحو (٢٥%)، ومزاع خاصة للشركة وتبلغ الأهمية النسبية لها نحو (٢٨%) ، بالإضافة إلى مصادر ثانوية أخرى مثل الموردين وتبلغ الأهمية النسبية حوالى (١٥%)، والتجار وتبلغ الأهمية النسبية حوالى (١٢%)، والسماسرة وتبلغ الأهمية النسبية نحو (١٠%) والوسطاء وتبلغ الأهمية النسبية نحو (١٠%) .

مصادر المعلومات التسويقية :

أوضحت النتائج الميدانية أن مصادر المعلومات التسويقية الرئيسية والأكثر شيوعآ هى شبكة المعلومات الإلكترونية (الإنترنت) ويليها المؤتمرات المحلية والدولية والمعارض أما بالنسبة للمصادر الثانوية للحصول على المعلومات التسويقية والسوقية

هى نقطة التجارة الدولية، والبريد الإلكترونى، جهاز التمثيل التجارى، وأخيراً الزيارات التسويقية لمديرى التسويق والتصدير بالشركة للأسواق الخارجية، هذا وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من شركات العينة وهى(٦٧%) قد حققوا زيادة فى كمية صادراتهم بسبب إعتمادهم على مصادر المعلومات سالفة الذكر، وأشارت نسبة أخرى من الشركات وهى تمثل (٢٠%) بأن الزيادة فى صادراتهم ترجع إلى جودة ونوعية منتجاتهم والثقة والسمعة الطيبة ومدى الإلتزام بالتعاقدات، وتوجد نسبة أخرى من الشركات وتمثل نسبتهم (١٣%) لم يحققوا أى زيادة فى صادراتهم .

المنتجات التصديرية الواعدة :

تتمتع مصر بالكثير من المميزات الطبيعية والإقتصادية التى تجعلها تنافس فى السوق العالمى، وفى هذا الشأن أجمع عدد كبير من شركات التصدير بالعينة والذين يمثلوا نحو (٧٣%) أن هناك إزدياد فى الطلب على الكثير من المنتجات والزروع الواعدة مثل الموالح، العنب، والبطاطس، والنباتات الطبية والعطرية. والبعض الأخر (٢٧%) أشارو إلى أن هناك إزدياد فى الطلب فقط على حاصلات الموالح والبطاطس.

المشاكل والمعوقات التى تواجه المصدرين :

بدراسة المشاكل والمعوقات التى يواجهها المصدرين تبين أن أهمها يمكن عرضة فى النقاط التالية :

أولاً: قصور المعلومات عن الأسواق الخارجية :

تجدر الإشارة إلى أن (٨٣%) من شركات العينة تميزت بعدم وجود مثل تلك المشاكل فى المعلومات، بينما ذكر (١٧%) بوجود قصور فى المعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية. حيث يعد قصور المعلومات عن الأسواق الخارجية أحد العراقيل أمام نفاذ المنتجات المصرية لتلك الأسواق وفى هذا الشأن أشارت نتائج الإستبيان التى إجريت مع شركات العينة أن أهم أوجه القصور فى أسواق التصدير الخارجية هى عدم دقة وتوفير المعلوماتوتبلغ أهميتها النسبية نحو (٧٠%)، وإرتفاع تكلفة الحصول عليها وتبلغ الأهمية النسبية نحو (٣٠%).

ثانياً: المشاكل الإنتاجية :

تعد المشاكل الإنتاجية من أهم العراقيل أمام نفاذ المنتجات المصرية للأسواق الخارجية، حيث لا يمكن فصل تكنولوجيا ممكنات الإنتاج عن نظيرتها التسويقية والتصديرية، ليس هذا فحسب بل أن النفاذية للأسواق الخارجية يستلزم بالضرورة

تخصيص مزارع الإنتاج التصديرى وإستخدام تقنيات عالية الجودة والنوعية لمواجهة الأذواق والتفضيلات السوقية. وفى هذا الشأن أوضحت النتائج الميدانية أن الغالبية العظمى من شركات التصدير بالعينة والذين يمثلوا نحو (٧٣%) يعانون من مشاكل تتعلق بالجانب الإنتاجى للزروع التصديرية، بينما لم يذكر باقى الشركات وهم يمثلون نحو (٢٧%) أى من المشاكل فى الجانب الإنتاجى.

وتتمثل المشاكل الإنتاجية فى الآتى :

١- عدم جودة التقاوى أو الشتلات وفقاً لأذواق ومتطلبات السوق العالمى وتبلغ الأهمية النسبية لها نحو (٥٣%).

٢- إرتفاع أسعار شراء الشتلات والتقاوى وتبلغ أهميتها النسبية (٢٦%).

٣- إرتفاع أسعار الزروع كمواد خام وتبلغ أهميتها النسبية (١٣%).

٤- عدم وجود مزارع متخصصة للتصدير وتبلغ أهميتها النسبية نحو (٥%) .

٥- القيود المفروضة على إستيراد الشتلات أو التقاوى وتبلغ أهميتها النسبية (٣%) .

ثالثاً: مدى توافر الكميات المتعاقد عليها :

وفيما يختص بمدى توفير الكميات المتعاقد عليها للتصدير من السوق المحلى ، فقد أشار (٨٠%) من شركات العينة بإمكانية تدبير وتوفير متطلبات التصدير (التعاقدات التصديرية) من السوق المحلى بسهولة، على حين ذكر(٢٠%) منهم بوجود مشاكل فى توفير التعاقدات التصديرية .

وتتمثل هذه المشاكل فى الآتى:

١-عدم توافر الأصناف والنوعية الجيدة الملائمة للسوق المحلى وتبلغ الأهمية النسبية نحو (٣٣%) .

٢- وعدم ملائمة ميعاد الحصاد لمواعيد الطلب الخارجى وتبلغ الأهمية النسبيو نحو (٢٦%) .

٣- إرتفاع أسعار المحصول بالسوق المحلى، والتقلبات السعرية المحلية والعالمية وتبلغ أهميتها النسبية نحو (٢٠%) .

٤- إنخفاض جودة المحصول المحلى وعدم تماثلة أو تجانسة وأهميتها النسبية نحو (٨%) .

رابعاً: المشاكل التصديرية والتسويقية :

فى هذا الجزء سوف يتم التعرف على أهم المشاكل التصديرية والتسويقية حيث أشارت نتائج الإستبيان أن (٦٧%) من شركات التصدير بالعينة لا تعانى وجود مشاكل مؤثرة فى الجانب التسويقى والتصديرى وربما يرجع ذلك لسمعة الشركة وخبرتها الطويلة فى السوق العالمى ، فى حين أشارت نتائج الإستبيان إلى أن (٣٣%) تعانى من وجود مشاكل فى الجانب التسويقى والتصديرى من أهمها قصور خدمات التخزين على المستويات المختلفة من المسلك التسويقى وتبلغ الأهمية النسبية نحو (٧٣%) ، عدم توافر العمالة المدربة على عمليات ما بعد الحصاد وتبلغ الأهمية النسبية نحو (٢٧%) .

خامساً: المشاكل المؤسسية والإدارية والمالية :

أشارت نتائج الإستبيان أن حوالى (٨٧%) من شركات العينة تعانى من وجود العديد من تلك المشاكل التى من شأنها الحد من التنافسية للسلع المصرية .

ومن أهم هذه المشاكل :

١- المعاملات والإجراءات البنكية فى الإئتمان والتمويل وتبلغ أهميتها النسبية نحو (٤٠%) .

٢- الرقابة على الصادرات والحجر الزراعى وتبلغ الأهمية النسبية نحو (٣٣%) .

٣- عراقيل بعض الأجهزة الوزارية الأخرى كالصحة، الجمارك، الضرائب وغيرها وتبلغ الأهمية النسبية نحو (٢٧%).

بينما أشار (١٣%) وهو عدد قليل من شركات العينة بعدم وجود أى من تلك المشاكل المؤسسية أو المالية .

سادساً: مشاكل الشحن الخارجى للصادرات :

تعد وسيلة النقل مهمة جداً فى مجال التصدير وذلك حتى يتمكن المصدر من وصول منتجاته فى التوقيت المناسب وفى هذا الشأن أشار عدد من شركات العينة ويمثلوا نحو (٤٧%) إلى وجود مشاكل تتعلق بالشحن التصديرى للمنتجات الزراعية.

ومن أهم مشاكل الشحن الخارجى للصادرات الزراعية :

١- عدم توافر فراغات الشحن وتبلغ أهميتها النسبية (٣٣%) .

٢- وإرتفاع تكاليف فراغات الشحن وتبلغ الأهمية النسبية (٢٢%) .

٣- وعدم إلتزام الشركات الناقلة وتبلغ الأهمية النسبية (٢٠%) .
٤- وعدم توفير تجهيزات مناسبة بالموانئ وتبلغ أهميتها النسبية نحو (١٨%) .
٥- سيادة الإحتكار لبعض الشركات الخاصة بالشحن والتفريغ وتبلغ الأهمية النسبية نحو (٧%) .

وتجدر الإشارة إلى أن (٥٣%) من شركات العينة تعتمد على النقل البحرى لتصدير منتجاتهم، بينما يعتمد نحو (٣٤%) على النقل الجوى كوسيلة من وسائل الشحن للصادرات، ونحو (١٣%) من الشركات يعتمدو على النقل الجوى كوسيلة لنقل المنتجات التصديرية.

آراء ومقترحات الشركات لزيادة الصادرات المصرية للأسواق الخارجية :

أوضحت شركات التصدير بالعينة أنه من خلال تطبيق بعض النقاط فإنها سوف تساعد على النهوض بالصادرات المصرية الزراعية وزيادة تنافسيتها فى الأسواق الخارجية العالمية ويمكن إيجاز هذه النقاط فى الآتى :

١- إزالة المعوقات الإدارية والمالية وعدم تعدد الأجهزة والهيئات أى التعامل من خلال منفذ واحد للمصدر.
٢- تحسين جودة المنتجات المصدرة.
٣- تفعيل الإتفاقيات التجارية التى تساعد على زيادة التصدير .
٤- التسهيلات البنكية والإئتمانية وتخفيض الرسوم والتمغات .
٥- توفير قاعدة البيانات والمعلومات التصديرية بصفة دورية وحديثة عن الأسواق الخارجية المختلفة والفرص التسويقية والتصديرية والتى تمثل أحد الأسس الهامة لنجاح عمليات التصدير.
٦- توفير الشتلات والبذور من خلال أجهزة حكومية ذات ثقة أو بالقطاع الخاص تحت الإشراف الجيد لوزارة الزراعة، وكذلك توفير مستلزمات الإنتاج الأخرى.
٧- ضرورة إقامة معارض ثابتة للمنتجات المصرية فى الدول والأسواق المختلفة.
٨- فتح أسواق جديدة ، مع المحافظة على الأسواق الموجودة.
٩- إنشاء شركات خاصة لتسويق المنتجات المصرية بالخارج.
١٠- ضرورة خفض الرسوم والضرائب وتقليل تكاليف الشحن والنقل.
١١- العمل على زيادة الإنتاج القابل أساساً للتصدير .
١٢- الإهتمام بإرشاد وتدريب العاملين فى مجال الإنتاج والتصدير أيضاً .

جدول (٢٧): توزيع شركات التصدير بالعينة وفقاً لنشاطها التصديرى.

م	إسم الشركة	المحاصيل المصدرة حالياً
١	الشركة العربية الزراعية لتعبئة الخضر والفاكهة (أراتكو).	الموالح
٢	الجبالى فروت .	الموالح
٣	مصر الخضراء للإستثمار الزراعى (آجرين).	الموالح
٤	جليلة للتصدير .	الموالح /البصل
٥	سوناك الأهلية للتجارة .	الموالح /البطاطس /البصل /الخضروات المجمدة
٦	الشروق للصناعات الغذائية .	الموالح /البطاطس /البصل
٧	دالتكس الزراعية .	الموالح /البطاطس
٨	سلام وعبدالدايم للحاصلات الزراعية .	الموالح
٩	الولاء لفرز وتعبئة الحاصلات الزراعية .	الموالح /الخضروات المجمدة
١٠	بيراميدز للتصنيع الزراعى .	الموالح
١١	الدولية للصناعات الغذائية (فروتيلا) .	الموالح
١٢	الدقهلية للتنمية الزراعية .	الموالح /الفراولة
١٣	سقارة لتصدير الحاصلات البستانية .	الموالح /البطاطس /البصل
١٤	الصفا والمروة للتصدير والإستيراد .	الموالح
١٥	جودة للحاصلات الزراعية .	الموالح /البطاطس /البصل /الثوم

المصدر: شركات التصدير بالعينة.

الملخص والتوصيات

شهدت العقود الثلاث الماضية العديد من التطورات والتغيرات الإقتصادية حيث ظهرت التكتلات الإقتصادية العالمية وتأسست منظمة التجارة العالمية، مع اتجاه الدول وبخطي واسعة نحو التجارة الحرة، ومن ثم تتسابق الدول فيما بينها لزيادة صادراتها وذلك بوضع إستراتيجيات تهدف إلي زيادة القدرة التنافسية في الأسواق.

ولما كان الإقتصاد المصري جزء لا يتجزأ من الإقتصاد العالمي فقد تأثرت التجارة الخارجية الزراعية المصرية بالمتغيرات اقتصادية العالمية. ويعتبر قطاع التجارة الخارجية من أكثر القطاعات الإقتصادية أهمية فى مصر لأنه يشكل المصدر الرئيسى للحصول على العملات الصعبة اللازمة لإستيراد متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، كما تلعب إيرادات التصدير دوراً هاماً فى تمويل الموازنة العامة للدولة لمواجهه إنفاقها العام بشقية الجارى والإستثمارى. وفى تقليص عجز الميزان التجارى والزراعى المصرى. وتعتبر مؤشرات الأداء فى قطاع التجارة الخارجية من المؤشرات الأساسية للتعرف على مدى قدرة القطاع الزراعى على الوفاء بالإحتياجات الزراعية والغذائية.

وباعتبار التصدير ركيزة أساسية يستند إليها الإنطلاق الإقتصادى المصرى لتوفير المصادر النقدية المستقرة من الإيرادات الخارجية فإن الإنتاج بهدف التصدير أى إعداد إنتاج مخصص للتصدير يتم بالكفاءة العالية يستطيع بها أن ينافس فى الأسواق العالمية والإسهام فى رفع معدل النمو الإقتصادى.

ولقد اعتمدت الدراسة على بيانات ثانوية منشورة وغير منشورة من قبل الجهات المختلفة المحلية والدولية بالإضافة إلى إستمارة إستبيان لشركات التصدير الزراعى وتم استخدام المنهج التحليلى الوصفى مع الإستعانة ببعض الأساليب الإحصائية. وتضم الرسالة أربعة أبواب هى: الباب الأول الإستعراض المرجعى حيث أشتمل على فصلين الفصل الأول الإطار النظرى وقد إشتمل على الإقتصاد الدولى ونظريات التجارة الدولية وتشمل نظريات التجاريين ، وآدم سميث (الميزة المطلقة)، وديفيد ريكاردو (الميزة النسبية)، وهكشر أولين (النظرية الحديثة)، بالإضافة إلى سوق الصرف الأجنبى وشروط التجارة الدولية ومعدلات التبادل الدولى والقيود على تدفق التجارة الدولية والتعريفة الجمركية الأسمية والفعالة، وميزان المدفوعات، كما يتضمن إتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، وجولات

المفاوضات مثل جولة كيندى (١٩٦٤-١٩٦٧)، جولة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩)، وإتفاق الزراعة.

ويتضمن الفصل الثانى إستعراضاً مرجعياً لأهم الدراسات والبحوث الاقتصادية التى أجريت في مجال التجارة الخارجية الزراعية المصرية والنتائج التى توصلت إليها هذه الدراسات وذلك حتى يتسنى لنا الوقوف على ما توصلت إليه من نتائج ومؤشرات تفيد الدراسة الحالية، ويتضمن عدد (٣٣) بحثا مرتبة ترتيباً زمنياً بداية من عام (١٩٧٥) حتى عام (٢٠١١).

وتناول الباب الثانى (الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية) فصلين تناول الفصل الأول: تطور قيمة الصادرات والواردات الكلية والميزان التجارى المصرى خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩) ، وكانت من أهم النتائج أن الصادرات القومية إتسمت بالإزدياد المستمر خلال فترة الدراسة وبمتوسط عام سنوى للفترة الكلية بلغ نحو ١٠,٩ مليار دولار. والميزان التجارى الكلى قد حقق عجزاً دائماً خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٩)، فقد بلغ العجز فى الميزان التجارى الكلى نحو ١١,٢ مليار دولار، وأيضاً تطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية حيث تبين أن قيمة الصادرات الزراعية تمثل حوالى ٢٦,٤% من قيمة الواردات الزراعية لمتوسط الفترة الكلية (١٩٩٥-٢٠٠٩) وهذا يعنى أن حوالى ٧٣,٦% من قيمة الواردات الزراعية يتم تغطيتها من قطاعات أخرى خارج القطاع الزراعى، حيث بلغ المتوسط العام للصادرات الزراعية والواردات الزراعية لإجمالى الفترة نحو ١,١٢ مليار دولار، ٤,٢ مليار دولار على الترتيب.

أما بالنسبة للميزان التجارى الزراعى فقد أخذ إتجاهاً متقلباً بين الصعود والهبوط حيث بلغ لإجمالى الفترة نحو ٣,١ مليار دولار. وتناول أيضاً الإتجاه الزمنى العام لتطور الصادرات والواردات الكلية والزراعية المصرية

وأشار التحليل إلى أن معدل الزيادة السنوى لقيمة الصادرات الكلية والزراعية والواردات الكلية والزراعية قد بلغ نحو ١٤٨٨,٧ ألف دولار سنوياً ، ١٦٦,٩ ألف دولار سنوياً، ٢٢١٣,٥ ألف دولار سنوياً، ٢٤٦,٤ ألف دولار سنوياً على الترتيب، وتناول هذا الفصل أيضاً دراسة الأهمية النسبية لقيمة الصادرات الزراعية فى الدخل القومى وفى الدخل الزراعى حيث بلغت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية فى الدخل القومى نحو ١,١%، وفى الدخل الزراعى نحو ٧,٣% ، والإتجاه العام لتطور الناتج المحلى الإجمالى والزراعى المصرى.

وتناول أيضاً الأهمية النسبية لقيمة الصادرات لأهم المحاصيل الزراعية (القطن، الأرز، البطاطس، البرتقال، البصل، العنب، الفاصوليا، الثوم، الفراولة، الطماطم). حيث تمثل حوالى ٦١,٣% من قيمة الصادرات الزراعية، و٦,٣% من قيمة الصادرات الكلية.

وتناول الفصل الثانى تطور الصادرات لأهم الحاصلات الزراعية المصرية حيث تناول تطور كمية وقيمة ومتوسط السعر التصديرى للسلع محل الدراسة وأوضحت النتائج أن بعض محاصيل الدراسة إتسمت بالإزدياد وذلك بالنسبة للكمية والقيمة والسعر خلال فترة الدراسة وهى (الأرز، البرتقال، العنب، الفاصوليا، الثوم، الفراولة)، والبعض الأخر إتسم بالتذبذب بين الزيادة والنقصان وهى (القطن، البطاطس، البصل، الطماطم).

وتضمن الباب الثالث (مؤشرات الكفاءة الإقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية) ومنها أولاً: تقدير معاملات عدم الإستقرار للصادرات والواردات الكلية والزراعية المصرية ، حيث قدر معامل عدم الإستقرار لإجمالى الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) لقيمة أكثر إستقراراً خلال فترة الدراسة حيث بلغ قيمة معامل عدم الإستقرار فى المتوسط نحو ٢٥,٥ ، ٣١,١ ، ٤٤,١ على الترتيب . وبالنسبة لأسعار التصدير فتشير النتائج أن أسعار التصدير لمعظم المحاصيل كانت أكثر إستقرار على مستوى الفترة كلها فقد بلغ معامل عدم الإستقرار لكل من (القطن، الفراولة، الطماطم، البرتقال، الأرز) نحو ١٦,٣ ، ١٤,٢، ٢١,٥ ، ٢٥ ، ٢٧,٦ على الترتيب.

مؤشرات الكفاءة الإقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية وأشتمل على نسبة تغطية الصادرات الزراعية إلى كل من الصادرات القومية والواردات الزراعية والناتج المحلى الإجمالى والناتج المحلى الزراعى. ونصيب الفرد من الصادرات والواردات القومية ونصيب الفرد من الصادرات والواردات الزراعية والتعرف أيضآ على الميل الحدى للتصدير الكلى والميل الحدى للتصدير الزراعى والميل المتوسط للتصدير الكلى والميل المتوسط للتصدير الزراعى والميل الحدى للإستيراد الكلى والميل الحدى للإستيراد الزراعى والميل المتوسط للإسترداد الكلى والميل المتوسط للإستيراد الزراعى.

وتناول الباب الرابع (تطور أهم الصادرات الزراعية المصرية فى الأسواق الخارجية).

أولاً: الأهمية النسبية للدول المستوردة لأهم الصادرات الزراعية وكانت أهم الدول المستوردة لمحصول القطن هى (الهند، إيطاليا، كوريا، تركيا)، الأرز (السعودية، تركيا، ليبيا، الأردن)، البطاطس (اليونان، إيطاليا، لبنان، المملكة المتحدة)، البرتقال (السعودية، المملكة المتحدة ، روسيا، أوكرانيا)، البصل (السعودية، الكويت، لبنان، اليونان)، العنب (المملكة المتحدة، هولندا، الكويت، السعودية)، الفاصوليا (إيطاليا، هولندا، المملكة المتحدة، فرنسا)، الثوم (إيطاليا، هولندا، فرنسا، المملكة المتحدة)، الطماطم (السعودية، هولندا، الكويت، المملكة المتحدة)، الفراولة (السعودية، المملكة المتحدة، هولندا، الكويت).

ثانياً: تقدير دوال الطلب على صادرات البرتقال المصرى وتجدر الإشارة إلى أن من أهم المتغيرات الإقتصادية العالمية التى لها تأثير على الصادرات الزراعية المصرية هى الأسعار العالمية للسلعة (أسعار التصدير، أسعار الإستيراد)، والنصيب السوقى للسلعة المصرية فى الأسواق العالمية ، والمنافسة العالمية فى الأسواق العالمية وعلى هذا تم تقدير ثلاث نماذج لمحصول البرتقال وهى: ١- النموذج المباشر ٢- نموذج الإحلال ٣- نموذج النصيب السوقى وكان من أهم النتائج بالنسبة للنموذج المباشر هى أن المرونة السعرية للطلب على البرتقال فى كل من (روسيا، السعودية، أوكرانيا، المملكة المتحدة)، تعنى أن انخفاض متوسط سعر الإستيراد بنسبة ١% يؤدى إلى زيادة طلبها الكلى على البرتقال بنسبة ٠,٤٦%، ٠,٤١%، ٠,٥٣%، ٠,٢٥% وذلك على الترتيب. أما بالنسبة لنموذج الإحلال فكان من أهم النتائج أن معاملات المرونة المقدرة كانت أكبر من الواحد الصحيح (طلب مرن) فى دولة السعودية فقط والتى بلغت نحو -٢,٢٥، بمعنى أن انخفاض نسبة السعر المصرى إلى متوسط سعر الدول المنافسة بمقدار ١% يؤدى إلى زيادة كمية الطلب من محصول البرتقال المصرى على حساب واردات محصول البرتقال من باقى الدول المنافسة بنسبة أكبر من ١%، وكانت المرونة السعرية للطلب على واردات كل من (روسيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة) من البرتقال المصرى أقل من الواحد الصحيح (طلب غير مرن)، وبلغت حوالى -٠,١٧، -٠,٢٢، -٠,٠٥ على الترتيب. وبالنسبة لنتائج نموذج النصيب السوقى فيمكن تفسير المرونات المقدرة بواسطة النموذج بأنه عند حدوث تغير بمقدار ١% فى السعر النسبى، يحدث تغير أقل

منه فى النصيب السوقى للبرتقال المصرى يقدر بحوالى-٠,٥٢%، -٠,٧٦%، -٠,٨٧% فى كل من (روسيا، السعودية، أوكرانيا) على الترتيب. أما المرونة السعرية المقدرة بحوالى -١,٢٨ فى سوق المملكة المتحدة فتبين أن حدوث تغير السعر النسبى يقابله تغير معنوى إحصائياً أكبر منه فى النصيب السوقى للبرتقال المصرى فى سوق المملكة المتحدة.

ثالثاً: تم إجراء إستبيان لشركات التصدير حيث تم زيارة عدد من الشركات (١٥شركة) وأوضحت الشركات أن هناك بعض المشاكل والعقبات التى تواجههم فى التصدير وتتلخص هذه المشاكل فيما يلى : عدم دقة المعلومات التسويقية خاصة عن الأسواق الخارجية، عدم توافر الكميات المطلوبة للتصدير بالمواصفات المطلوبة، عدم توافر العمالة المدربة على عمليات ما بعد الحصاد، عراقيل بعض الأجهزة الوزارية كالصحة والجمارك والضرائب وغيرها. عدم توافر فراغات الشحن فى حالة الشحن الخارجى، وارتفاع تكاليفها، وعدم إلتزام الشركات الناقلة .

وأوضحت شركات التصدير أن هناك بعض التوصيات التى يمكن أن تساعد على النهوض بالصادرات الزراعية وهى : إزالة المعوقات الإدارية والمالية ، تحسين جودة المنتجات المصدرة ، التسهيلات البنكية والائتمانية وتخفيض الرسوم والتمغات، توفير الشتلات والبذور من خلال أجهزة حكومية ذات ثقة ، فتح أسواق جديدة .

توصيات الدراسة:

١- تطوير قواعد البيانات والمعلومات التصديرية.

٢- أهمية رفع الحكومة للقيود عن الصادرات دون رفع القيود الرقابية من أجل الجودة والكفاءة وضرورة خفض الرسوم والضرائب وتقليل تكاليف الشحن والنقل البحرى والجوى.

٣- العمل على زيادة الإنتاج من أجل للتصدير وليس تصدير فائض الإنتاج .

٤- اختيار الوقت المناسب للتصدير.

٥- عمل دراسات للتعرف على المنتجات الأجنبية وكيفية المنافسة فى تصدير المنتجات المصرية الزراعية.

٦- تشجيع زراعة وتصدير الزروع العضوية الخالية من المبيدات .

٧- إعداد مواصفات موحدة للسلع تتوافق مع المواصفات الدولية .

٨- الاهتمام بتطوير عمليات ما بعد الحصاد (الفرز، التدريج ، التعبئة ، التخزين على المستويات المختلفة للمسلك التسويقى) مع توفير التقنيات الحديثة والعمالة المدربة.

٩- توفير الشتلات والبذور من خلال أجهزة حكومية ذات ثقة وتحت الإشراف الجيد لوزارة الزراعة وبأسعار مخفضة .

١٠- الإهتمام بجودة الصادرات الزراعية البستانية، خاصة مع وجود علاقة طردية بين سعر التصدير وقيمة الصادرات مما يعنى أن ارتفاع السعر يعكس طلباً متزايداً على المنتج المصرى كما يعكس أثر الارتقاء بجودة المنتج .

المراجع

المراجع العربية :

(أ) الرسائل والبحوث:

١- **أمل كامل عيد رمضان (٢٠٠٩):** "مستقبل الصادرات لبعض الحاصلات الزراعية في ضوء بعض المتغيرات العالمية "، رسالة دكتوراة ، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة قناة السويس.

٢- **أنعام عبدالفتاح محمد (٢٠٠١):** " المركز القومي للبحوث، أثر سياسة التحرر الاقتصادي على إنتاج وصادرات الأرز المصري" ، الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني.

٣- **إيهاب محمد صبرى عبدالعظيم (٢٠٠٩):** "التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية المصنعة الزراعية" ، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد الراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس .

٤- **حازم توفيق الزنفلي (٢٠٠٥):** " دراسة اقتصادية لصادرات القطن المصري "، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بمشتهر، جامعة بنها.

٥- **حمدي عبده على الصوالحي (١٩٨٦):** " أثار سياسة سعر الصرف على التجارة الخارجية الزراعية المصرية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.

٦- **رحاب سعيد إبراهيم أحمد (٢٠٠٣):** "التغيرات في هيكل التجارة الخارجية الزراعية المصرية في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية المعاصرة "، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

٧- **سالى إبراهيم عبدالجليل العوضى (٢٠٠٣):** " أثر المتغيرات الإقتصادية العالمية على بعض الصادرات الزراعية المصرية"، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة قناة السويس.

٨- **سحر إبراهيم البهائي (١٩٩٧):** " دراسة تحليلية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية من التكتلات الاقتصادية "، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.

٩- **سماح كامل محمد ومحمد عبدالحافظ عبدالمطلب (٢٠٠١):** "ممكنات تنمية وتشجيع إنتاج وتصدير العنب المصري في ظل المتغيرات العالمية والمحلية "، الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الحادي عشر، العدد الأول.

١٠- **شوقى عبدالخالق إمام (١٩٨٤):** أثر التجارة الخارجية على التنمية الزراعية، المؤتمر الدولى التاسع للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث والإجتماعية والسكانية، مارس.

١١- **صبحى تادرس فريصة (١٩٦٢):** العوامل الإقتصادية المحددة لآثار تخفيض القيمة الخارجية للعملة، مجلة كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، العدد الأول، يونيه.

١٢- **صلاح علي صالح فضل الله (١٩٩١):** " دراسة تحليلية للطلب الداخلي والخارجي على القطن المصري وأهم المتغيرات المحلية والعالمية المؤثرة عليها "، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الأول، العدد الأول، مارس.

١٣- **محمد زكى جمعه (١٩٩٧):** " الصادرات الزراعية المصرية فى ظل سياسة التحرر الإقتصادى كيف تنمو" ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الأول، العدد الأول، مارس ١٩٩٧.

١٤- **صلاح محمود مقلد (٢٠٠٧):** " الأهمية التنافسية لصادرات مصر البستانية من الزهور ونباتات الزينة "، الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السابع عشر، العدد الرابع، ديسمبر.

١٥- **عادل محمد فتحي عبد الرازق عمارة (٢٠١١):** " دراسة تحليلية اقتصادية للتجارة الزراعية بين الدول العربية في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة "، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بمشتهر، جامعة بنها.

١٦- **عباس فتحي العوضي ودواليا عبدالحميد هلال (٢٠٠٩):** "الآثار المتوقعة لاتفاق الميركسور على التجارة الخارجية الزراعية المصرية"، المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين، الدقي، القاهرة، ١٥/١٤ أكتوبر.

١٧- **عبدالتواب اليماني وطارق توفيق الخطيب (٢٠٠٩):** "الأزمة المالية العالمية وتداعيتها على قطاع التجارة الخارجية المصرية "، جوانب زراعية، المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين، الدقي، القاهرة، ١٤/١٥ أكتوبر.

١٨- **عبدالحكيم محمد إسماعيل نورالدين (١٩٩٥):** "دراسة تحليلية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية "، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.

١٩- **عبدالرحمن محمد تريل وصبحي أحمد ابوالنجا (١٩٩١):** "التحليل الاقتصادي لمعدلات التبادل الدولي للتجارة الخارجية المصرية"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الأول، العدد الأول، مارس.

٢٠- **عبدالستار أحمد شنيشن (٢٠٠٢):** "دراسة اقتصادية لتقدير المساحة المحصولية المناسبة لمحاصيل التجارة الخارجية"، الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، مارس.

٢١- **علي إبراهيم محمد (٢٠٠٧):** "دراسة تحليلية لتنافسية الصادرات المصرية من أهم السلع المصرية في السوق السعودي"، الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد السابع عشر، العدد الرابع ، ديسمبر.

٢٢- **فتحية رضوان سالم (١٩٩٩):** "التجارة البينية العربية للحبوب والبقول وبعض البذور الزيتية "، الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد التاسع، العدد الثاني، سبتمبر.

٢٣- **فتحية مصطفي السيد مصطفي (١٩٧٨):** "دراسة اقتصادية قياسية للتجارة الخارجية لمحصول الأرز بجمهورية مصر العربية"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس.

٢٤- **فهمي علي محمد مدكور (٢٠٠٠):** "أثر اتفاقية الجات على التجارة الخارجية الزراعية المصرية "، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

٢٥- **فهمى على محمد مدكور (٢٠٠٦):** مستقبل التجارة الخارجية الزراعية المصرية فى ضوء التغيرات الإقتصادية الدولية المعاصرة، رسالة دكتوراه، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

٢٦- **محمد إمام عبد النبي وأحمد أحمد محمد السيد (١٩٩١):** "دراسة تطبيقية إحصائية لمركز مصر التنافسي لبعض الصادرات الزراعية غير التقليدية "، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الأول، العدد الأول، مارس.

٢٧- **محمد أمين مصيلحي (١٩٩١):** "دراسة اقتصادية للتسويق الخارجي للحاصلات البستانية لجمهورية مصر العربية"، الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الاول، العدد الاول، مارس.

٢٨- **محمد رمضان إسماعيل اللقة (٢٠٠٩):** " المعوقات التجارية التى تواجه الصادرات الزراعية المصرية "، رسالة دكتوراة، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق.

٢٩- **محمد زكي جمعة (١٩٧٥):** "دراسة ايكونومترية للتجارة الخارجية لبعض الحاصلات البستانية المصرية "، رسالة دكتوراه، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

٣٠- **محمد سعيد أمين الششتاوي (١٩٩٠):** "الآثار الاقتصادية لصادرات بعض الحاصلات الزراعية على المزارعين"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بمشتهر، جامعة بنها.

٣١- **محمد نور الدين الطماوي ومصطفي عبدالغني عثمان (١٩٩٦):** "تنمية الصادرات المصرية إلى الدول العربية"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلد السادس، العدد الأول، مارس.

٣٢- **مراد ذكي موسي وأحمد بدير (٢٠٠٩):** "أثر الأزمة المالية العالمية على كل من معدلات التجارة الخارجية العالمية والمصرية"، المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين، الدقي، القاهرة، ١٤/١٥ أكتوبر.

٣٣- **مصطفي عبدالغني عثمان (١٩٩٣):** "دراسة تحليلية للصادرات المصرية من البطاطس"، الجمعية المصرية للاقتصاديين الزراعيين، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد الثاني، سبتمبر.

٣٤- **هشام أحمد عبدالرحيم أحمد (٢٠٠٤):** "المتغيرات الإقتصادية العالمية وآثارها على التجارة الخارجية الزراعية المصرية "، رسالة ماجستير، قسم الإقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة، جامعة قناة السويس، الإسماعلية.

٣٥- **وليد يحيي سلام وفاطمة عبدالشافى منصور (٢٠٠٩):** "أثر الأزمة العالمية على الصادرات المصرية من أهم الحاصلات البستانية "، المؤتمر السابع عشر للاقتصاديين الزراعيين، الدقي، القاهرة، ١٥/١٤ أكتوبر.

(ب) النشرات والدوريات:

١- الآثار المتوقعة لانضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعى. قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الملك سعود ، وزارة الزراعة والمياه ، الرياض، صفر ١٤١٨.

٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، أعداد مختلفة.

٣- منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، الكتاب الإحصائى السنوى ، أعداد مختلفة.

٤- منظمة التجارة العالمية، لجنة المفاوضات التجارية، الوثيقة الختامية المتضمنة نتائج جولة أروجواى للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، مراكش، ١٥ نيسان / إبريل ١٩٩٤.

(ج) الكتب والمطبوعات:

١- دومينيك سالفاتور، الاقتصاد الدولى ، ترجمة محمد رضا العدل ، ملخصات شوم، دار ماكجروهيل للنشر، القاهرة،١٩٧٥.

٢- عمر حسن خير الدين (دكتور)، التسويق الدولى ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٦.

٣- فريد النجار (دكتور)، تسويق الصادرات العربية (آليات تفعيل التسويق الدولى ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى)، دار قباء للنشر، القاهرة، ٢٠٠٢.

٤- محمد سيد عابد (دكتور)، التجارة الدولية، مطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، ٢٠٠١.

٥- وجيه شندى ، المدفوعات الدولية وأزمة النقد العالمية ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٥.

المراجع الأجنبية :

1- Abbott, P. 1998. Elasticities in International Agricultural Trade. In: Estimating U.S. Agricultural Export Demand Elasticities: Econometric and Economic Issues. West view Press.

2- General Agreement on Tariffs and Trade The Results of The Urguay Round of Multi lateral Trade Negotiations Market Access for Good and Services, Geneva, November, 1994.

3- Greene, W. (1992). ET: The Econometrics Toolkit Verion 3.0, New York: Econometrics Software، Inc.

4- World Bank Papers The Uruguay Round and The Developing Economics Washington, D.C.1995.

5-www.capmas.gov.eg

6- www.fao.org

ملحق رقم (١)

جامعة الزقازيق
كلية الزراعة
قسم الإقتصاد الزراعى

رقم الإستمارة ( )

إستمارة إستبيان لشركات تصدير الحاصلات الزراعية

تاريخ الزيارة :

إسم الشركة :

عنوان الشركة :

المحاصيل التى تصدرها :

١- ما هو المصدر الرئيسى لتوفير الإحتياجات التصديرية للشركة ؟
مزارع متخصصة للقطاع الخاص ( ) .
مزارع الشركة ( ) .
مصادر أخرى ؟
-
-
٢- ماهى المصادر الرئيسية والأكثر شيوعآ للحصول على المعلومات السوقية ؟
ترتب على حسب أهميتها بالنسبة للشركة
الإنترنت ( ) .

المعارض ( ) .
المؤتمرات المحلية والدولية ( ) .
نقطة التجارة الدولية ( ) .
مكاتب التمثيل التجارى ( ) .
مركز معلومات هيئة المعارض الدولية ( ) .
وفى حالة وجود مصادر أخرى أذكرها ؟
-
-
٣- وهل هذه المعلومات أثرت على صادرات الشركة ؟
نعم ( ) لا ( ) .
فى حالة الإجابة بنعم
فما هى نتيجة هذا التأثير ؟
-
-
٤- ما هى السلع والمنتجات التى تقوم الشركة بتصديرها حالياً ؟ وما هى الأهمية النسبية لهذه السلع ؟
-
-

٥- ما هى أكثر المنتجات التى يزيد الطلب عليها وتتوقع لها زيادة فى المستقبل ؟
-
-
٦- هل هناك قصور ومعوقات ومشاكل تواجه عملية التصدير بالشركة (مشاكل محلية أى داخل السوق المحلى) ؟
نعم ( ) لا ( ) .
فى حالة الإجابة بنعم فما هى هذه المشاكل ؟

-

-

٧- هل هناك مشاكل فى توفير الكميات المتعاقد عليها للتصدير بالشركة ؟

نعم ( ) لا ( ) .

فى حالة الإجابة بنعم فما هى هذه المشاكل ؟

-

-

٨- هل هناك مشاكل خاصة بالعملية التسويقية ؟

الفرز والتدريج ( ) .

التعبئة ( ) .

التخزين ( ) .

العمالة المدربة ( ) .

عمليات ما بعد الحصاد ( ) .

مشاكل أخرى ؟

-

-

٩- ما هى المشاكل المؤسسية والإدارية والمالية التى تؤثرعلى نفاذية المنتجات المصرية للأسواق الخارجية ؟

المعاملات والإجراءات البنكية فى الإئتمان والتمويل ( )

الرقابة على الصادرات ( )

الحجر الزراعى ( )

الضرائب ( )

الجمارك ( )

مشاكل أخرى ؟

-

١٠- ما هى وسيلة النقل للأسواق الخارجية ؟

نقل بحرى ( )

نقل برى ( )

نقل جوى ( ) .

١١- ما هى المشاكل التى تتعلق بالشحن الخارجى للصادرات الزراعية ؟

عدم توافر فراغات شحن ( )

إرتفاع تكاليف فراغات الشحن ( )

سيادة الإحتكار لبعض الشركات الخاصة بالشحن والتفريغ ( )

عدم توفير التجهيزات المناسبة بموانى التصدير ( ).

مشاكل أخرى ؟

١٢- ماهى آراءك ومقترحاتك لزيادة الصادرات المصرية الزراعية للأسواق الخارجية ؟

-

-

جدول (١): الأهمية النسبية لقيمة صادرات محاصيل الدراسة إلى قيمة الصادرات القومية والزراعية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) .

السنة	% للقطن للصادرات القومية	%للقطن للصادرات الزراعية	% للأرز للصادرات القومية	%للأرز للصادرات الزراعية	% للبطاطس للصادرات القومية	%للبطاطس للصادرات الزراعية	% للبرتقال للصادرات القومية	%للبرتقال للصادرات الزراعية	% للبصل للصادرات القومية	%للبصل للصادرات الزراعية
1995	3.070728	28.39231	1.144402	10.58127	2.060036	19.04733	0.261973	2.422232	0.347468	3.212732
1996	1.992622	17.62254	2.521167	22.29694	1.733948	15.33485	0.376001	3.325312	0.236454	2.091177
1997	2.062016	24.92318	1.333221	16.11438	0.771673	9.327056	0.263554	3.185521	0.239683	2.896997
1998	3.084497	27.66317	2.620827	23.50476	0.842902	7.559524	1.185394	10.63115	0.366654	3.288316
1999	5.35793	40.65843	1.968481	14.93774	1.035636	7.858877	0.369426	2.803376	0.213543	1.620464
المتوسط	**3.113559**	**27.85192**	**1.91762**	**17.48702**	**1.288839**	**11.82553**	**0.49127**	**4.473518**	**0.28076**	**2.621937**
2000	2.070762	25.52833	1.756951	21.65967	0.4288	5.286236	0.25919	3.195288	0.193609	2.386816
2001	2.631547	29.9767	1.880366	21.41978	0.420899	4.794582	0.716194	8.158365	0.20107	2.29044
2002	4.96279	42.71906	1.555649	13.39083	0.641494	5.521896	0.399509	3.438924	0.354593	3.052287
2003	4.458941	39.0154	1.803929	15.78425	0.535904	4.689121	0.477563	4.178641	0.402269	3.519827
2004	4.621124	36.75155	2.142712	17.04087	0.643195	5.115298	0.73547	5.849152	0.349113	2.776474
المتوسط	**3.749033**	**34.79821**	**1.827921**	**17.85908**	**0.534058**	**5.081427**	**0.517585**	**4.964074**	**0.300131**	**2.805169**
2005	1.305153	15.44652	2.127113	25.17444	0.559848	6.625817	0.541544	6.409195	0.224117	2.652432
2006	0.719584	12.21146	1.560626	26.48406	0.354103	6.009179	0.35368	6.002006	0.129503	2.197695
2007	0.795727	10.1804	1.976498	25.28697	0.562282	7.193741	0.515731	6.598167	0.187715	2.401596
2008	0.706858	10.17585	0.338383	4.871331	0.67171	9.66987	0.911138	13.11664	0.158478	2.281435
2009	0.378762	1.934877	1.927316	9.845549	0.629463	3.215565	2.141771	10.94107	0.729697	3.727602
المتوسط	**0.781217**	**9.989821**	**1.585987**	**18.33247**	**0.555481**	**6.542835**	**0.892773**	**8.613417**	**0.285902**	**2.652152**
المتوسط العام	**2.547936**	**24.21332**	**1.777176**	**17.89286**	**0.792793**	**7.816597**	**0.633876**	**6.017003**	**0.288931**	**2.693086**

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء http://www.msrintranet.capmas.eg/p1s/trade/itema , وبيانات منظمة الغذاء والزراعة (F.A.O) http://www.fao.org

تابع جدول (١): الأهمية النسبية لقيمة صادرات محاصيل الدراسة إلى قيمة الصادرات القومية والزراعية فى مصر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) .

السنة	% للعنب للصادرات القومية	%للعنب للصادرات الزراعية	%للفاصوليا للصادرات القومية	%للفاصوليا للصادرات الزراعية	% للثوم للصادرات القومية	%للثوم للصادرات الزراعية	% للفراولة للصادرات القومية	%للفراولة للصادرات الزراعية	% للطماطم للصادرات القومية	%للطماطم للصادرات الزراعية
1995	0.009401	0.086921	0.07089	0.655454	0.023926	0.22122	0.00809	0.074797	0.037563	0.347312
1996	0.01979	0.175016	0.048367	0.427754	0.06015	0.531958	0.003862	0.034159	0.033742	0.298411
1997	0.009316	0.112606	0.021514	0.260033	0.036068	0.435952	0.004976	0.060147	0.024264	0.293272
1998	0.009887	0.08867	0.030577	0.27423	0.020885	0.187309	0.006065	0.054391	0.044969	0.403301
1999	0.010146	0.076994	0.02135	0.162012	0.01748	0.132649	0.007582	0.057532	0.022272	0.169012
المتوسط	**0.011708**	**0.108042**	**0.03854**	**0.355897**	**0.031702**	**0.301817**	**0.006115**	**0.056205**	**0.032562**	**0.302262**
2000	0.029354	0.361873	0.016673	0.205544	0.013558	0.167137	0.001832	0.022581	0.007108	0.087621
2001	0.018307	0.208544	0.039642	0.451577	0.013978	0.159228	0.004513	0.051411	0.015803	0.180018
2002	0.02735	0.235429	0.029232	0.251625	0.019704	0.169607	0.013442	0.115706	0.014164	0.121926
2003	0.035709	0.312452	0.024923	0.218076	0.040816	0.357133	0.017903	0.156652	0.009981	0.087337
2004	0.109448	0.87043	0.044554	0.354335	0.022301	0.177358	0.020426	0.162445	0.015719	0.12501
المتوسط	**0.044034**	**0.397746**	**0.031005**	**0.296232**	**0.022071**	**0.206093**	**0.011623**	**0.101759**	**0.012555**	**0.120383**
2005	0.121684	1.440131	0.040771	0.482525	0.0066	0.078111	0.012571	0.148778	0.02713	0.321084
2006	0.118759	2.015351	0.062806	1.065836	0.0046	0.078069	0.034484	0.585194	0.00835	0.141701
2007	0.31049	3.972357	0.096864	1.239265	0.009681	0.123853	0.06274	0.802684	0.021208	0.271333
2008	0.350544	5.046396	0.169434	2.439152	0.018216	0.26224	0.1251	1.800927	0.017408	0.250602
2009	0.975658	4.984075	0.013645	0.069705	0.017316	0.088458	0.374502	1.913116	0.086091	0.439789
المتوسط	**0.375427**	**3.491662**	**0.076704**	**1.059296**	**0.011283**	**0.126146**	**0.121879**	**1.05014**	**0.032037**	**0.284902**
المتوسط العام	**0.143723**	**1.332483**	**0.04875**	**0.570475**	**0.021685**	**0.211352**	**0.046539**	**0.402701**	**0.025718**	**0.235849**

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء http://www.msrintranet.capmas.eg/p1s/trade/itema , وبيانات منظمة الغذاء والزراعة (F.A.O) http://www.fao.org

جدول (٢): بعض مؤشرات الكفاءة الإقتصادية للتجارة الخارجية الكلية المصرية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) .

السنوات	صادرات قومية/واردات قومية	واردات قومية/الناتج المحلى الاجمالى	صادرات كلية/الناتج المحلى الاجمالى	الميزان التجارى /الناتج المحلى الاجمالى	الميزان	نصيب الفرد من الصادرات القومية	نصيب الفرد من الواردات القومية	الميل الحدى للاستيراد القومى	الميل الحدى للتصدير القومى	الميل المتوسط للإستيراد القومى	الميل المتوسط للتصدير القومى
1995	0.422268	0.19513	0.082397	-0.112733	-6.782	79.9	189.1	0	0	19.51297	8.239694149
1996	0.326691	0.208585	0.068143	-0.140442	-9.4981	73.0	223.5	0.316948	-0.04665	20.85849	6.814283602
1997	0.343429	0.198455	0.068155	-0.1303	-10.2194	83.3	242.4	0.135019	0.068231	19.84547	6.815504271
1998	0.30345	0.19921	0.06045	-0.13876	-11.771	78.5	258.8	0.208469	-0.03397	19.92102	6.045031239
1999	0.261354	0.187494	0.049002	-0.138492	-12.5626	66.9	255.9	0.018469	-0.11616	18.74942	4.900231507
المتوسط	**0.325078**	**0.197289**	**0.064134**	**-0.133155**	**-10.1666**	**76.30939**	**233.9496**	**0.135409**	**-0.03147**	**19.77747**	**6.562948954**
2000	0.35762	0.1789	0.063978	-0.114922	-11.4738	94.4	264.0	0.119125	0.063472	17.89002	6.397836538
2001	0.429905	0.168404	0.072398	-0.096006	-9.3731	102.6	238.7	0.642579	-0.30796	16.84042	7.239782854
2002	0.453654	0.166696	0.075622	-0.091073	-8.0008	94.7	208.7	0.183753	0.043436	16.66955	7.56220831
2003	0.55362	0.178739	0.098953	-0.079785	-6.6158	114.8	207.3	-0.03586	-0.3168	17.87385	9.895320791
2004	0.581496	0.227967	0.132562	-0.095405	-7.5227	143.5	246.8	-0.77499	-0.55216	22.7967	13.25618263
المتوسط	**0.474131**	**0.182834**	**0.086687**	**-0.096147**	**-8.59724**	**109.9896**	**233.0869**	**-0.15392**	**-0.25559**	**18.41411**	**8.870266224**
2005	0.571798	0.269798	0.15427	-0.115528	-10.3594	186.4	326.0	31.1277	24.135	26.97981	15.42701015
2006	0.606258	0.283198	0.171691	-0.111507	-11.9859	244.2	402.8	0.350629	0.259355	28.31984	17.16913201
2007	0.518162	0.284335	0.147331	-0.137003	-17.8762	249.8	482.2	0.289648	0.033436	28.43348	14.73313918
2008	0.542021	0.297147	0.16106	-0.136087	-22.1577	334.8	617.7	0.34884	0.21645	29.71472	16.10600663
2009	0.514477	0.237591	0.122235	-0.115356	-21.8	289.8	563.2	-0.13308	-0.11941	23.75913	12.22351572
المتوسط	**0.545015**	**0.272306**	**0.148411**	**-0.123895**	**-16.8358**	**261.0175**	**478.4026**	**0.148741**	**0.05524**	**27.4414**	**15.13176074**
المتوسط العام	**0.479651**	**0.226797**	**0.108783**	**-0.118013**	**-11.8666**	**149.1055**	**315.1464**	**0.401808**	**0.261177**	**21.87766**	**10.1883253**

المصدر : حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء http://www.msrintranet.capmas.eg/p1s/trade/itema ,

وبيانات منظمة الغذاء والزراعة (F.A.O) http://www.fao.org

تابع جدول (٢): بعض مؤشرات الكفاءة الإقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٩) .

السنوات	واردات زراعية/الناتج المحلى الاجمالى	صادرات زراعية/الناتج المحلى الاجمالى	صادرات زراعية/واردات زراعية	نصيب الفرد من الصادرات الزراعية بالدولار	نصيب الفرد من الواردات الزراعية بالدولار	الميل الحدى للاستيراد الزراعى	الميل الحدى للتصدير الزراعى	الميل المتوسط للاستيراد الزراعى	الميل المتوسط للتصدير الزراعى
1995	0.056011	0.008912	0.159104	8.6	54.3	0	0	33.1653248	5.27674213
1996	0.057122	0.007705	0.134887	8.3	61.2	0.32051	-0.00976	33.0186496	4.45379487
1997	0.044098	0.005639	0.12787	6.9	53.9	-0.24821	-0.04837	25.9460015	3.31771193
1998	0.04193	0.00674	0.160751	8.8	54.5	0.083337	0.109772	24.5137147	3.94060648
1999	0.040403	0.006457	0.159826	8.8	55.1	0.091553	0.011844	23.3586552	3.73332059
المتوسط	**0.046923**	**0.00696**	**0.148326**	**8.2703**	**55.79593**	**0.031514**	**0.020811**	**28.0004692**	**4.1444352**
2000	0.03538	0.00519	0.146685	7.7	52.2	-0.01401	-0.00369	21.1896941	3.10820636
2001	0.034186	0.006356	0.185913	9.0	48.4	0.423441	-0.22251	20.5893831	3.82783467
2002	0.039135	0.008785	0.224488	11.0	49.0	-0.05873	-0.08847	23.7101103	5.32263448
2003	0.033055	0.011309	0.342127	13.1	38.3	0.711267	-0.16935	20.2731065	6.93598373
2004	0.038223	0.016668	0.436075	18.0	41.4	-0.17843	-0.24611	25.1369308	10.9615763
المتوسط	**0.035927**	**0.00931**	**0.259138**	**11.76451**	**45.87327**	**0.076745**	**-0.18617**	**22.179845**	**6.03124711**
2005	0.044026	0.013035	0.296078	15.8	53.2	-0.60365	-0.27616	29.549244	8.74889222
2006	0.036472	0.010117	0.277397	14.4	51.9	-0.01522	-0.04519	25.8600396	7.17350264
2007	0.04169	0.011516	0.276222	19.5	70.7	0.468945	0.128111	29.5639402	8.16621739
2008	0.053096	0.011188	0.210713	23.3	110.4	1.037297	0.103247	40.2280735	8.4765798
2009	0.040241	0.023928	0.594625	56.7	95.4	-0.23644	0.61371	29.3730823	17.4659791
المتوسط	**0.043503**	**0.014869**	**0.34179**	**25.93107**	**76.31091**	**0.240849**	**0.355824**	**30.9148759**	**10.0062342**
المتوسط العام	**0.042123**	**0.011219**	**0.266346**	**15.32196**	**59.32671**	**0.499589**	**0.266008**	**27.03173**	**6.72730552**

المصدر : حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء http://www.msrintranet.capmas.eg/p1s/trade/itema ,

وبيانات منظمة الغذاء والزراعة (F.A.O) http://www.fao.org

جدول (٣): إجمالى قيم الصادرات المصرية من القطن لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥ـ ٢٠٠٩) . **القيمة: بالألف دولار**

السنوات	الهند	إيطاليا	كوريا	تركيا	الاجمالى
1995	20563	28181	16903	19185	152216
1996	1089	12585	17972	9815	91830
1997	12984	27824	11399	14933	110223
1998	24879	43063	4826	20051	158173
1999	34599	62270	22106	32899	238160
2000	23272	24285	7823	15050	132272
2001	32873	37036	11294	15204	186003
2002	58558	51160	29955	18998	329698
2003	96402	48968	35471	15294	365865
2004	79565	40446	50094	32508	483023
2005	50473	16722	8623	7949	180547
2006	43685	15328	7394	7400	132800
2007	49718	14429	7547	11526	152969
2008	36477	8651	5581.5	9472.5	185365
2009	23236	2873	3616	7419	87494
الاجمالى	588373	433821	240604.5	237703.5	2986638
المتوسط	39224.9	28921.4	16040.3	15846.9	199109.2

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء http://www. capmas.eg/p1s/trade/itema msrintranet. وبيانات منظمة الغذاء والزراعة http:/ /www. fao.org (F.A.O)

جدول (٤): إجمالى قيم الصادرات المصرية من الأرز لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩) . **القيمة: بالألف دولار**

السنوات	السعودية	تركيا	ليبيا	الأردن	الإجمالى
1995	22321	3869	8855	3242	56728
1996	18709	7915	6261	24028	116188
1997	17337	21729.5	6270	16454.5	71266
1998	15965	35544	6279	8881	134396
1999	19040	21269	280	8373	87499
2000	30897	16253	30902	2930	112227
2001	28776	18877	13968	4867	132908
2002	21594	15601	9539	12476	103348
2003	33241	29452	26365	11631	148016
2004	56133	24642	11103	12864	223967
2005	62697	35096	43773	12312	294252
2006	71552	38870	28473	25655	288015
2007	73234	54487	72057	26499	379958
2008	30755.3	17663.3	15560.2	9641.8	88737
2009	111298	51493	21304	31352	445210
الاجمالى	613549.3	392760.8	300989.2	211206.3	2682715
المتوسط	40903.3	26184.1	20065.9	14080.4	178847.7

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء http://www. msrintranet. capmas.eg/p1s/trade/itema , وبيانات منظمة الغذاء والزراعة (F.A.O) http://www.fao.org

جدول (٥): إجمالى قيم الصادرات المصرية من البطاطس لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩). **القيمة: بالألف دولار**

السنوات	اليونان	إيطاليا	لبنان	المملكة المتحدة	الاجمالى
1995	11395	8679	10900	24121	102116
1996	10055	7336	5704	18644	79909
1997	8748	5448.5	5391.5	15878.5	41249
1998	7441	3561	5079	13113	43224
1999	7082	6281	3383	10111	46034
2000	334	2478	1548	344	27390
2001	1891	7534	5061	6248	29750
2002	10365	8541	4875	4299	42617
2003	8581	11697	5057	1582	43972
2004	21142	10669	5868	3906	67230
2005	19830	15541	7162	5465	77446
2006	15705	17362	2558	3609	65350
2007	17133	23316	24190	5772	108092
2008	23706.5	21858	19687	7591	176148
2009	30280	20400	15184	9410	145406
الاجمالى	193688.5	170701.5	121647.5	130093.5	1095933
المتوسط	12912.6	11380.1	8109.8	8672.9	73062.2

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء http://www.m srintranet. capmas.eg/p1s/trade/itema وبيانات منظمة الغذاء والزراعة http:// www.fao.org (F.A.O)

جدول (٦): إجمالى قيم الصادرات المصرية من البرتقال لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩). **القيمة: بالألف دولار**

السنوات	أوكرانيا	السعودية	المملكة المتحدة	الصين	إجمالى قيمة صادرات البرتقال
١٩٩٥	1932	3477	1575	2227	12986
١٩٩٦	1879	3899	2188	4005	17328
١٩٩٧	3919	2332	962	2846	14088
١١٩٨	19737	2723.8	490	٢٠٠٤,٥	60787
١٩٩٩	283	3115.5	18	1956	16421
٢٠٠٠	9702	3023.2	111	276	16556
٢٠٠١	31838	2931	204	2519	50622
٢٠٠٢	11301	6069	146	1518	26541
٢٠٠٣	548	17437	4100	3314	39185
٢٠٠٤	268	17805	20562	7780	76875
٢٠٠٥	1238	25436	8168	9974	74914
٢٠٠٦	5198	13701	4948	10052	65272
٢٠٠٧	3496	24437	16404	10719	99143
٢٠٠٨	115173	85018	47222	28267	238935
٢٠٠٩	222047	202542	104922	85453	494749
الاجمالى	**428559**	**413946.5**	**212020**	**172910.5**	**1304402**

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء http://www. msrintranet. capmas.eg/p1s/trade/itema , وبيانات منظمة الغذاء والزراعة http:// www.fao.org (F.A.O)

جدول (٧): إجمالى قيم الصادرات المصرية من البصل لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩) . **القيمة: بالألف دولار**

السنوات	السعودية	الكويت	لبنان	اليونان	الاجمالى
1995	4110	1297	1822	1374	17224
1996	5859	958	664	543	10897
1997	4126.5	760.5	1236.5	1203	12812
1998	2394	563	1809	1863	18802
1999	4262	403	1611	543	9492
2000	7760	560	1026	1418	12367
2001	7451	335	2263	1091	14212
2002	12713	989	1278	876	23557
2003	9994	1327	1791	1423	33007
2004	10747	1793	5468	2515	36491
2005	13785	3655	1373	150	31003
2006	9196	2344	932	671	23900
2007	3841	310	1935	2043	36086
2008	6518.5	1327	1433.5	1357	41559
2009	99116	12732	3653	1800	168560
الاجمالى	201873	29353.5	28295	18870	489969
المتوسط	13458.2	1956.9	1886.3	1258	32664.6

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء http:// www. msrintranet. capmas.eg/p1s/trade/itema, وبيانات منظمة الغذاء والزراعة http:// www.fao.org (F.A.O)

جدول (٨): إجمالى قيم الصادرات المصرية من العنب لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩) .

القيمة: بالألف دولار

السنوات	المملكة المتحدة	هولندا	الكويت	السعودية	الاجمالى
1995	194	23	42	4	466
1996	685	62	110	3	912
1997	372.75	35.5	70.5	6.25	498
1998	315	7	59	17	507
1999	297	50	71	1	451
2000	964	654	70	20	1875
2001	750	171	54	19	1294
2002	1147	372	14	57	1817
2003	1149	580	122	48	2930
2004	4862	2579	116	208	11440
2005	7576	4543	99	99	16833
2006	7482	7692	338	96	21917
2007	20799	7391	807	369	59688
2008	54115	29938	2363	717.5	91926
2009	87431	52485	3919	1066	225377
الاجمالى	188138.8	106582.5	8254.5	2730.75	437931
المتوسط	12542.6	7105.5	550.3	182.05	29195.4

المصدر : حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء http:// www. msrintranet. capmas.eg/p1s/trade/itema , وبيانات منظمة الغذاء والزراعة (F.A.O) http://www.fao.org

جدول (٩): إجمالى قيم الصادرات المصرية من الفاصوليا لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩) **القيمة: بالألف دولار**

السنوات	إيطاليا	هولندا	المملكة المتحدة	فرنسا	الاجمالى
1995	20	1270	182	205	3514
1996	84	935	147	172	2229
1997	209	581	229	124.5	1150
1998	334	227	311	77	1568
1999	353	72	180	49	949
2000	388	136	131	71	1065
2001	812	183	105	23	2802
2002	776	246	159	55	1942
2003	747	210	170	75	2045
2004	2016	377	382	170	4657
2005	1798	959	472	222	5640
2006	1786	2458	1375	743	11591
2007	2065	1790	4066	1627	18621
2008	1061.5	896	2051.5	818	44432
2009	58	2	37	9	3152
الاجمالى	12507.5	10342	9997.5	4440.5	105357
المتوسط	833.8	689.47	666.5	296.03	7023.8

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء http://www. msrintranet. capmas.eg/p1s/trade/itema وبيانات منظمة الغذاء والزراعة (F.A.O) http:// www.fao.org

جدول (١٠): إجمالى قيم الصادرات المصرية من الثوم لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩) . **القيمة: بالألف دولار**

السنوات	إيطاليا	هولندا	فرنسا	المملكة المتحدة	الاجمالى
1995	476	110	45	29	1186
1996	1541	414	114	21	2772
1997	687.25	246.5	74.5	17	1928
1998	535	229	24	14	1071
1999	197	233	115	4	777
2000	428	23	46	3	866
2001	558	53	21	35	988
2002	1092	60	40	30	1309
2003	1802	50	48	1114	3349
2004	892	199	92	53	2331
2005	479	115	64	5	913
2006	402	111	141	17	849
2007	542	137	256	21	1861
2008	655	206	595	202	4777
2009	768	275	934	383	4000
الاجمالى	11054.3	2461.5	2609.5	1948	28977
المتوسط	736.95	164.1	173.97	129.9	1931.8

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء http://www. msrintranet. capmas.eg/p1s/trade/itema وبيانات منظمة الغذاء والزراعة (F.A.O) http:/ /www.fao.org

جدول (١١): إجمالى قيم الصادرات المصرية من الطماطم لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩) . **القيمة : بالألف دولار**

السنوات	السعودية	هولندا	الكويت	المملكة المتحدة	الاجمالى
1995	945	12	89	4	1862
1996	1171	3	218	2	1403
1997	1059.8	22	109.4	10	1297
1998	2075	11	164	3	2306
1999	829	28	71	11	990
2000	279	56	5	30	454
2001	772	46	37	80	1117
2002	381	58	13	96	941
2003	336	129	36	97	819
2004	919	302	5	252	1643
2005	869	395	89	159	3753
2006	193	335	36	457	1541
2007	348	759	285	265	4077
2008	1435.5	2269	207.5	667.5	4565
2009	2523	3779	130	1070	19887
الاجمالى	14135.3	8204	1494.9	3203.5	46807
المتوسط	942.4	546.9	99.7	213.6	3120.5

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء http:// www. msrintranet. Capmas .eg/p1s/trade/itema وبيانات منظمة الغذاء والزراعة http://www.fao.org (F.A.O)

جدول (١٢): إجمالى قيم الصادرات المصرية من الفراولة لأهم الدول المستوردة خلال الفترة (١٩٩٥- ٢٠٠٩) .

القيمة: بالألف دولار

السنوات	السعودية	المملكة المتحدة	هولندا	الكويت	الإجمالى
1995	308	8	1	18	401
1996	128.33	4	1.45	17.45	178
1997	101	5	1.33	13.33	266
1998	195	1	1	22	311
1999	89	6	2	17	337
2000	19	8	1	1	117
2001	33	61	15	12	319
2002	226	73	17	48	893
2003	351	32	79	49	1469
2004	224	36	127	85	2135
2005	439	41	35	161	1739
2006	2134	344	243	428	6364
2007	3622	719	352	1321	12061
2008	6261	6605.5	2618	1725	32806
2009	8900	12492	4884	2129	86510
الأجمالى	23030.3	20435.5	8377.8	6046.8	145906
المتوسط	٤1535	٤1362	558.5	403.12	9727.1

المصدر: حسبت من بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء msrintranet. http://www.

وبيانات منظمة الغذاء والزراعة (F.A.O) capmas.eg/p1s/trade/itema http://

www .fao.org

SUMMARY AND CONCLUSION

Exports are one of the important objectives for achieving economic development. Export opportunities were increased in the world for many reasons such as, increase of population and varying their needs. The exports increased since World War until now steadily to open the markets of developing countries and the exchange of trade with the rest of the world. Both developed and developing countries are seeking to increase the exports and open global markets and facing the competition through put competitive price, high quality, differentiation and innovation of new products. Many countries increased this total exports, but their agricultural exports depend on a limited number of traditional commodities particularly raw cotton, rice, citrus, and potatoes.

The study depends on published and unpublished secondary data by various parties, and questionnaire to agricultural export companies. Were the analytical includes the descriptive analytical statistical methods. The study includes four chapters: Chapter One review, of literature which includes the theoretical framework of the international economy and theories of foreign trade such as, And Adam Smith (absolute advantage), and David Ricardo (comparative advantage), and (modern theory), in addition to the foreign exchange market and the terms of international trade and restrictions on the flow of international trade and nominal and effective tariffs, and the balance of payments, also includes GATT and the World Trade Organization, and the Negotiation rounds such as Kennedy Round (1964-1967), Tokyo Round (1973-1979), The Agreement

on Agriculture. This Chapter also includes review of the previous the previous researches in the field of Egyptian Agricultural foreign trade, it includes (33) research of a chronological beginning of the year (1975) until the year (2011).

The second chapter dealt with (the economic importance of Egyptian agricultural foreign trade) first chapter: The evolution of the value of the total exports and imports and Egyptian trade balance during the period (1995 - 2009). One of the most important results was that exports during the study period increased with an annual average for the period amounted to 10.9 billion dollars. And deficit of the balance of trade achieved during the study period (1995-2009), about 11.2 billion dollars, As well as the evolution of the value of agricultural exports and imports was found that the value of agricultural exports represent about 26.4% of the value of agricultural imports to the average total period (1995-2009), and this means that about 73.6% of the value of agricultural imports are covered from other sectors outside the agricultural sector, where the annual average for agricultural exports and agricultural imports reached about 1.12 Billion, 4.2 Billion dollars, respectively. As for the agricultural balance of trade between the ups and downs as around the value 3.1 billion dollars. The Analysis indicated that the annual rate of increase of the value of total export and import and the agricultural and total exports, and the agricultural and total imports reached about 1488.7 Thousand dollars, 166.9 thousand dollars 0.22 13.5 Thousand dollars, 246.4 thousand dollars annually, respectively, also this chapter dealt study the relative importance of the value of agricultural exports in national

income and in farm income, which amounted to the relative importance of agricultural exports in the national income, about 1.1%, and in farm income, about 7.3%, the study estimated relative importance of the value of exports of major crops representing about 61.3% of the value of agricultural exports, and 6.3% of the value of total exports.

The second chapter discussed the evolution of the most important exports of Egyptian agricultural products which the evolution of the quantities and values and the prices of the export goods. The results showed that some crops (rice, oranges, grapes, beans, garlic and strawberry) characterized by increase for the quantity and value and price during the study period, the other was characterized by fluctuating between increases and decreases a (cotton, potatoes, onions, tomatoes).

The third chapter the: (economic efficiency indicators of agricultural foreign trade) these indicators include the instability of exports and imports, where instability lector for the total period (1995-2009) to the value of total exports was about 77.6, and the value of agricultural exports about 134 which means that exports was suffering from instability during the study period, while for imports total and agricultural was more stability where the coefficient instability was about 24.3 0.23 respectively. The study also addressed estimate coefficients of instability to the quantities and prices of export crops, the results confirmed that the amount of exports (potatoes, rice, cotton) were more stable during the study period where the average value of the coefficient instability was about 25.5, 31.1, 44.1, respectively. Regarding export prices, results indicate that export prices for

most crops were more stabile at the level of the whole period amounted to instability coefficient for 16.3, 14.2, 21.5, 25, and 27.6, (cotton, strawberry, tomatoes, oranges, rice) respectively.

Secondly, indicators the economic efficiency of agricultural foreign trade included a ratio of agricultural exports to both exports and national agricultural imports and GDP and agricultural GDP, Per capita exports and imports of national and per capita agricultural exports and imports. The study estimated the marginal propensity to total exports and marginal propensity to agricultural exports and average propensity to total and agricultural export and marginal propensity to total and agricultural imports. The study estimated the demand elasticities of the agricultural exports.

Includes Section IV (the evolution of the most important Egyptian agricultural exports in foreign markets) the relative importance of the main importing countries for cotton exports (India, Italy, Korea, turkey), for rice (Saudi Arabia, turkey, Libya, Jordan), for potatoes(Greece, Italy, Lebanon, United Kingdom), for Oranges (Ukraine, Saudi Arabia, United Kingdom, Russian Federation), for Onions (Saudi Arabia, Kuwait, Lebanon, Greece), for grapes (united Kingdom, Saudi Arabia, Kuwait, Netherlands), for Beans (Italy, Netherlands, United Kingdom, France), for garlic (Italy, Netherlands, France, United Kingdom), for tomatoes (Saudi Arabia, Netherlands, Kuwait, United Kingdom), for strawberries (Saudi Arabia, United Kingdom, Netherlands, Kuwait). Secondly: (ANALYSIS OF EXPORTS DEMAND FOR EGYPTIAN ORANGE) this demand has been estimated for three models (direct model -

substitution model - market share model). One of the most important results for the direct model is that the price elasticity of demand for oranges in each of the (Russia, Saudi Arabia, Ukraine, United Kingdom), means that the decrease in the average price of imports by 1% leads to increase the total demand of oranges by 0.46%, 0.41%, 0.53%, 0.25%, respectively. As for the substitution model the most important results that the estimated elasticity, was larger than the one (elastic demand) in the state of Saudi Arabia only, which amounted to about -2.25, meaning that the decline in the proportion of Egyptian price to the average price of competitor countries by 1 % leads to increase the demand of the Egyptian oranges at the expense of imports orange crop from the rest of the competing countries by more than 1%, and the price elasticity of demand for imports all of (Russia, Ukraine, United Kingdom) of Egyptian oranges was less than one (inelastic demand), and amounted to about -0.17, -0.22, -0.05, respectively. For the model results showed that when a change by 1% in the relative price, there is a change less than one in market share for the Egyptian oranges estimated at -0.52%, -0.76%, -0.87% in each of (Russia, Saudi Arabia, Ukraine), respectively. The price elasticity estimated at about -1.28 in the United Kingdom market turned out to be a change in the relative price change offset by a statistically significant greater change than the market share of the Egyptian oranges in the United Kingdom market .

Third: Surveys were conducted to export companies have been visiting 15 companies these companies explained that there

are some problems and obstacles encountered in exporting these problems are summarized as follows: Inaccuracy of marketing information's, especially for foreign markets, non-availability of the required quantities for export to the required specifications, non-availability of skilled labor on the post-harvest practices, some governmental obstacles such as health, customs, taxes and others. For shipping outside, the problem is the non-availability of shipping spaces, high costs of freight.

The export companies explained that the application of some of the points may help to promote agricultural exports, and these points can be summarized as follows:

Remove administrative and financial obstacles. Improve the quality of export products. Banking and credit facilities and the reduction of fees and stamping. Providing seedlings and seeds through government agencies with confidence. Opening up new markets.

Recommendations of the study:

1. Development of database and export information.
2. The importance of removing the government's restrictions on exports control keeping quality and efficiency restrictions, and reducing fees and taxes to reduce shipping and transportation costs.
3. Increasing production for export and not export the production surplus.
4. Identifying the foreign products and how to compete in the export of Egyptian agricultural products.
5. Promote the cultivation and export of organic crops free of pesticides.

6. Preparation of standardized specifications for goods conforms to international standards.
7. Attention the development of post-harvest practices (sorting, grading, packing, storage at different levels of marketing) with the provision of modern technologies and skilled labor.
8. Providing seedlings and seeds through government agencies with confidence and good supervision of the Ministry of Agriculture and at low prices.
9. Attention to the quality of the agricultural exports especially with the existence of a positive relationship between the export price and the value of exports, which means that the price rise reflects a growing demand for the Egyptian product, also reflects the impact of improving the quality of the product.

AN ANALYTICAL STUDY FOR THE IMPACTS OF THE INTERNATIONAL ECONOMIC VARIABLES ON THE EGYPTIAN AGRICULTURAL EXPORTS

BY

SHIMAA MOHAMED NAGEEB GOMAA EL-SHAFEY

A thesis submitted in partial fulfillment

of

the requirements for the degree of

MASTER OF SCIENCE

in

Agricultural Science

(Agricultural Economics)

Agricultural Economics Department

Faculty of Agriculture

Zagazig University

2013

AN ANALYTICAL STUDY FOR THE IMPACTS OF THE INTERNATIONAL ECONOMIC VARIABLES ON THE EGYPTIAN AGRICULTURAL EXPORTS

BY

SHIMAA MOHAMED NAGEEB GOMAA EL- SHAFEY

B.Sc. Agric. Sc., (Agric. Econ.), Fac. Agric., Zagazig Univ. (2009)

Under the Supervision of:

Prof. Dr. Shawky Abd El-Khalik Imam .....

Prof. Emeritus of Agric. Econ., Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ.

Prof. Dr. Abd Elhakim Mohamed Ismail

Prof. of Agric. Econ., Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ.

Dr. Siham Abd El-Mawla Mohamed Kandil

Associate Prof. of Agric. Econ., Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ.

Approval Sheet

AN ANALYTICAL STUDY FOR THE IMPACTS OF THE INTERNATIONAL ECONOMIC VARIABLES ON THE EGYPTIAN AGRICULTURAL EXPORTS

BY

SHIMAA MOHAMED NAGEEB GOMAA EL- SHAFEY

B.Sc. Agric. Sc., (Agric. Econ.), Fac. Agric., Zagazig Univ. (2009)

This thesis for M.Sc. degree has been approved by:

Prof. Dr. Mohamed Siad Amin El-Sheshtawy ……..
Prof. of Agric. Econ., Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Banha Univ.

Prof. Dr. Shawky Abd El-Khalek Imam ……..
Prof. Emeritus of Agric. Econ., Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ.

Prof. Dr. Abd Elhakim Mohamed Ismail ……..
Prof. Agric. Econ., Agric. Econ., Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ.

Dr. Halah El-Said Mohamed Bassiony ……..
Associate Prof. Agric. Econ., Agric. Econ., Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ.

Dr. Siham Abd El-Mawla Mohamed Kandil ……..
Associate Prof. Agric. Econ., Agric. Econ., Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ.

Date of examination: 18/12/2013